

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل



محكمة الحسابات

التقرير العام السنوي

2017 - 2016

يوليو 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شرف . إخاء . عدل

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

محكمة الحسابات

غرفة المشورة

بيان رقم 003/غ م/م ح/2019 متضمن للتقرير العام السنوي للسنوات 2016-2017

بعد الاطلاع على :

المادة 68 من دستور 20 يوليو 1991 المراجع في السنوات 2006 و 2012 و 2017؛

المواد 6 ، 14 ، 17 ، 57 و 67 من القانون النظامي رقم 032-2018 الصادر بتاريخ

20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات؛

المواد 5، 14، 15 و 73 من المرسوم رقم 96-041 بتاريخ 30 مايو 1996 المحدد لطرق

تطبيق القانون رقم 93-19 الصادر بتاريخ 26 يناير 1993 المتعلق بمحكمة الحسابات؛

وبعد مداولة لجنة التقرير العام والبرامج ؛

عقدت غرفة المشورة بمحكمة الحسابات جلستها بتاريخ 21 مايو 2019 في قاعة اجتماعات

المحكمة وذلك في تشكيلتها التالية :

سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني رئيس محكمة الحسابات، رئيسا

أحمد ولد بداد رئيس غرفة المالية العامة عضوا

صمب ولد سالم رئيس غرفة المؤسسات العمومية، عضوا

وعن غرفة المالية العامة :

المختار ولد أحمد مستشار ، عضوا

عبد الله ولد أحمد مستشار ، عضوا

محمدن ولد باباه ولد هله مستشار ، عضوا

أحمد بزید ولد محمد محمود مستشار ، عضوا

عبد الله ولد بمب مستشار ، عضوا

وعن غرفة المؤسسات العمومية :

محمد عبدالله ولد محمد سالم مستشار ، عضوا

جعفر سيدي محمد بلال قاض منتدب ، عضوا

عن كتابة الضبط :

عبد الله ولد هـدو كاتب ضبط أول مسجلا نتائج المداولة.

وقد داوت الغرفة وأقرت

اعتماد التقرير العام السنوي المندمج التالي المتعلق لسنة 2016 و2017 المتضمن ما

يلي :

الفهرس

18.....	تمهيد
21.....	مقدمة
22.....	باب تمهيدي: لمحة عن الرقابة القضائية
22.....	الفصل الأول: معاقبة أخطاء التسيير
24.....	الفصل الثاني: النظر في حسابات المحاسبين العموميين
25.....	القسم 1 : لامركزة الأمر بالصرف:
26.....	القسم 2 : استحداث فئة جديدة من المحاسبين العموميين الرئيسيين:
28.....	الباب الأول: تنفيذ الميزانية العامة للدولة
28.....	فصل وحيد: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنتي 2016 و2017
28.....	القسم الأول: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016
30.....	القسم 2 : النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017
33.....	الباب الثاني: الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالعمليات المالية للدولة لسنتي 2016 و2017
33.....	الفصل الأول: العمليات المالية لسنة 2016
33.....	القسم الأول: إيرادات الميزانية
34.....	الفقرة 1 :الإيرادات الضريبية
35.....	1 - الضرائب على الأرباح والدخول
36.....	1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية
37.....	2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة
39.....	3.1 - الضريبة على المرتبات والأجور
40.....	4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية:
41.....	2 - الرسوم على اليد العاملة
42.....	3 - الضرائب على الأملاك والمعاملات
44.....	4 - الرسوم على السلع والخدمات
45.....	1.4 - الضريبة على القيمة المضافة
46.....	2.4 - الضريبة على رقم الأعمال
47.....	3.4 - المكوس

48.....	5 - الضرائب على التجارة والمعاملات
48.....	6 - إيرادات ضريبية أخرى
49	الفقرة 2 - الإيرادات غير الضريبية
50.....	1 : عائدات المؤسسات العمومية
52.....	2-إيرادات متفرقة
52.....	الفقرة 3 : المساعدات والهبات والإعانات
53.....	الفقرة 4 : الحسابات الخاصة للخزينة
54	القسم 2: نفقات الميزانية
54.....	1-نفقات الميزانية
54.....	1.1-: التصنيف الوظيفي
56.....	1-2: التصنيف الإداري
58.....	3.1: تحليل الميزانية حسب الأجزاء
60.....	2 : ميزانية التسيير
60.....	1.2: التصنيف الإداري
61.....	2.2: التحليل حسب الأجزاء
63.....	3- نفقات رأس المال (ميزانية الاستثمار)
66.....	4-النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة
66.....	1.4 - حجم النفقات المشتركة في الميزانية العامة للدولة
68.....	2.4- حسابات الخزينة الخاصة
69.....	3.4- الدين العمومي
71	الفصل الثاني: العمليات المالية لسنة 2017
71	القسم الأول: إيرادات الميزانية
71.....	الفقرة 1 :الإيرادات الضريبية
72.....	1 - الضرائب على الأرباح والدخول
73.....	1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية
75.....	2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة
76.....	3.1-الضريبة على المرتبات والأجور
78.....	2 - الرسوم على اليد العاملة

79.....	3 - الضرائب على الأملاك والمعاملات
81.....	4 - الرسوم على السلع والخدمات
82.....	1.4 - الضريبة على القيمة المضافة
83.....	2.4 - الضريبة على رقم الأعمال
84.....	3.4 - المكوس
85.....	5 - الضرائب على التجارة والمعاملات
86.....	6 - إيرادات ضريبية أخرى
86.....	الفقرة 2 - الإيرادات غير الضريبية
87.....	1- عائدات المؤسسات العمومية
91	القسم الثاني: نفقات الميزانية
91.....	الفقرة 1- نفقات الميزانية الإجمالية
91.....	1 - التصنيف الوظيفي
92.....	2- التصنيف الإداري
95.....	3- تحليل الميزانية حسب الأجزاء
97.....	الفقرة 2 - ميزانية التسيير
98.....	1- التحليل الإداري
99.....	2- التحليل حسب الأجزاء
100.....	الفقرة 3 - نفقات رأس المال (ميزانية الاستثمار)
100.....	1- التصنيف الإداري
101.....	2- التحليل حسب الأجزاء
103.....	الفقرة 4- النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة
103.....	1- حجم النفقات المشتركة في الميزانية العامة للدولة
105.....	2- حسابات الخزينة الخاصة
106.....	3- الدين العمومي
108.....	الباب الثالث: رقابة التسيير
108.....	الفصل الأول: مصالح الدولة
108.....	قسم وحيد: وزارة الصيد والاقتصاد البحري
108.....	1 - غياب الإطار القانوني المنظم لتسعيرة الولوج إلى الثروة
108.....	2- سوء مسك سجلات ترقيم سفن الصيد

108	3- غياب وثائق المنافسة
109	4- عقود غير شرعية ومعاملة
110	5 - غياب الوثائق المتعلقة بتنفيذ الصفقات
112	6 - تسيير حساب التحويل الخاص (ح ت خ)
114	7 - متابعة الملاحظات المكتشفة خلال الرقابات السابقة
116	الفصل 2: المجموعات المحلية.....
116	تقديم
117	القسم 1: بلدية تفرغ زينة
117	أ - نظام الرقابة الداخلية للإيرادات البلدية
120	ب - رقابة الإيرادات
120	1- التقليل من قيمة إيجار سوق 'كرش البطرون'
121	ج - النفقات البلدية
121	1- غياب اللجوء إلى المنافسة.....
122	2- تعويضات مهام بدون إذن مهمة
122	3- منح علاوات غير شرعية للمسؤولين المنتخبين
123	4- منح مزايا غير مشروعة لمحصولي البلدية
123	5-منح غير مشروع لتعويض التأثيث للأمين العام للبلدية
124	6- غياب معايير موضوعية في منح المساعدة الاجتماعية
125	7-منح دعم للعلاج في الخارج دون أساس طبي:
125	8-المحاباة في منح المساعدة الاجتماعية للعاملين
126	9-تسيير غير شرعي للعمال
127	10-ضعف الاستثمار في البنية التحتية البلدية
128	القسم 2: بلدية الكصر
128	أ- ملاحظات حول الإيرادات
128	1 - مسطرة غير شرعية لإصدار وجباية سندات التحصيل البلدية
129	2 - ضعف في تحصيل الإيرادات
130	3 - ضعف في القدرة على تعبئة موارد البلدية
130	1.3 - الأسواق.....

130	1.1.3 - سوق المحطة الطرقية
130	2.1.3 - سوق بداه
130	2.3 - العنبر
131	ب - ملاحظات حول النفقات
131	1 - صيانة وإصلاح غير شرعيين للسيارات
131	2 - وجود متأخرات معتبرة
132	3 - مبلغ غير شرعي لعلاوات الحضور
132	القسم 3: بلدية السبخة
132	أ - ملاحظات حول الإيرادات
132	1 - مسطرة غير شرعية لإصدار وجباية سندات التحصيل البلدية
133	2 - ضعف في تحصيل الإيرادات
134	3 - ضعف في القدرة على تعبئة موارد البلدية
139	ب - ملاحظات حول النفقات
139	1 - غياب إمكانية تتبع النفقات
139	القسم 4: بلدية الميناء
139	أ - نقص في نظام الرقابة الداخلية
139	1- اختلال في عمليات التحصيل
140	2- قصور في تسيير المخزون
140	ب - النفقات
140	1 - نفقات وهمية:
142	2- اكتتاب غير شرعي
143	3- عقود محاباة
144	ج- الإيرادات:
144	1- التسيير المضرّ للسوق البلدي، المعروف بسوق اليابان
145	2- عقود امتياز مجاملة
148	القسم 5: بلدية عرفات
148	أ - ضعف نظام الرقابة الداخلية للبلدية
149	ب - بناء مرافق غير مستغلة

ج - نفقات مبالغ فيها.....	150
د- عدم اللجوء إلى اللجنة الداخلية للمشتريات.....	151
هـ- ضعف تعبئة الإيرادات	151
القسم 6: بلدية الرياض.....	152
أ- تنظيم وسير عمل المصالح البلدية.....	152
1- ملاحظات على البنية التنظيمية.....	152
2-عدم وجود أنشطة للجان البلدية.....	152
ب - إعداد الميزانية وتنفيذها.....	152
1-ملاحظات على إعداد ميزانية البلدية.....	152
2-تنفيذ الميزانية.....	153
ج -تسيير العمال.....	153
1- اكتتابات غير مشروعة.....	153
2-عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي.....	154
د - ضعف الرقابة الداخلية.....	154
هـ - تسيير وسائل البلدية.....	156
1-غياب المحاسبة المادية.....	156
2-غياب الشفافية في التنازل عن سيارة.....	157
و- النفقات.....	157
1-نفقات وهمية.....	157
2-نفقات غير مشروعة.....	160
1.2-شراء معدات التنظيف.....	160
2.2- الوقود.....	160
ز - إيرادات البلدية.....	161
1- وضعية إيرادات البلدية.....	161
2 - الإيرادات الذاتية للبلدية.....	162
1.2- ارتفاع تكلفة تحصيل الإيرادات الذاتية للبلدية.....	162
2.2-إجراء اتتحصيل الإيرادات.....	162
3.2-تسيير غير مشروع للقيم الجامدة.....	163

163	ح- مهام البلدية.....
163	1- المؤسسات المدرسية.....
163	2- الصحة
164	3- الأسواق
164	4- روضة الأطفال.....
164	5- دعم المحتاجين
164	القسم 7: بلدية تيارت.....
164	أ - ملاحظات حول الإيرادات.....
164	1 - مسطرة غير شرعية لإصدار وجباية سندات التحصيل البلدية
165	2 - ضعف في تحصيل الإيرادات.....
166	3 - ضعف في القدرة على تعبئة موارد البلدية
166	1.3 - الأسواق.....
167	2.3 - العنابر
168	ب - ملاحظات حول النفقات.....
168	1 - عدم تفعيل لجنة المشتريات.....
168	2 - نفقات غير مبررة.....
168	1.2 - صيانة وإصلاح السيارات.....
169	2.2 - أشغال تجهيزات اجتماعية وثقافية
170	القسم 8: بلدية توجنين.....
170	أ - ملاحظات متعلقة بالإجراءات.....
170	1- نواقص في إعداد الحساب الإداري وحساب التسيير:.....
171	2-عدم اللجوء إلى منافسة حقيقية
171	ب - ملاحظات متعلقة بالتسيير.....
171	1- تسيير الموارد البشرية
171	2 - نفقات التسيير
171	1.2 - المحروقات
171	2.2- ضعف الاشتراك في صندوق التضامن البلدي:.....
172	3 - نفقات الاستثمار.....

172	1.3 - ترميم المدارس والمباني الأخرى:
172	2.3-انجاز طرق رملية مدعمة:
172	ج - الإيرادات.....
173	القسم 9 : بلدية دار النعيم
173	أ - ملاحظات متعلقة بالإجراءات.....
174	ب - ملاحظات على النفقات.....
174	1 - تسيير المحروقات.....
174	2-إسداء الخدمات.....
174	3-وجود متأخرات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:
175	ج - الإيرادات.....
177	الفصل 3 : المؤسسات والشركات العمومية
177	القسم 1: المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري
177	الفقرة 1: مركز الاستطباب الوطني
177	1- خرق القواعد المتعلقة بالمنافسة.....
179	2- خسائر كبيرة في الإيرادات.....
179	3- أرقام تعريفات ضريبية مزورة.....
181	4 - عمليات سحب احتيالية من الحساب الجاري البريدي لمركز الاستطباب الوطني.....
182	5- خرق بعض قواعد المدونة العامة للضرائب.....
183	6-عدم مراعاة السياسات المتعلقة بالتزود بالمضادات الحيوية والأدوية الأخرى:.....
184	7-عطل مستمر لجهاز المسح الضوئي والتصوير بالرنين المغناطيسي لمركز الاستطباب الوطني.....
184	الفقرة 2: الصندوق الوطني للتأمين الصحي
184	أ-عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية.....
184	1-غياب نظام المعلومات المندمج.....
185	2-غياب مهام تدقيق داخلية.....
185	3 - حالات رفع طبي مجاملة.....
185	1.3 - المؤمنة رقم 53607/ الجيش المرفوعة ثلاث مرات الى اسبانيا.....
186	2.3 - المؤمنة رقم 320101013094 - أ.....
187	4-نفقة غير شرعية.....

187	5 - وجود مستحقات غير محصلة
188	6- ضعف التعويض للمؤمنين
188	7- عدم تطبيق النصوص القانونية فيما يتعلق بالوالدين
189	8- قروض لم تسترد
189	9- تأجير مكلف للمقرات
189	10- نفقات مكلفة تتعلق بتأجير وسائل النقل
189	11- قطع أرضية بدون سند عقاري
190	12- عقود خدمات مجاملة
191	13- فارق بين ارصدة القروض قصيرة الأجل وتسيقات للعمال
192	القسم 2: المؤسسات العمومية
192	الفقرة 1: الشركة الوطنية للماء
192	1. الرأي حول الحسابات
192	1.1 عدم إدماج بعض الأصول
193	1.2 الوضعية المالية
193	1.3 قوائم جرد الأصول الثابتة
194	1.4 قصور مؤونات المخزون الجامد
195	1.5 المؤونة المتعلقة بالديون المشكوك فيها
196	1.6 أعباء مؤجلة
196	1.7 محاسبة المشاريع المستقلة
196	1.8 مستحقات أخرى
197	2. مراقبة التسيير
197	2.1 الإجراءات
197	2.1.1 ضعف في نظام المعلومات
199	2.1.2 غياب هيكل تنظيمي ودليل إجراءات
199	2.1.3 سوء توزيع المهام
199	2.1.4 غياب الخرائط والمخططات
200	2.1.5 نقص في التنسيق
201	2.1.6 تأخير في إعداد التقارير

201	العمال المؤقتون	2.2
203	- عدم احترام النظم	2.3
203	البرنامج التعاقدى	2.3.1
204	عدم دفع الضرائب والاشتراكات التي يتم خصمها	2.3.2
205	التوزيع	2.4
205	قصور في متابعة الإنتاج	2.4.1
205	وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والفواتير	2.4.2
206	الصيانة	2.4.3
207	مشروع إعادة تأهيل وتعزيز شبكة التوزيع لمدينة نواكشوط	2.5
207	مقدمة	2.5.1
208	تنفيذ المشروع	2.5.2
209	التأخير في تنفيذ الأشغال	2.5.3
211	تأخير في تنفيذ الصفقات	2.5.4
213	تأخير في تنفيذ التوصيلات	2.5.5
216	حملة التوصيلات	2.5.6
216	التغييرات	2.5.7
217	إجراءات الدفع	2.5.8
217	التكوين والتحسيس	2.5.9
218	نفقات لا علاقة لها بأهداف المشروع	2.5.10
218	الصفقات	2.6
218	لجنة إبرام الصفقات العمومية	2.6.1
218	صلاحيات خلية إبرام الصفقات	2.6.2
220	عدم احترام أحكام قانون الصفقات العمومية	2.6.3
222	التأخير في تنفيذ الصفقات	2.6.4
225	تسيير اللوازم	2.6.5
225	الأداء	2.7
227	البيئة والسلامة	2.8
227	مختبر التحاليل	2.8.1
227	الوقاية ونظافة الخزانات	2.8.2

- 2.8.3 نواقص في الأمن عند الشركة..... 228
- 2.8.4 صيانة تجهيزات الإنتاج والنقل..... 228
- 2.8.5 أثر التسرب في البني التحتية..... 228
- 2.8.6 نوعية المياه للاستهلاك الحيواني..... 229
- الفقرة 2: ميناء نواكشوط المستقل الملقب بميناء الصداقة 229**
- ا. الرأي حول الحسابات..... 229
- حساب: "البيع نقدا" برصيد 229
 - جرد غير مقوم للأصول الثابتة : 229
 - حساب انتظار وتسوية غير مرصد 229
 - حسابات غير مشغلة..... 230
- اا. ملاحظات حول التسيير 230
- 1- الإجراءات 230**
- ضعف نظام الرقابة الداخلية..... 230
 - عدم نجاعة إدارة الرقابة 230
 - تجزئة الطلبيات عن طريق اللجوء المكثف إلى الشراء بسندات الصندوق : 230
 - نقص في عمال التحصيل 231
 - عدم احترام البنية الهيكلية وعدم ملائمة التخصصات مع الوظائف..... 231
 - ثغرة في برمجة التطبيق التجاري: 231
 - عدم الأخذ بالاعتبار للمزايا العينية عند إعداد كشوف الرواتب: 231
- 2- النفقات 232**
- صرف مزايا دون موافقة الوزارة الوصية..... 232
 - تكفل غير مبرر بالديون..... 232
 - منح مزايا غير مستحقة لأعضاء اللجان المداولة..... 233
 - عقود إشهار مجاملة 233
 - تسبيقات غير شرعية لصالح رئيس مجلس الإدارة 233
 - عدم استرداد تسبيقات وقروض لبعض العمال: 234
 - اتفاقية مساعدة فنية مع أحد مفوضي الحسابات: 234
 - هبات وإعانات غير شرعية: 234

- نفقات دون موافقة الوصاية..... 235
- 3- الإيرادات:** 235
- تحديد تسعيرة جديدة دون المرور بالطريق التنظيمي 235
- فوترة غير مناسبة لبعض الخدمات..... 235
- خسارة كبيرة في الحقوق على البضائع 236
- تراكم متأخرات كبيرة على الزبناء: 236
- عدم وجود الضمانات المصرفية لأغلب مستغلي مجال الميناء: 237
- عدم وجود ضمانات مصرفية لبعض ممثلي السفن 237
- III. الأداء: 237
- 1. محدودية قدرة استقبال السفن النفطية 237
- 2. ضعف عمق المياه على مستوى مواقع الرسو: 238
- 3. قناة ولوج ضيقة 238
- 4. عدم وجود محطة للحاويات..... 238
- 5. سوء استغلال المجال المينائي 238
- 6. إجراءات غير كافية ضد مخاطر الحرائق 239
- 7. ضعف الاحتياطات المتخذة ضد المواد الخطرة..... 239
- 8. ارتفاع مدة بقاء الحاويات في الميناء..... 239
- الفقرة 3: الشركة الموريتانية للمحروقات والاملاك المعدنية..... 239
- I- رأي حول الحسابات 239
- II- ملاحظات حول التسيير..... 242
- 1. ضعف نظام الرقابة الداخلية..... 242
- 2. الجمع بين مهام متعارضة 243
- 3. غياب منصب مدقق داخلي 243
- 4. تجاوز سقف الصفقات العمومية 243
- 5. الجانب القانوني والضريبي..... 243
- 6. مستودع الميناء 244
- 7. تدقيق التكاليف النفطية 245
- 8. الحساب المغلق..... 245

246 الأثر البيئي	9.
247 الإداء	III –
247 1-مرحلة ما قبل الإستغلال	
247 2-مرحلة ما بعد الإستغلال	
248 3-قطاع المعادن	
248 الفقرة 4: المختبر الوطني للأشغال العمومية	
248 أولا: - نواقص على مستوى الإجراءات	
249 ثانيا : ملاحظات حول الأداء :	
250 الباب الرابع: التبغات المترتبة على مراسلات المحكمة	
252 الفصل الأول: ردود وزير الصحة البروفسور كان بوباكار	
252 أ - الرد على الرسالة المتعلقة بمركز الاستطباب الوطني	
252 ب- الرد على الرسالة المتعلقة بالصندوق الوطني للتأمين الصحي	
253 الفصل 2 : رد وزير الصيد والاقتصاد البحري السيد يحي ولد عبد الدايم	
254 التوصيات	

تمهيد

أكملت محكمة الحسابات خلال سنة 2019 تقاريرها المتعلقة بمشاريع قوانين التسوية الخاصة بالسنوات 2016 و 2017 وكذلك تقريرها العام السنوي لنفس الفترة.

لهذا تحرص محكمة الحسابات على أن تبين بإيجاز الظروف التي تم فيها إعداد التقرير العام السنوي الحالي وخاصة القيود التي واجهتها في هذا الإطار والتي يمكن تلخيصها في نوعين رئيسيين:

فالنوع الأول من القيود يعود إلى جمود بنية التقرير العام السنوي نفسها حيث تم تحديدها بموجب المرسوم 96-041 بتاريخ 30 مايو 1996 في أربعة أبواب منها اثنان يتضمنان بيانات لا يمكن الحصول عليها إلا من تقرير محكمة الحسابات المتعلق بمشروع قانون التسوية للسنة المالية أو السنوات المعنية.

وهذه البيانات هي:

1. الظروف العامة لتنفيذ قوانين المالية الخاصة بالسنة المالية ونتائج ذلك التنفيذ وتطور السيولة؛

2. الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بالعمليات المالية للدولة والمجموعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وتشير المحكمة إلى أنه بدون اعتماد مشروع قانون التسوية للسنة لا يمكنها أن تعد تقريرها حول مشروع القانون المعني، ولا يمكنها أن تستنتج منه البيانات الضرورية للتقرير العام السنوي كما هو محدد طبقاً للنصوص.

وفور توصل المحكمة بهذه الوثائق، سخرت غالبية أعضائها لهذه المهمة بهدف إنجاز التقارير اللازمة وكذلك إعداد التقرير العام السنوي ويتميز هذا الأخير باتصافه بخاصية "التقرير" المدمج" حيث أنه يعالج سنين متتالية هما 2016 و 2017 نتيجة استلام المحكمة المتزامن لمشاريعي قوانين تسوية محالين من طرف الوزارة المكلفة بالمالية.

وأما النوع الثاني من تلك القيود التي تواجهها المحكمة فمصدره الجزء الأخير من بنية التقرير العام السنوي والمعنونان كالاتي:

• تسيير المؤسسات العمومية؛

• تبعات إبلغات المحكمة خصوصا تلك المتعلقة بتطبيق الإجراءات التي يتخذها الوزراء وغيرهم من السلطات المسؤولة؛

يتعلق باب "تسيير المؤسسات العمومية" بالرقابة الإدارية التي تقوم بها المحكمة. إلا أنهذه الرقابة لا تقتصر على المؤسسات العمومية فقط بل تشمل كذلك نتائج التدقيق، خلال الفترة المعنية، على مستوى بعض الوحدات الأخرى الخاضعة لرقابة المحكمة.

وهذه مناسبة للفت الانتباه إلى الطريقة الخاصة التي تميز الرقابة الإدارية كما هي ممارسة من طرف المحكمة والتي لا نظير لها في باقي الهيئات الرقابية على مستوى البلد. وهذه الطريقة يمكن توصيفها على النحو التالي:

في نهاية عمليات التدقيق على مستوى وحدة معينة، تتم مداولة استنتاجات وملاحظات بعثة الرقابة من طرف الغرفة المختصة في المحكمة التي تصدر تقريرا مؤقتا يتم إبلاغه لمسير الهيئة محل الرقابة. ويتم اعتماد التقرير النهائي بعد توصل الغرفة المختصة بأجوبة المسيرين المعنيين.

ينبغي أن نضيف أن التقرير العام السنوي يتضمن هو الآخر مسطرة تكميلية تدخل في اختصاصات تشكيلتين من محكمة الحسابات هما لجنة التقارير والبرامج وغرفة المشورة المكلفتان بالمصادقة على جميع مراحل التقرير السنوي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإعداد هذه التقارير، فإنه لا بد من الإشارة إلى بعض النواقص القائمة والتي هي ملازمة لطبيعة العمل البشري ومع ذلك فنحن عاقدون العزم على تجاوزها مستقبلا.

أود اغتنام هذه الفرصة لأنوه بالجهود الذي يبذله أعضاء المحكمة في سبيل إعداد هذه التقارير وخاصة اللجان التي باشرت إنجازها وأصبحت تتوفر على خبرة متميزة في هذا الجانب.

ولا يسعني في الختام إلا أن أقدم جزيل الشكر للسلطات العليا في البلد على ما تبذله من جهود في مكافحة الفساد وعلى الدعم الذي تقدمه للمحكمة لتمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها والمتمثل أساسا في إصدار القانون النظامي رقم 032-2018 بتاريخ 2018/07/20 الذي عزز من صلاحيات المحكمة فضلا عن اكتتاب أعضاء ومدققين جدد.

رئيس محكمة الحسابات

سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني

مقدمة

يأتي إعداد ونشر التقرير العام السنوي الحالي لمحكمة الحسابات، والمتعلق بالسنوات 2016 و2017 تطبيقاً لأحكام المادة 67 من القانون النظامي رقم 2018-032 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات التي تنص على: "يسلم التقرير السنوي للمحكمة إلى رئيس الجمهورية من طرف رئيس محكمة الحسابات قبل انتهاء السنة المالية الموالية لسنة التسيير المعنية. يقوم رئيس المحكمة بإحالة نسخة من التقرير السنوي العام إلى رئيس البرلمان. ... وينشر التقرير السنوي العام".

يتضمن التقرير السنوي نتائج الأنشطة الرقابية للمحكمة. ويمثل نشر التقارير السنوية أحد دعائم الاستقلالية طبقاً لإعلان ليما للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) والذي يبين أنه: « يجب أن تنص صلاحيات الهيئات العليا للرقابة على نشر نتائج أنشطتها في تقارير سنوية موجهة إلى السلطات التشريعية والتنفيذية وأن توضح للجمهور المخالفات والاختلالات الملاحظة»

وقد حددت المادة 73 من المرسوم رقم 96-041 بتاريخ 30 مايو 1996 المرحلة التمهيدية لإعداد التقرير العام، حيث نصت على أنه: « يعد التقرير العام انطلاقة من الملاحظات التي تحيلها الغرف إلى لجنة التقرير العام والبرامج».

وفيما يتعلق ببنية التقرير، فإنها تتمحور حول العناوين التالية:

- 1- الظروف العامة لتنفيذ قوانين المالية الخاصة بالسنة المالية ونتائج ذلك التنفيذ وتطور السيولة؛
- 2- الملاحظات والاقتراحات المتعلقة بالعمليات المالية للدولة والمجموعات المحلية والمؤسسات العمومية؛
- 3- تسيير المؤسسات العمومية؛
- 4- الأجوبة المخصصة لإبلاغات المحكمة خصوصاً تلك المتعلقة بتطبيق الإجراءات التي يتخذها الوزراء وغيرهم من السلطات المسؤولة.

باب تمهيدي: لمحة عن الرقابة القضائية

لقد تمت إضافة هذا الباب الذي لا تتضمنه بنية التقرير السنوي ليقدم كما يظهر من عنوانه لمحة عن حالة تطور أحد أبرز اختصاصات المحكمة، ويتعلق الأمر بالرقابة القضائية، والتي تمثل اختصاصا حصريا لمحكمة الحسابات.

ويرتبط عدم ممارسة هذا الاختصاص بعدة مصاعب وإكراهات موضوعية واجهتها المحكمة في هذا المجال. وقد تم التطرق إلى هذه الصعوبات بشكل موسع في التقارير السابقة كما هو موضح في الفصل أدناه. ويتكون هذا الاختصاص من جزئين:

- معاقبة أخطاء التسيير؛

- النظر في حسابات المحاسبين العموميين.

الفصل الأول: معاقبة أخطاء التسيير

يجدر التذكير بالإكراهات التي واجهت محكمة الحسابات والتي تم عرضها في التقرير السنوي العام لسنة 2006، والتي من أبرزها:

- النقص في المصادر البشرية.
- غياب طلبات التعهد الموجهة إلى المحكمة من طرف السلطات المختصة التي حولها القانون هذه الصلاحية؛
- عدم وضوح الرؤية فيما يخص الهيئة القضائية المكلفة بالنظر في القضايا المتعلقة بأخطاء التسيير، وذلك لكونها عبارة عن تشكيلة خاصة لا تجتمع إلا بمناسبة، ولهذا السبب فلا وجود دائم لها على الأقل من حيث الشكل.
- إشكالية تحديد نقطة البداية: ويتعلق الأمر بالسنة التي يمكن ابتداء منها بشكل تلقائي ومنتظم الشروع في متابعة إجراءات الوقائع التي من شأنها أن تشكل أخطاء تسيير. ذلك أن إلزامية تحديد نقطة البداية يعد أمرا حتميا حيث تستحيل ملاحقة جميع الحالات المكتشفة خلال الفترة التي لم يشملها التقادم والتي هي 5 سنوات، لكون هذا

الاحتمال سيخلق تراكما ضخما على مستوى التشكيلة المعنية كما سيستأثر بأغلبية أعضاء المحكمة؛

• قصور في الإجراءات المحددة في النصوص الحالية.

إن هذه الصعوبات مازالت موجودة لأن المبادرات التالية التي اتخذتها محكمة الحسابات للتغلب عليها ما زالت قيد الإنجاز:

- إعداد مشروع مرسوم لإعادة هيكلة المحكمة يتضمن إنشاء غرفة دائمة مكلفة حصريا بمعاقة أخطاء التسيير.

- الأعمال التحضيرية للبدء بمعاقة أخطاء التسيير. وفي هذا الإطار نظمت محكمة الحسابات ورشة هامة لبحث ظروف ممارسة هذا الاختصاص. وقد جمعت هذه الورشة إلى جانب قضاة محكمة الحسابات خبراء بارزين في القانون موريتانيين وأجانب (أساتذة قانون) وقاضيين موريتانيين من القطاع العدلي يتمتعان بتجربة واسعة في هذا المجال.

وعلى أعقاب أشغال هذه الورشة تم استنتاج كون المقترحات والتدابير القانونية الحالية مرضية بشكل إجمالي بحكم كونها تسمح بوضع تصور لممارسة هذا الاختصاص، حتى ولو كان الأمر يتطلب تعديلات وإصلاحات استنادا إلى التوصيات الهامة التي تم تقديمها في هذه الورشة، والتي ترمي أساسا إلى إنشاء غرفة مستقلة تكون اختصاصاتها منصبة حصريا على النظر في القضايا المتعلقة بمعاقة أخطاء التسيير على أن يتم تزويدها لهذا الغرض برئيس وأعاون مختصين تحديدا لهذه المهمة.

إن التوصيات التي تم إصدارها على إثر أشغال هذه الورشة لم يتم تطبيقها حتى الآن حيث لا تزال حبيسة بالمصادقة على الهيكل التنظيمي الجديد المعد من طرف محكمة الحسابات فضلا عن اكتتاب موظفين جدد، وهي كلها أمور لا تزال معروضة على السلطات المختصة في الدولة.

الفصل الثاني: النظر في حسابات المحاسبين العموميين

يجدر التذكير بكون الاستنتاجات الواردة في التقرير السنوي العام للمحكمة لسنة 2006 بينت أنه " في إطار مزاولة محكمة الحسابات لمهامها القانونية فإنها قررت خلال سنة 2004 الشروع في النظر في حسابات المحاسبين العموميين الذي يشكل اختصاصا هاما من اختصاصات الهيئة، بعد أن تم تقديم حساب تسيير الخازن العام المحاسب الرئيسي للدولة من طرف وزارة المالية وذلك لأول مرة منذ عشرات السنين.

ويعتبر إنجاز هذا الحساب تنويجا لمجهود إصلاح المالية العامة الذي أفضى إلى المصادقة على نصوص قانونية هامة من بينها على وجه الخصوص القانون المتعلق بتصفية المحاسبة العامة للدولة بالإضافة إلى المقررات التطبيقية للأمر القانوني رقم 012/89 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية.

كما أن الحكم المؤقت حول هذا الحساب الصادر عن محكمة الحسابات قد تضمن عددا معتبرا من الأوامر الموجهة إلى الخازن العام المحاسب الرئيسي الوحيد للدولة في ذلك الوقت، إلا أن رد هذا الأخير لم يتضمن ما من شأنه أن يمكن من تخفيض عدد هذه الأوامر أو الحد من محتواها.

إن النواقص والعيوب الملاحظة في هذا الحكم المؤقت تنصب على مختلف جوانب حساب التسيير بما في ذلك مسطرة إجراءات تهيئة الحساب للفحص، وكذلك الأمر بالنسبة لتحصيل الإيرادات، وتنفيذ النفقات، وترحيل الأرصدة، والممارسات المتعلقة بالميزانية، وتسيير الأرشيف" (التقرير العام السنوي 2006).

ومع ذلك ينبغي إعادة مراجعة المعوقات الرئيسية التي تحول دون القيام بتطبيق النظر في حسابات المحاسبين العموميين والتي من ضمنها عدم استصدار نص قانوني يتعلق بتصفية حسابات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمجموعات المحلية. وقد تمت معالجة بعض هذه العراقيل في التقرير وذلك على ضوء التعديلات القانونية المستحدثة مؤخرا والتي تتمحور أساسا حول:

- لا مركزة الأمر بالصرف.

- استحداث فئات جديدة من المحاسبين العموميين الرئيسيين.

القسم 1 : لامركزة الأمر بالصرف:

لقد تم تعديل الأمر القانوني رقم 012/89 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 والمتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية بموجب الأمر القانوني رقم 049/2006 بتاريخ 2006/12/28 الذي ألغى الترتيبات المتعلقة بمبدأ وحدة الأمر بالصرف ووحدة المحاسب العمومي الرئيسي للدولة التي كانت سائدة في البلد منذ حصوله على الاستقلال.

وما فتئت محكمة الحسابات منذ إنشائها توصي السلطات العمومية بشكل دائم بمراجعة هذا المبدأ الذي لم يعد ملائماً للسياق الراهن حيث يشكل إحدى أهم العوائق في سبيل ممارسة اختصاصاتها المتعلقة بالرقابة القضائية سواء فيما يتعلق بمعاينة أخطاء التسيير أو في ما يخص النظر في حسابات المحاسبين العموميين على وجه التحديد.

وفي الواقع فإن نظام الأمر الوحيد بالصرف والمحاسب الرئيسي العمومي الوحيد للدولة الذي تم تبنيه بعد الاستقلال كان مصمماً لحجم ميزانية كانت محدودة نسبياً في حوالي عشرة مليارات من الفرنك الغرب إفريقي كما أن الإدارة المالية كانت في طور النشأة فضلاً عن كون عدد الأطر حينها كان محدوداً جداً.

وبعد مرور أربعين سنة فإنه من السهل ملاحظة كون هذا الإطار الجامد أصبح عائقاً أمام وضع تسيير أكثر مرونة للأموال العامة التي ظل حجمها ينمو باستمرار.

ولذا فقد كان من اللازم إجراء مراجعة لهذا المبدأ الذي جعل من وزير المالية الأمر بالصرف الوحيد لميزانية الدولة (مدير الميزانية هو الأمر المنتدب بالصرف)، وجعل من المدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية المحاسب الرئيسي الوحيد للدولة.

وبالتالي فإن المادة 6 (جديدة) من الأمر القانوني المذكور أعلاه تقضي بأنه: >> يكون الأمور بالصرف رئيسيون ومساعدون...<<.

أما المادة 9 (جديدة) فتنص على أنه: >> يتحمل الوزراء الأمرين بالصرف الرئيسيون للدولة بفعل ممارسة صلاحياتهم المسؤوليات المنصوص عليها في الدستور والقوانين والنظم...<<.

كما تنص المادة 63 (جديدة) على أن: >> الوزراء هم الأمرين بالصرف الرئيسيون للاعتمادات الممنوحة لقطاعاتهم على ميزانية الدولة...<<.

وتعتبر هذه التعديلات التي استحدثت لامركزية الأمر بالصرف في غاية الأهمية حيث ظلت محكمة الحسابات تدعو إليها بكل إلحاح لكونها ستمكن من إضفاء المزيد من الشفافية على تسيير الأموال العمومية وتحديد مسؤوليات الأمرين بالصرف.

القسم 2 : استحداث فئة جديدة من المحاسبين العموميين الرئيسيين:

لقد مكن الإصلاح المذكور من ظهور فئة جديدة من المحاسبين العموميين الرئيسيين ويتعلق الأمر بمحاصلي الإدارات المالية.

وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية عين بموجب مقرر صادر عنه المدير العام للضرائب بصفته محاسب عمومي رئيسيا.

ويترتب على ما سبق، كون هذه الوضعية الجديدة تتطلب من المحكمة دراسة أثر هذا الإصلاح وتحديدًا في مجال الرقابة القضائية بشقيها المتمثلين في النظر في حسابات المحاسبين العموميين ومعاقبة أخطاء التسيير.

إن التجربة الأولى لمحكمة الحسابات في سبيل النظر في حسابات المحاسبين العموميين واجهتها صعوبة بالغة حيث أن المحاسب العمومي الرئيسي الوحيد كان في هذه الحالة المدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية الذي يعتبر أيضا المتقاضي الوحيد أمام محكمة الحسابات في هذا المجال.

ومن خلال نتائج إعادة فرز حسابات الدولة، تم الكشف عن العديد من المخالفات والاستنتاجات في الحكم المؤقت الذي تم نشره في التقرير السنوي لمحكمة الحسابات في شهر يونيو 2014.

ويتحمل المدير العام للخزينة لوحده المسؤولية عن جميع الانحرافات والاختلالات المكتشفة في السنوات السابقة بصفته المحاسب العمومي الرئيسي الوحيد للدولة الذي تتم مقاضاته أمام محكمة الحسابات في هذا المجال.

إلا أنه يبدو أن هذه الوضعية ناجمة عن ممارسات متفرقة ومخالفات لا يمكن أن يكون المدير العام للخزينة وحده المعني بالمساءلة عنها. وفي الواقع فإن المسؤوليات ينبغي البحث عنها في جميع مسار المسطرة سواء ما يتعلق منها بالإيرادات أو ما يتعلق بالنفقات، بما في ذلك رسائل الخصم الآلي، وكذلك أوامر الصرف التي تتجاوز الاعتمادات الممنوحة.

وأمام استحالة إصدار حكم نهائي يجعل المحاسب الرئيسي للدولة السابق مدينا بعجز حسابه وذلك لكون الموظف المعني غير قادر على تصفية جميع مبالغ هذا العجز، فقد قررت غرفة المالية العامة تأجيل المداولة النهائية لهذا الحكم إلا أنها رغم ذلك لم تقم بإصدار حكم بإبراء ذمته وعليه فإن هذه القضية ستبقي عالقة على مستوى محكمة الحسابات.

ولهذا السبب فإن الإصلاح الجديد يتوقع منه مع ظهور فئة جديدة من المحاسبين العموميين الرئيسيين أن يؤدي إلى توزيع أفضل للمهام والمسؤوليات بين هؤلاء المحاسبين وتجنب مثل تلك النتائج المبينة أعلاه إثر النظر في حسابات المحاسبين العموميين الرئيسيين.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإنه ينبغي الشروع في سلسلة من اللقاءات والمشاورات بين محكمة الحسابات والوزارة المكلفة بالمالية من أجل تحقيق الوصول إلى رؤية موحدة للنصوص الجديدة.

الباب الأول: تنفيذ الميزانية العامة للدولة

فصل وحيد: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنتي 2016 و 2017

القسم الأول: النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016

بلغت التوقعات الأولية للإيرادات المقررة في القانون رقم 2016-001 بتاريخ 2016/01/03 المتضمن لقانون المالية لسنة 2016 ما قدره 451.167.622.000 أوقية قديمة ورفعها القانون رقم 2017/003 بتاريخ 2017/01/19 المتضمن لقانون المالية المعدل لسنة 2016 إلى 463.298.772.000 أوقية قديمة أي بزيادة قدرها 12.131.150.000 أوقية قديمة.

إلا أن الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المحالة إلى محكمة الحسابات مع مشروع قانون التسوية لسنة 2016 حدد هذه التوقعات بمبلغ 484.092.296.736,69 أوقية قديمة بالنسبة للنفقات و 488.837.875.000 أوقية قديمة بالنسبة للإيرادات. وعليه فإن تحليل الأرقام التالي سيكون على أساس المعطيات الواردة في الحساب العام للإدارة المالية.

وهكذا فإن النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2016 تم إعدادها كما يلي :

الموارد (بالأوقية القديمة)	الأعباء (بالأوقية القديمة)	طبيعة العمليات
		أ- عمليات ذات طابع نهائي
287.400.631.345,89		الإيرادات الضريبية
81.792.498.486,07		الإيرادات غير الضريبية (خارج النفط)
5.624.941.265,04		إيرادات رأس المال
19.403.900.000,00		إيرادات نفطية (ص.و.ع.ن)
50.145.314.285,68		عائدات استثنائية (بما فيها الهبات)
	260.645.308860,01	نفقات التسيير
	54.104.808.200,00	المديونية العمومية موزعة بين :
	17.203.480.000,00	- الفوائد
	36.901.328.200,00	- إهلاك المديونية

	12.409.434.174,80	نفقات مشتركة ومتفرقة
	95.214.999.914,87	اقتناء أصول ثابتة
		قروض ممنوحة
		سلفات ممنوحة
		ب - عمليات ذات طابع مؤقت
	5.689.700.377,00	حساب القروض
		حساب السلف
		المساهمات
		ج - حسابات التحويل الخاصة
56.106.924.472,15		الإيرادات
	19.950.163.998,99	النفقات
500.474.211.854,83	448.014.415.525,67	المجموع العام

وقد حددت النتيجة النهائية للميزانية العامة لسنة 2016 على النحو التالي :

500.474.211.854,83 أوقية قديمة	الإيرادات
448.014.415.525,67 أوقية قديمة	النفقات
52.459.796.329,16 أوقية قديمة	فائض الإيرادات على النفقات

وقد حددت النتيجة النهائية للحسابات الخاصة للخرينة لسنة 2016 على النحو التالي :

56.106.926.472,15 أوقية قديمة	إيرادات حسابات التحويل الخاصة
25.639.864.375,99 أوقية قديمة	نفقات حسابات التحويل الخاصة
30.467.062.096,16 أوقية قديمة	فائض الإيرادات على النفقات

وحسب المعطيات الواردة في الوثائق المصاحبة لمشروع قانون التسوية (الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير) فقد بلغت إيرادات الميزانية العامة المنجزة

500.474.211.854,83 أوقية قديمة وبلغت النفقات المنفذة
448.014.415.525,67 أوقية قديمة، وهو ما نتج عنه فائض في الإيرادات مقابل
النفقات قدره 52.459.796.329.16 أوقية قديمة مقابل فائض في سنة 2015 قدره
13.159.595.505,10 أوقية قديمة أي زيادة بقيمة مطلقة قدرها
39.300.200.824,06 أوقية قديمة.

وخلال سنة 2016 بلغت إيرادات الميزانية الإجمالية المنجزة 500.474.211.854,83
أوقية قديمة من أصل تقديرات قدرها 488.837.875.000 أوقية قديمة وهو ما يمثل
نسبة تحصيل قدرها 102,38 %.

أما نفقات الميزانية النهائية المنفذة لهذه السنة فقد بلغت 448.014.415.525,67 أوقية
قديمة من أصل توقعات قدرها 484.092.296.736,69 أوقية أي نسبة تنفيذ قدرها
92,54 %.

القسم 2 : النتائج العامة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017

بلغت التوقعات الأولية للإيرادات المقررة في القانون رقم 004-2017 بتاريخ
2017/01/19 المتضمن لقانون المالية لسنة 2017 ما قدره 461.439.375.000,00
أوقية قديمة ورفعها القانون رقم 024/2017 بتاريخ 2017/10/27 المتضمن لقانون
المالية المعدل لسنة 2017 إلى 487.153.523.000 أوقية قديمة أي بزيادة قدرها
25.714.148.000 أوقية قديمة.

إلا أن الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير المحالة إلى محكمة الحسابات مع
مشروع قانون التسوية لسنة 2017 حدد هذه التوقعات بمبلغ 487.153.523.000 أوقية
قديمة بالنسبة للنفقات و 514.606.776.899,54 أوقية قديمة بالنسبة للإيرادات.

وعليه فإن تحليل الأرقام التالي سيكون على أساس المعطيات الواردة في الحساب العام
للإدارة المالية.

وهكذا كانت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2017 تم إعدادها كما يلي :

الموارد (بالأوقية القديمة)	الأعباء (بالأوقية القديمة)	طبيعة العمليات
		أ - عمليات ذات طابع نهائي
321.166.212.788,51		الإيرادات الضريبية
90.034.522.915,83		إيرادات غير الضريبية (خارج النفط)
8.446.618.086,74		إيرادات رأس المال
17.588.885.000,00		إيرادات نفطية (سحب ص.وط. للعائدات النفطية)
11.832.748.426,27		عائدات استثنائية (بما فيها الهبات)
	276.350.404.156,86	نفقات التسيير
	64.978.547.344,49	الدين العمومي موزع بين :
	17.978.547,345,19	- الفوائد
	46.999.999.999,30	- إهلاك الدين
	12.084.733.964,18	نفقات مشتركة ومتفرقة
	93.293.753.816,26	اقتناء أصول ثابتة
		قروض ممنوحة
		سلفات ممنوحة
		ب - عمليات ذات طابع مؤقت
	4.500.000.000	حسابات القروض
		حسابات السلف
		المساهمات
		ج - حسابات التحويل الخاصة
46.239.277.475,11		الإيرادات
	29.303.242.460,88	النفقات
495.308.264.692,46	480.510.681.742,67	المجموع العام

وقد حددت النتيجة النهائية للميزانية العامة لسنة 2017 على النحو التالي :

الإيرادات	495.308.264.692,46 أوقية قديمة
النفقات	480.510.681.742,67 أوقية قديمة
فائض الإيرادات على النفقات	14.797.582.949,79 أوقية قديمة

وقد حددت النتيجة النهائية للحسابات الخاصة للخزينة لسنة 2017 على النحو التالي :

إيرادات حسابات التحويل الخاصة	46.239.277.475,11 أوقية قديمة
نفقات حسابات التحويل الخاصة	33.803.242.460,88 أوقية قديمة
فائض الإيرادات على النفقات	12.436.035.014,23 أوقية قديمة

وحسب المعطيات الواردة في الوثائق المصاحبة لمشروع قانون التسوية (الحساب العام للإدارة المالية وحسابات التسيير) فقد بلغت إيرادات الميزانية العامة المنجزة 495.308.264.692,46 أوقية قديمة وبلغت النفقات المنفذة 480.510.681.742,67 أوقية قديمة، وهو ما نتج عنه فائض في الإيرادات مقابل النفقات قدره 14.797.582.949,79 أوقية قديمة مقابل فائض في سنة 2015 قدره 52.459.796.329,16 أوقية قديمة أي تراجع كبير بقيمة مطلقة قدرها 37.662.213.379,37 أوقية قديمة.

وخلال سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية الإجمالية المنجزة 495.308.264.692,46 أوقية قديمة من أصل تقديرات قدرها 487.153.523.000 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل قدرها 101,67 %.

أما نفقات الميزانية النهائية المنفذة لهذه السنة فقد بلغت 480.510.681.742,67 أوقية قديمة من أصل توقعات قدرها 514.606.776.899,54 أوقية أي نسبة تنفيذ قدرها 93,37 %.

الباب الثاني: الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالعمليات المالية للدولة لسنتي 2016 و2017

الفصل الأول: العمليات المالية لسنة 2016

القسم الأول: إيرادات الميزانية

تتكون إيرادات الميزانية من الإيرادات الضريبية (الباب 01) والإيرادات غير الضريبية (الباب 02) وإيرادات رأس المال (الباب 03) والمساعدات والهبات والإعانات (الباب 04) وإيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05) والإيرادات الاستثنائية (الباب 06). وقد بلغت التوقعات النهائية لإيرادات الميزانية 488.837.875.000 أوقية قديمة وبلغت محاصيلها 500.474.211.854,83 أوقية جديدة أي بنسبة تحصيل 102,38 % . وتتوزع بين الأبواب على النحو التالي :

المحاصيل	التوقعات	طبيعة الإيرادات
287.400.631.345,89	312.290.268.000	الإيرادات الضريبية (الباب 01)
101.196.398.486,07	107.067.607.000	الإيرادات غير الضريبية (الباب 02)
5.624.941.265,04	3.000.000.0000	إيرادات رأس المال (الباب 03)
15.999.973.332,16	26.380.000.000	المساعدات والهبات والإعانات (الباب 04)
56.106.926.472,15	20.100.000.000	إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05)
34.145.340.953,52	20.000.000.000	الإيرادات الإستثنائية (الباب 06)
500.474.211.854,83	488.837.875.000	المجموع

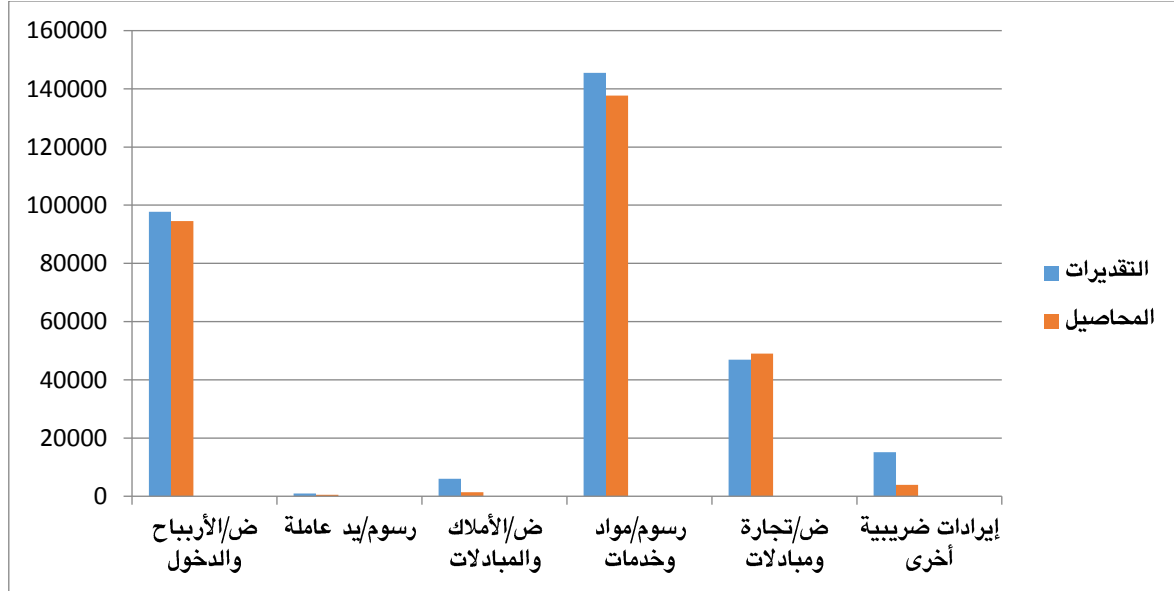
ويمكن فحص هذه الإيرادات من ملاحظة أن إيرادات رأس المال والإيرادات الاستثنائية لم تحصل على التوالي إلا في حدود 5,62 مليار أوقية قديمة من الإيرادات الاجمالية أي نسبة 1,12 % و 34,14 مليار أوقية قديمة أي نسبة 6,82 % . وعليه فإنها لا تستحق التحليل هنا.

الفقرة 1: الإيرادات الضريبية

تتألف هذه الفئة الضريبية من ستة فصول بلغت توقعاتها النهائية 312.290.268.000 أوقية قديمة ومحاصيلها 287.400.631.345,89 أوقية قديمة موزعة كما يلي :

المحاصيل	التوقعات	طبيعة الإيرادات
94.577.184.232,28	97.779.958.000	ضرائب على الأرباح والدخول
468.510.172,56	900.000.000	رسوم على اليد العاملة
1.423.323.600,73	6.040.000.000	ضرائب على الأملاك والمبادلات
137.635.503.009,48	145.506.663.000	رسوم على السلع والخدمات
48.959.332.898,58	46.933.648.000	ضرائب على التجارة والمبادلات
4.336.777.432,26	15.129.999.000	إيرادات ضريبية أخرى
287.400.631.345,89	312.290.268.000	المجموع

ويبين الرسم البياني التالي مقارنة بين توقعات ومحاصيل هذا الجدول (المبالغ بملايين الأوقية القديمة):



1 - الضرائب على الأرباح والدخول

يتكون هذا الفصل من جميع الضرائب المتعلقة بالأرباح والدخول مثل الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية والضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الدخل العقارية والضريبة على المرتبات والأجور.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 91.379.958.000 أوقية قديمة قبل أن تزيد في قانون المالية المعدل لتصل إلى 97.779.958.000 أوقية قديمة، أي زيادة بنسبة 7,00 % وتساوي 6.400.000.000 أوقية قديمة.

ومقارنة بالسنة الماضية التي بلغت التوقعات النهائية فيها 86.704.387.000 أوقية قديمة لوحظ ارتفاع قدره 11.075.571.000 أوقية قديمة أي نسبة 12,77%.

وفيما يتعلق بمحاصيل هذا الفصل فقد بلغت 94.577.184.232,28 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 3.202.773.767,72 أوقية قديمة أي ما يمثل نسبة تحصيل 96,72 % وانخفاضا قدره 13.194.328.058,83 أوقية قديمة أي نسبة 12,24 % مقارنة بمستوى محاصيل السنة الماضية البالغة 107.771.512.291,11 أوقية قديمة.

وقد تظهر نظرة فاحصة لمحتويات هذا الفصل أن بنوده الأساسية هي الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأموال المنقولة والضريبة على المرتبات والأجور لأنها تستحوذ لوحدها على 90,345 مليار أوقية قديمة أي ما يمثل 92,39 % من مجموع توقعاته. وستتم معالجة الضريبة على الأرباح غير الصناعية للفت النظر إلى ضعف مستواها سواء بالنسبة لتوقعاتها (24,717 مليون فقط) أو لمحاصيلها (0,111 مليون فقط) مقارنة بالمستوى الذي ينبغي أن تكون عليه.

1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 48.250.413.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 49.349.850.000 أوقية قديمة أي بمبلغ قدره 1.099.437.000 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة 2,27 %.

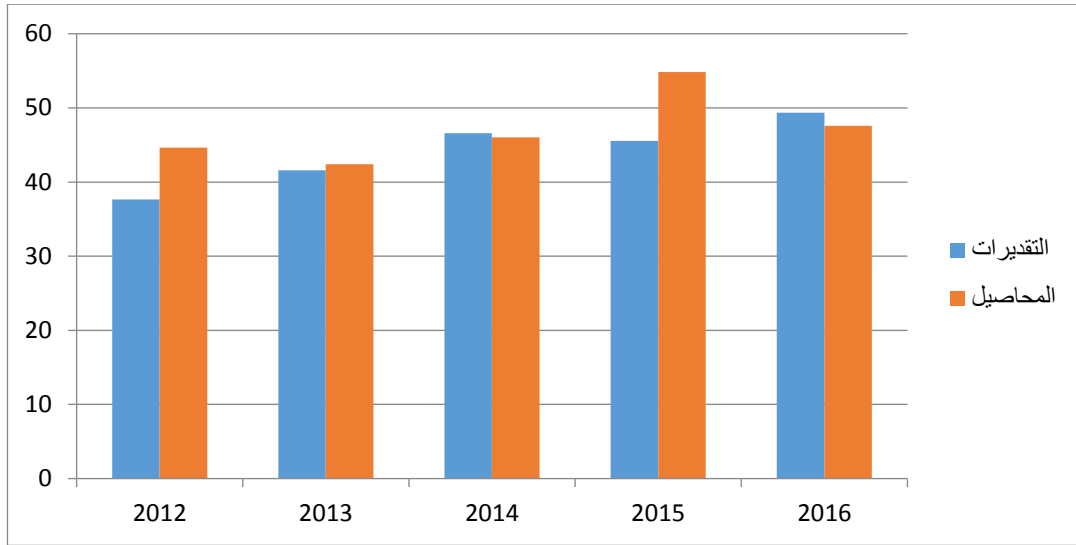
ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها 45.645.676.193 أوقية قديمة يلاحظ ارتفاع قدره 3.704.173.807 أوقية قديمة أي نسبة 8,11 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 47.662.990.065,47 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 1.686.859.934,53 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 96,58 % وتراجعا قدره 7.182.294.817,72 أوقية أي بنسبة 13,09 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كان قدرها 54.845.284.883,19 أوقية قديمة.

وتأتي هذه المحاصيل من تسديدات مسبقة الدفع ومن الإشعارات بالتحصيل حيث بلغت الأولى 47.338.136.433,45 أوقية قديمة أي نسبة 99,74 % والثانية 124.853.632,02 أوقية أي نسبة 0,26 %.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالمليارات بالنسبة للرسم البياني).

المحاصيل	التقديرات	السنوات
44.661.527.758	37.662.903.500	2012
42.380.569.496	41.581.134.800	2013
46.038.043.171	46.588.789.000	2014
54.845.284.883	45.545.676.193	2015
47.562.990.065	49.349.850.000	2016



ويمكن القول بأن هذا الأمر يتعلق كما هو الحال في السنوات الماضية بالضريبة الجزافية الدنيا المحصلة إما عن طريق الاقطاعات على الفواتير المستحقة على الدولة وإما عن طريق تصفيات قامت بها مصالح الجمارك بمناسبة عمليات الاستيراد التي يقوم بها الخاضعون للنظام الحقيقي.

لذلك فإن محكمة الحسابات تحرص على أن تكرر ملاحظاتها الواردة في تقاريرها السابقة والتي تشير إلى الخروقات الملاحظة في تضخم الضريبة الجزافية الدنيا بالنسبة للأرباح الصناعية والتي لم تكن أصلا إلا تسبقة منها وأصبحت اليوم تتجه إلى أن تحل محلها وتصبح ضريبة مستقلة.

2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 3.000.000.000 أوقية قديمة وقد رفعها قانون المالية المعدل إلى 4.000.000.000 أوقية قديمة أي زيادة قدرها 1.000.000.000 أوقية وهي نسبة 33,33 %.

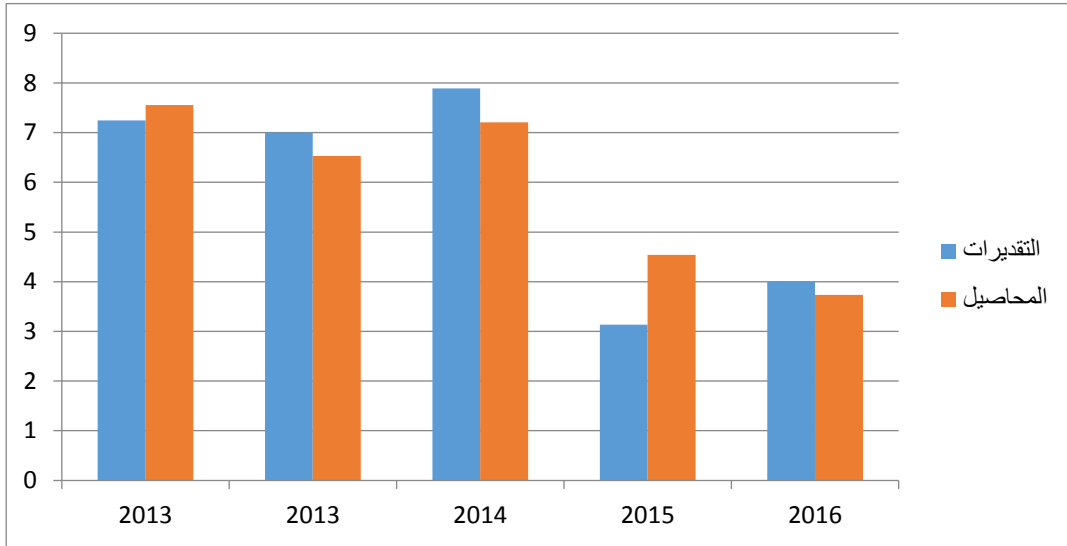
ومقارنة بتوقعات الضريبة في السنة الماضية التي كانت تبلغ 3.136.794.000 أوقية قديمة تلاحظ زيادة قدرها 863.206.000 أوقية قديمة أي نسبة 27,52 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 3.732.368.543,56 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 267.631.456,44 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل

93,31 % كما سجلت انخفاضا قدره 810.503.195,28 أوقية قديمة أي نسبة 17,84 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 4.542.871.738,84 أوقية قديمة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة خلال السنوات الخمس الأخيرة. (المبالغ بالمليارات بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التقديرات	المحاصيل
2012	7.244.601.600	7.558.148.855
2013	7.000.000.000	6.530.172.135
2014	7.890.000.000	7.204.508.979
2015	3.136.794.000	4.542.871.739
2016	4.000.000.000	3.732.368.543



يمكن الجدول والرسم البياني أعلاه من ملاحظة مستوي تزايد مستقر نسبيا منذ 2012 حول 7 مليارات أوقية قديمة لتوقعات ومحاصيل إيرادات الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة قبل أن تشهد تراجعا كبيرا يناهز 3 مليارات أوقية قديمة في سنتي 2015 و2016.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المحاصيل ناتج كالمعتاد من التسديدات مسبقة الدفع.

3.1 - الضريبة على المرتبات والأجور

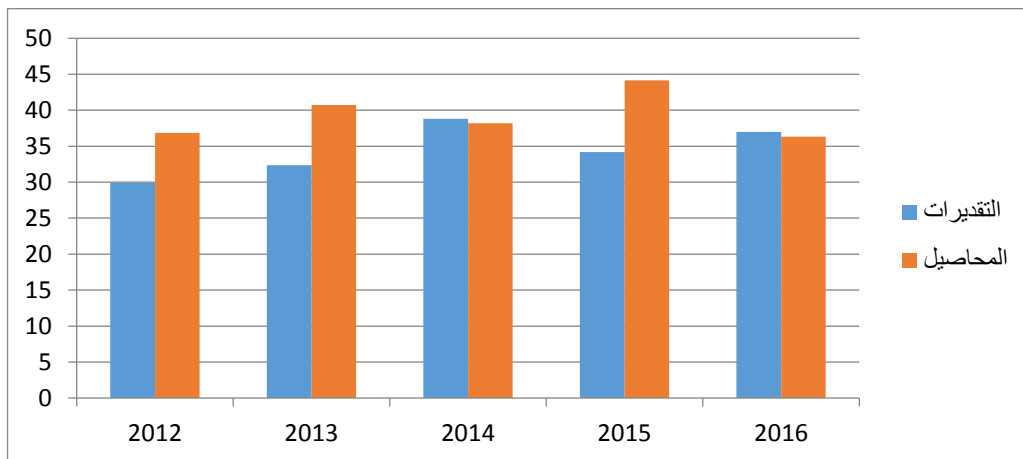
حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 36.195.682.000 أوقية قديمة وقد رفعها قانون المالية المعدل إلى 36.995.682.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة طفيفة قدرها 800.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 2,21 %.

ومقارنة بالسنة الماضية حيث كانت التوقعات تبلغ 34.206.302.000 أوقية قديمة لوحظت زيادة قدرها 2.789.380.000 أوقية قديمة أي نسبة 8,15 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 36.301.346.785,02 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا خفيفا بالنسبة للتوقعات قدره 694.335.214,98 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل قيمتها 98,12 % وانخفاضا معتبرا قدره 7.852.797.987,29 أوقية قديمة أي نسبة 17,78 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 44.154.144.772,31 أوقية قديمة.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على المرتبات والأجور خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالملايين بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2012	29.929.288.400	36.852.999.426
2013	32.365.114.300	40.714.711.679
2014	38.833.297.000	38.177.916.574
2015	34.206.302.000	44.154.144.772
2016	36.995.682.000	36.301.346.785



وتجدر الإشارة إلى أن أغلب محاصيل الضريبة على الأجور والمرتببات ناتج من الحجز من المنبع المسجلة في خانة "التسديدات مسبقة الدفع" حيث بلغت 36.128.687.177 أوقية قديمة أي ما يمثل نسبة 99,80 % من مجموع محاصيل هذه الضريبة. وكخلاصة لا يمكن إلا أن نلاحظ أن الضريبة على المرتببات والأجور من أهم الضرائب مردودية مالية حيث تمثل محاصيلها 38,28 % من محاصيل الضرائب على الأرباح والدخول و 12,60 % من مجموع محاصيل الإيرادات الضريبية.

وزيادة على ذلك فإن تطور الضريبة على الأجور والمرتببات تظل مستقرة في الزمن كما يؤكد ذلك الجدول والرسم البياني حيث يلاحظ أنه خلال الفترة ما بين 2012 و 2016 شهدت تقديرات ومحاصيل هذه الضريبة تزييدا منتظما بانتقالها على التوالي من 29,93 مليار أوقية قديمة إلى 37 مليار أوقية قديمة ومن 36,85 مليار أوقية قديمة إلى 36,20 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية:

بلغت تقديرات هذه الضريبة المحددة في قانون المالية الأصلي لسنة 2016 ما قدره 24.154.000 أوقية قديمة فقط قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 24.717.000 أوقية قديمة وهو ما يمثل زيادة 563.000 أوقية قديمة أي نسبة 2,33 %.

أما محاصيل السنة فلم تبلغ إلا 111.150 أوقية قديمة أي بنسبة إنجاز قدرها 0,45 % فقط نتج عنها عجز بالنسبة للتوقعات قدره 24.604.850 أوقية قديمة.

لم يزل مستوى محاصيل هذه الضريبة يتناقص من سنة لأخرى منذ 2006 حيث كان يبلغ 60.529.400 أوقية إلى أن وصل إلى مستواه الحالي الذي أصبح شبه معدوم توقعا وتحصيلا، وهو أمر مستغرب تماما بالنسبة لهذه الضريبة التي تخضع لها فئة مهنية معتبرة مكونة من المهن الحرة التي هي في ازدياد.

وفي الواقع فإن عائدات هذه الضريبة تعتبر زهيدة جدا مقارنة بالقدرة التمويلية الهامة للأشخاص الخاضعين لها، حيث تنص المادة 32 من المدونة العامة للضرائب على أنه: "تفرض ضريبة سنوية على الأرباح المحصلة من مزاوله كل مهنة أو نشاط غير تجاريين في موريتانيا" وتشمل المهن والأنشطة غير التجارية كل المهن الحرة كالمدراس الحرة والعيادات الطبية والأطباء، والمحاماة، والمحاسبة والمراجعة، والصحافة، والترجمة، والخبرة، والخطاطين الخ....

وربما ترجع هذه الوضعية إلى غياب واضح للمتابعة الضريبية لهذه الشريحة المهنية التي تضم أشخاصا يتعاطون نشاطات يفترض أنها مرتفعة الدخل.

وقد سبق لمحكمة الحسابات أن نبهت على هذا الأمر في تقاريرها المتعلقة بقوانين تسوية الميزانية للسنوات السابقة. ولذلك فهي تذكر بضرورة متابعة هذه الشريحة المهنية الهامة ذات الدخل المرتفع من أجل تعميم العدالة في فرض الضريبة.

2 - الرسوم على اليد العاملة

يضم هذا الفصل الضريبة المهنية وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 898.602.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 900.000.000 أوقية أي بزيادة 1.398.000 أوقية قديمة تمثل 0,15 %.

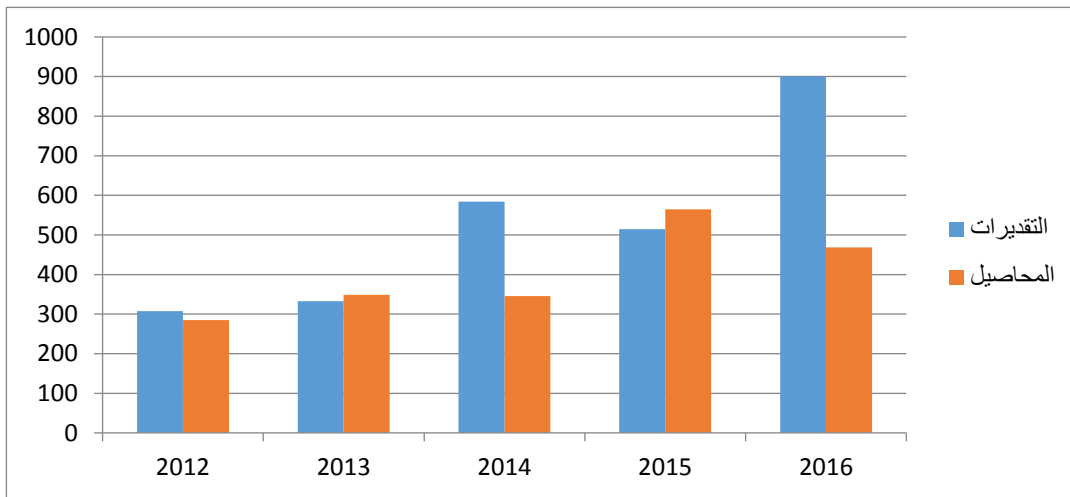
ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت تبلغ توقعاتها 514.532.700 أوقية قديمة فقد سجلت هذه الرسوم زيادة قدرها 385.467.300 أوقية قديمة أي نسبة 74,91 %.

وفيما يتعلق بمحاصيل هذا الفصل فقد بلغت 468.510.172,56 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 431.489.827,44 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 52,06 % فقط وانخفاضا قدره 96.376.374,94 أوقية قديمة أي نسبة 17,06 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 564.886.547,50 أوقية قديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المحاصيل ناتج كالمعتاد من التسديدات مسبقة الدفع حيث بلغت 468.128.432,60 أوقية قديمة أي نسبة 99,91 % من مجموع محاصيل هذه الضريبة.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الرسوم على اليد العاملة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالملايين بالنسبة للرسم البياني).

المحاصيل	التوقعات	السنوات
285.243.719	307.890.800	2012
348.669.120	332.948.000	2013
345.572.962	583.733.000	2014
564.886.547	514.532.700	2015
468.510.172	900.000.000	2016



3 - الضرائب على الأملاك والمعاملات

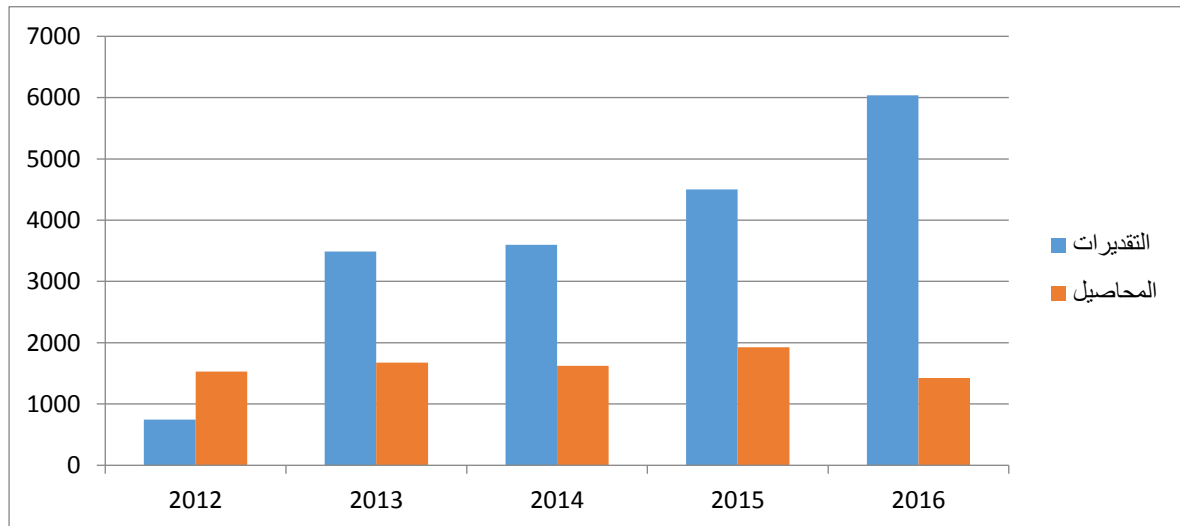
يضم هذا الفصل حقوق التسجيل وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 5.570.816.700 أوقية قديمة وارتفعت في قانون المالية المعدل إلى 6.040.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 469.183.300 أوقية قديمة أي نسبة 8,42 % كما سجلت زيادة قدرها 1.540.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 34,22 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 4.500.000.000 أوقية قديمة.

وفيما يتعلق بمحاصيل هذا الفصل فقد بلغت 1.423.323.600,73 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا كبيرا بالنسبة للتوقعات قدره 4.616.676.399,27 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 23,56 % فقط كما سجلت انخفاضا قدره 503.296.153,45 أوقية قديمة أي نسبة 26,12 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 1.926.619.754,18 أوقية قديمة.

وقد نتجت جميع محاصيل حقوق التسجيل من التسديدات المسبقة الدفع علما بأن هذه العبارة لا تستعمل بمعناها الصحيح لهذه الضريبة نظرا لطبيعتها (انظر ملاحظات محكمة الحسابات الواردة في تقاريرها الماضية).

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأملاك والمعاملات خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالملايين بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2012	744.109.100	1.528.929.380
2013	3.489.579.900	1.674.508.128
2014	3.600.000.000	1.622.485.166
2015	4.500.000.000	1.926.619.754
2016	6.040.000.000	1.423.323.601



وتتساءل المحكمة هنا عن أسباب الحفاظ على مستوى توقعات هذه الفئة من الضرائب نظرا لضعف محاصيلها في السنة الرابعة على التوالي.

كما تتساءل المحكمة أيضا عن أسباب ضعف هذه المحاصيل الذي لا يتناغم مع حجم مبادلات وتحويلات الأملاك والعقود الخاضعة لإجبارية التسجيل.

وعليه تعتبر المحكمة أن هذا الأداء الضعيف لا يمكن أن يفسر إلا بغياب حركية مصلحة التسجيل التي تكفي بتحصيل حقوق التسجيل بالنسبة أساسا للعقود المقدمة من الأطراف وهذه الأخيرة لا تقوم بهذا الإجراء إلا إذا كانت مجبرة عليه كما هو الحال في عقود الصفقات العمومية والعقود المتعلقة بالشركات عموما وبالشركات التجارية خاصة والهادفة إلى إنشائها أو تغيير رأس مالها أو اندماجها أو تصفيتها، إلخ...

4 - الرسوم على السلع والخدمات

يضم هذا الفصل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والرسوم على العمليات المالية والمكوس والرسوم على الخدمات المحددة (التأمين والمطارات) والرسوم على السيارات ورسوم متفرقة.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 153.161.445.000 أوقية قديمة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 145.506.663.000 أوقية قديمة أي انخفاض قدره 7.654.782.000 أوقية وهو ما يمثل نسبة 5,00 %.

ومقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 143.863.059.000 أوقية قديمة تلاحظ زيادة طفيفة قدرها 1.643.604.000 أوقية قديمة أي نسبة 1,14 %.

وأما المحاصيل فقد بلغت 137.635.503.009,48 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 7.871.159.990,52 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 94,59 % في حين سجلت زيادة قدرها 10.067.089.280,44 أوقية قديمة أي نسبة 7,89 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 127.568.413.729,04 أوقية قديمة.

وتشكل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والمكوس أهم عناصر هذا الفصل حيث تبلغ توقعاتها لوحدها 136.766.594.000 أوقية قديمة أي نسبة 94,00 % من مجموع توقعاته وعليه سيقصر التحليل على هذه الأنواع الثلاثة.

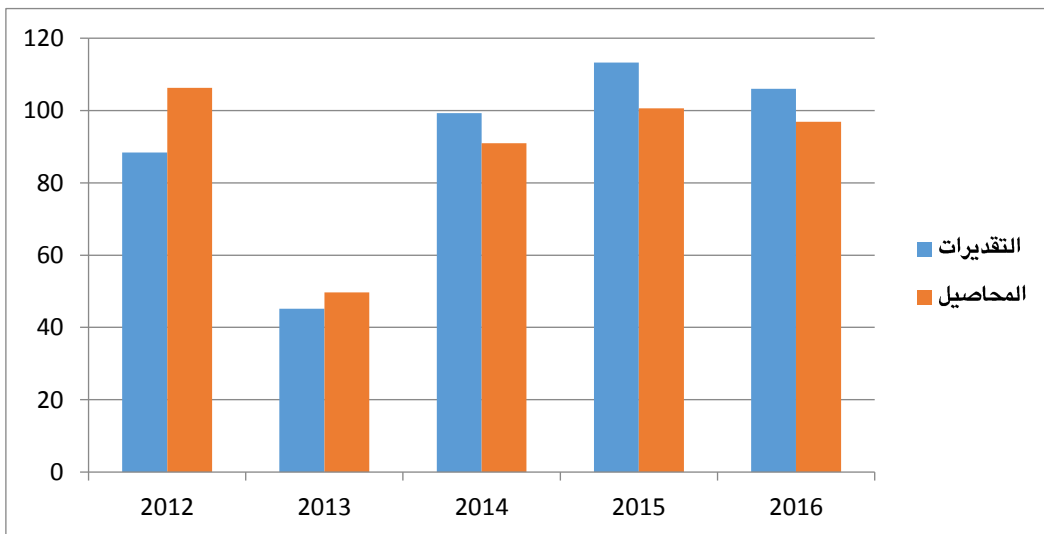
1.4 - الضريبة على القيمة المضافة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 115.769.207.000 أوقية قديمة وقد أرجعها قانون المالية المعدل إلى 106.000.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 9.769.207.000 أوقية قديمة أي نسبة 6,71 % كما سجلت تراجعاً قدره 7.250.428.000 أوقية أي نسبة 6,40 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 113.250.428.000 أوقية.

أما المحاصيل فقد بلغت 96.859.014.037,48 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً بالنسبة للتوقعات قدره 9.140.985.962,52 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 91,38 % كما سجلت تراجعاً قدره 3.726.347.214,38 أوقية قديمة أي نسبة 3,70 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 100.585.361.251,86 أوقية قديمة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بالملايين في الرسم البياني)

المحاصيل	التوقعات	السنوات
106.225.750.050	88.399.999.900	2012
94.529.794.785	92.521.411.100	2013
90.938.329.426	99.229.839.000	2014
100.585.361.252	113.250.428.000	2015
96.859.014.037	106.000.000.000	2016



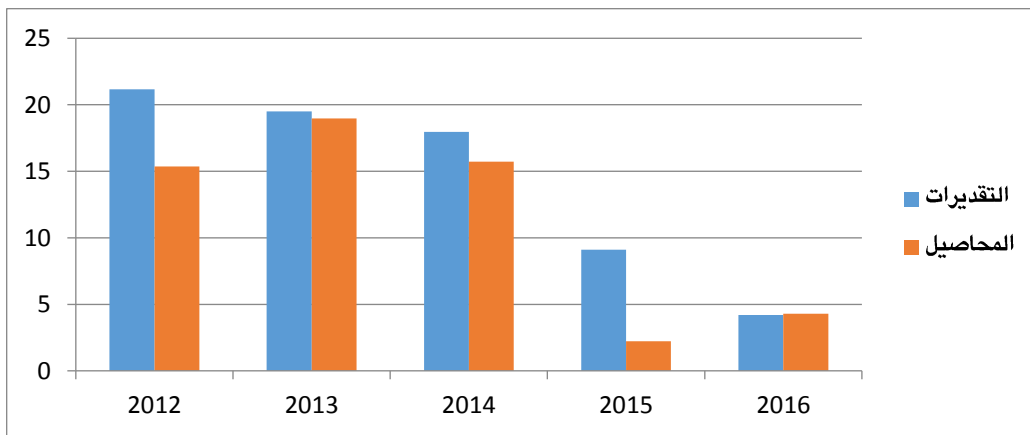
2.4- الضريبة على رقم الأعمال

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 4.200.000.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. غير أنها سجلت تراجعاً معتبراً قدره 4.944.639.000 أوقية قديمة أي نسبة 53,92 % مقارنة بتوقعاتها في السنة الماضية البالغة 9.114.639.000 أوقية.

أما محاصيل هذه الضريبة فقد بلغت 4.299.974.631,85 أوقية مسجلة بذلك فائضاً على التوقعات قدره 99.974.631,85 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل 102,38 % كما سجلت زيادة كبيرة قدرها 2.076.161.114,94 أوقية قديمة أي نسبة 93,36 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 2.223.813.516,91 أوقية قديمة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل هذه الضريبة ناتجة كلها من التسديدات مسبقة الدفع. ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بالملايين في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2012	21.151.600.500	15.365.464.322
2013	19.500.000.000	18.963.116.445
2014	17.953.034.000	15.720.732.165
2015	9.114.639.000	2.223.813.517
2016	4.200.000.000	4.299.974.632



وكما تبينه هذه الأرقام فقد لوحظ تدن كبير لتوقعات ومحاصيل الضريبة على رقم الأعمال منذ سنة 2015 وقد ازداد خلال سنة 2016 وذلك دون أن تجد المحكمة تفسيراً لتدني هذا الأداء.

3.4 - المكوس

تضم هذه الفئة من الإيرادات الرسوم على المنتجات النفطية والرسوم على استهلاك الأسمت والرسوم الأخرى (السكر).

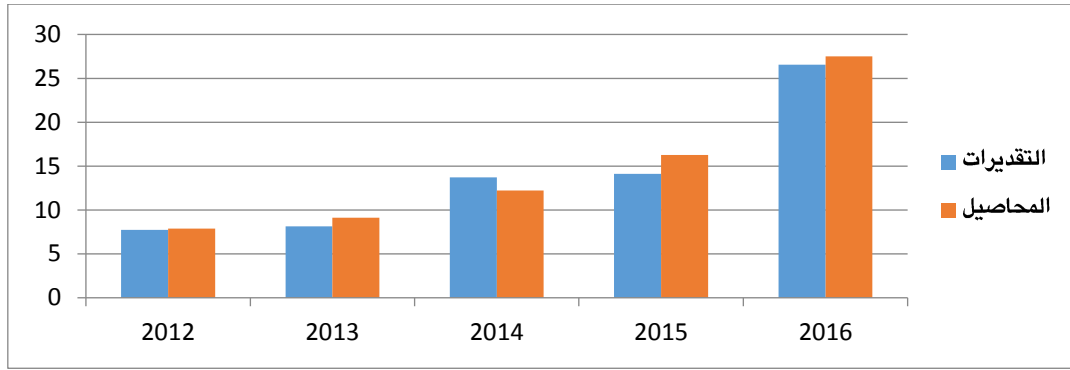
وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 22.153.451.000 أوقية قديمة قبل أن ترتفع في قانون المالية المعدل إلى 26.566.594.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 4.413.143.000 أوقية قديمة أي نسبة 19,92 % وارتفاعاً معتبراً قدره 12.452.538.000 أوقية قديمة أي نسبة 88,23 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 14.114.056.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 27.520.276.232,50 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضاً على التوقعات قدره 953.682.232,50 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل 103,59 % وزيادة هامة قدرها 11.259.035.851,40 أوقية قديمة أي نسبة 69,24 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 16.261.240.381 أوقية قديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل المكوس ناتجة كلها من التسديدات مسبقة الدفع.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور المكوس في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بالملايين في الرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2012	7.745.651.000	7.879.091.234
2013	8.150.000.000	9.104.084.502
2014	13.722.882.000	12.235.904.571
2015	14.114.056.000	16.261.240.381
2016	26.566.594.000	27.520.276.232



5 - الضرائب على التجارة والمعاملات

تشمل هذه الفئة الحقوق الجبائية عند الاستيراد ورسم الإحصاء ورسومًا أخرى عند الاستيراد وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 46.933.648.000 أوقية قديمة ولم تتغير في قانون المالية المعدل، إلا أنها سجلت ارتفاعاً قدره 11.503.302.000 أوقية قديمة أي نسبة 32,47 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 35.430.346.000 أوقية.

وفيما يخص المحاصيل فقد بلغت 48.959.332.898,58 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضاً على التوقعات قدره 2.025.684.898,58 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 104,32 % وزيادة معتبرة قدرها 10.372.398.293,58 أوقية قديمة أي نسبة 26,88 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 38.586.934.605,00 أوقية قديمة.

6 - إيرادات ضريبية أخرى

تضم هذه الفئة حقوق الطابع وإيرادات متفرقة وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 12.353.225.300 أوقية قبل أن ترتفع في قانون المالية المعدل إلى 15.129.999.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 2.776.773.700 أوقية قديمة أي نسبة 26,48 % وزيادة قدرها 4.644.450.700 أوقية قديمة أي نسبة 44,29 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 10.485.548.300 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 4.336.777.432,26 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا كبيرا بالنسبة للتوقعات قدره 10.793.221.567,74 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل لا تتجاوز 28,26 %، في حين سجلت زيادة قدرها 452.397.737,62 أوقية قديمة أي نسبة 11,65 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 3.884.379.694,64 أوقية قديمة.

وتشير المحكمة هنا إلى أن ضعف نسبة تحصيل هذا النوع من الإيرادات الضريبية قد تصاعد حيث انتقل من 37 % سنة 2015 إلى 26 % سنة 2016.

وقد تؤدي هذه الوضعية إلى التفكير بأن المبرر الوارد في التقرير المصاحب لمشروع قانون التسوية لسنة 2015 غير صحيح وهو الذي يتعلق بالتخلي عن التسديد المباشر لهذا النوع من الضرائب واستبداله التدريجي بـ"صلية" الخزينة المؤمنة الجديدة.

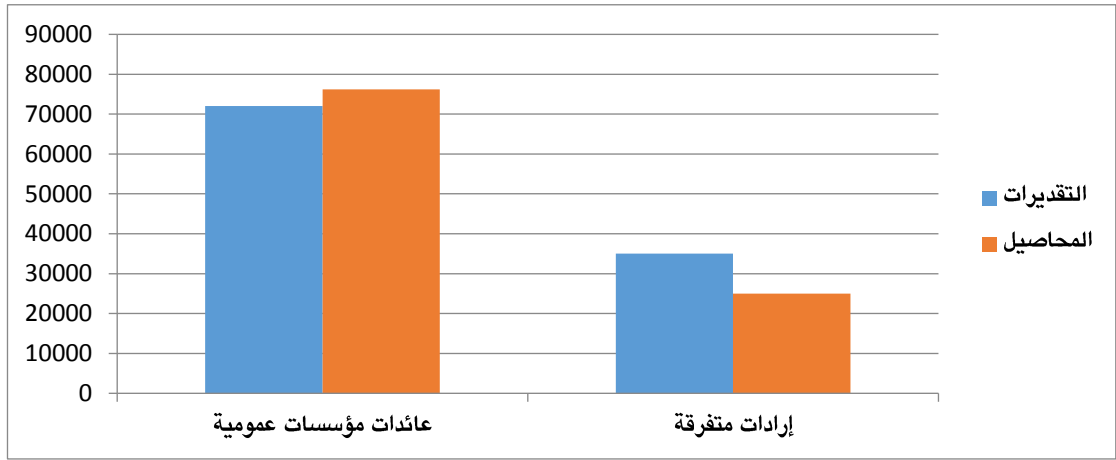
الفقرة 2 - الإيرادات غير الضريبية

يتألف هذا الباب من فصلين هما عائدات المؤسسات العمومية وإيرادات متفرقة وبلغت توقعاته الأصلية 106.950.000.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 107.067.607.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 117.607.000 أوقية أي نسبة 0,16 % في حين سجلت تراجعاً قدره 5.461.020.000 أوقية قديمة أي نسبة 4,85 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 112.528.627.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل هذا الباب فقد بلغت 101.196.398.486,07 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 5.871.208.513,93 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 94,52 % وانخفاضا قدره 5.783.204.323,90 أوقية قديمة أي نسبة 7,23 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 106.979.602.809,97 أوقية قديمة.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان مقارنة بين توقعات ومحاصيل الإيرادات غير الضريبية بالنسبة لسنة 2016 (المبالغ بالملايين في الرسم البياني).

المحاصيل	التوقعات	طبيعة الإيرادات
76.230.110.498,90	72.067.607.000	عائدات المؤسسات العمومية
24.966.287.987,17	35.000.000.000	إيرادات متفرقة
101.196.398.486,06	107.067.607.000	المجموع



1 : عائدات المؤسسات العمومية

تضم عائدات المؤسسات العمومية عائدات المؤسسات والهيئات المالية وإيرادات الصيد البالغه على التوالي 10.263.609.000 أوقية قديمة و 54.703.998.000 أوقية قديمة فيما يخص التوقعات و 10.879.557.351,00 أوقية قديمة و 52.702.262.885,11 أوقية قديمة فيما يتعلق بالمحاصيل.

1.1 - عائدات المؤسسات والهيئات المالية

بلغت تقديرات هذا البند المسجلة في قانون المالية الأصلي 10.500.000.000 أوقية قديمة وأرجعها قانون المالية المعدل إلى 10.263.609.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 236.391.000 أوقية قديمة أي نسبة 2,25 %

وانخفاضا آخر قدره 2.736.391.000 أوقية قديمة أي نسبة 21,04 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 13.000.000.000 أوقية قديمة.

وقد توزعت هذه التقديرات على المؤسسات على النحو التالي :

600.000.000 أوقية	- ميناء انواذيبو المستقل
1.400.000.000 أوقية	- ميناء انواكشوط المستقل
1.200.500.000 أوقية	- البنك المركزي الموريتاني
6.613.109.000 أوقية	- موريتل

وفيما يخص محاصيل السنة فقد بلغت 10.879.557.351,00 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 616.448.351,00 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 106,00 % في حين سجلت تراجعاً قدره 5.084.380.604,33 أوقية قديمة أي نسبة 31,85 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 15.963.937.955,33 أوقية قديمة.

والمؤسسات المساهمة الرئيسية هي مينائي انواذيبو وانواكشوط والبنك المركزي الموريتاني التي دفعت كل منها ما يزيد على مليار من الأوقية القديمة وكذلك شركة موريتل التي دفعت 6,613 مليار أوقية قديمة. وتبلغ هذه المدفوعات إجماليا ما يقارب 10 مليار أوقية قديمة وتمثل 90,57 % من مجموع محاصيل هذا الفصل.

2.1- إيرادات الصيد

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 56.550.000.000 أوقية قديمة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 55.903.998.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 646.002.000 أوقية قديمة أي نسبة 1,14 %

ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 57.390.000.000 أوقية قديمة فقد سجلت تراجعاً قدره 1.486.002.000 أوقية قديمة أي نسبة 3,97%.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 53.007.328.669,85 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً بالنسبة للتوقعات قدره 2.896.669.330,15 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 94,82 % في حين سجلت ارتفاعاً قدره 11.749.486.313,56 أوقية قديمة أي نسبة 28,48 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 41.257.842.356,29 أوقية.

2- إيرادات متفرقة

تتألف الإيرادات المتفرقة من الإيرادات البترولية و"إيرادات أخرى" وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 35.000.000.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 33.796.803.000 أوقية قديمة فقد سجلت زيادة قدرها 1.203.197.000 أوقية قديمة أي نسبة 3,56%.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 24.966.287.987,17 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً بالنسبة للتوقعات قدره 10.033.712.012,83 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 79,90 % وتراجعاً قدره 15.264.001.133,08 أوقية قديمة أي نسبة 37,94 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 40.230.289.120,25 أوقية.

الفقرة 3 : المساعدات والهبات والإعانات

بلغت تقديرات الإيرادات الحاصلة من المساعدات والهبات والإعانات في قانون المالية الأصلي 3.746.000.000 أوقية قديمة ورفعها قانون المالية المعدل إلى

26.380.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة كبيرة قدرها
22.634.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 604,22 %.

ومقارنة بسنة 2015 التي كانت توقعاتها تبلغ 20.732.000.000 أوقية قديمة
فقد سجلت زيادة قدرها 5.648.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 3,56 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 15.999.973.332,16 أوقية قديمة مسجلة
بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 10.380.026.667,84 أوقية قديمة أي
نسبة تحصيل بقيمة 60,65 % وتراجعا قدره 3.880.575.746,41 أوقية
قديمة أي نسبة 19,52 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة
19.880.549.078,57 أوقية قديمة.

الفقرة 4 : الحسابات الخاصة للخزينة

تضم الحسابات الخاصة للخزينة حسابات القروض وحسابات السلف وحسابات التحويل
الخاصة وقد بلغت تقديراتها النهائية 20.100.000.000 أوقية قديمة وتم تحصيلها في
حدود 56.106.926.472,15 أوقية قديمة أي نسبة 279,14 %.

ويمكن فحص هذا الباب من ملاحظة أن حسابات التحويل الخاصة هي التي تمثل البند
الرئيسي منها سواء على مستوى التقديرات أو المحاصيل لأن حسابات القروض وحسابات
السلف لم يخصص لها إلا مبلغ 50.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 0,25 % لكل منها
ولم تشهد أي تحصيل.

وقد بلغت تقديرات حسابات التحويل الخاصة في قانون المالية الأصلي
18.000.000.000 أوقية قديمة ورفعها قانون المالية المعدل إلى 20.000.000.000
أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 2.000.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 11,11
% في حين سجلت تراجعا قدره 10.000.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 50,50 %
مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 30.100.000.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 56.106.926.472,15 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا
على التوقعات قدره 36.106.926.472,15 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة

280,53 % وتراجعا قدره 9.349.658.592,78 أوقية قديمة أي نسبة 14,28 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 65.456.585.064,93 أوقية قديمة.

القسم 2: نفقات الميزانية

سيتم تناول هذا القسم في 4 أجزاء: يتعلق الأول بنفقات الميزانية الاجمالية ويهتم الثاني بنفقات التسيير أما الثالث فيعالج نفقات رأس المال أو نفقات الاستثمار والأخير موضوعه الباب الخاص المتعلق بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة

1- نفقات الميزانية

بلغت التراخيص الاصلية سنة 2016 ما مقداره 451.167.622.000 أوقية قديمة مقابل 441.108.478.000 أوقية قديمة سنة 2015 وهو ما يمثل زيادة طفيفة نسبتها 2,3%.

وخلال السنة تقرر تعديل للميزانية تم بموجبه زيادة لهذه التراخيص قدرها 32.924.674.736,36 أوقية قديمة وبذلك تصل التراخيص النهائية للميزانية لسنة 2016 مبلغ 484.092.296.736,7 أوقية قديمة مقابل 441.554.833.446 أوقية قديمة سنة 2015 اي بزيادة نسبتها 9,6%.

ولقد انتقلت نفقات الميزانية من 431.484.026.066,6 أوقية قديمة سنة 2015 الي 448.014.415.525,7 أوقية قديمة سنة 2016 محققة بذلك زيادة طفيفة نسبتها 3,8%. وبالمقارنة مع التراخيص النهائية حققت هذه النفقات سنة 2016 مستوى تنفيذ اجمالي نسبته 92,55% مقابل 97,72% سنة 2015.

1.1- التصنيف الوظيفي

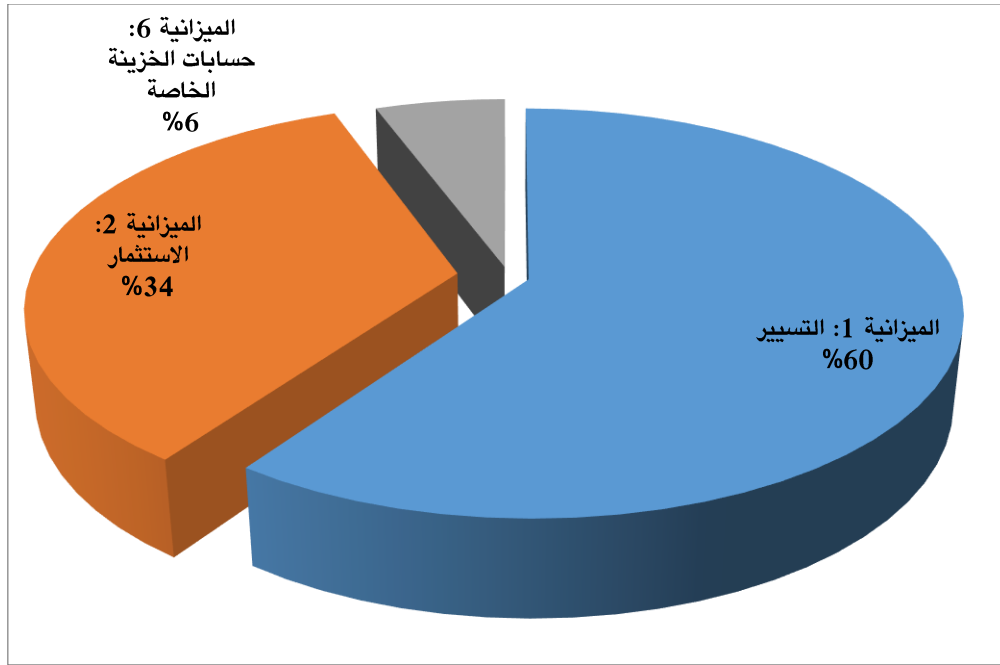
تتناول هذه الفقرة نفقات الميزانية الإجمالية حسب الأنواع الثلاثة من الميزانيات. بالنسبة لجميع أبواب الميزانية هناك ثلاثة أنواع من الميزانيات حسب طبيعة النفقات: ميزانية التسيير وميزانية الإستثمار وميزانية حسابات الخزينة الخاصة (خاصة بالنفقات المشتركة).

وتتوزع هذه الميزانية حسب طبيعة النفقات بعد دمج الأبواب بالأوقية القديمة كما يلي:

الميزانية	التراخيص	التنفيذ
الميزانية 1: التسيير	276 623 912 893,53	267 898 115 641,60
الميزانية 2: الاستثمار	161 285 422 202,92	154 476 435 508,08
الميزانية 6: حسابات الخزينة الخاصة	46 182 961 640,24	25 639 864 375,99
المجموع	484 092 296 736,70	448 014 415 525,67

تتميز هذه الميزانية في تنفيذها بهيمنة واضحة لنفقات التسيير كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني 1: بنية تنفيذ ميزانية 2016 حسب طبيعة النفقة



إلا أن سنة 2016 شهدت تخفيفا لهذه الهيمنة إذ أن هذه النسبة انتقلت من 64% سنة 2015 إلى 60% لصالح ميزانية الاستثمار التي انتقلت من 29% إلى 34%. لقد اثر ضعف تنفيذ ميزانية حسابات الخزينة الخاصة التي لم تتجاوز نسبة 55,5% سلبا على المستوى الاجمالي لتنفيذ ميزانية 2016 في حين بلغ تنفيذ الميزانيات الأخرى علي التوالي 97% للتسيير و 96% للاستثمار.

1-2: التصنيف الإداري

تتوزع هذه الميزانية على 45 قطاعا وزاريا بالإضافة إلى بابي برنامج التدخل الاستعجالي والنفقات المشتركة أي ما مجموعه 47 بابا.

تستحوذ ثلاثة ابواب بوحدها على ما يزيد على نصف الميزانية المنفذة فعليا هي النفقات المشتركة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التهذيب الوطني.

ويصل هذا التركيز إلى حوالي ثلثي الميزانية إذا ما أضفنا إلى تلك الابواب البابين المتعلقين بوزارة التجهيز والنقل والبرنامج الاستعجالي.

وعلي عكس ذلك وعلي مستوي الابواب الاقل اعتمادات فان 15 منها أي ما يمثل الثلث تقريبا تتقاسم حوالي 1% من اجمالي تنفيذ الميزانية و 25 منها أي ما يزيد على النصف تتقاسم اقل من 5% .

وتتغير نسبة التنفيذ من باب إلى آخر:

- لقد سجلت 4 ابواب تجاوزات مقارنة مع التراخيص (اقل من 2% بالنسبة لوزارة التهذيب الوطني ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الشباب والرياضة وتزيد علي 7% بالنسبة لمحكمة الحسابات)
- وسجلت 10 ابواب نسبا اقل من 95% مع عتبة 58% التي سجلتها وزارة النفط والطاقة والمعادن

يعطي الجدول التالي التراخيص والتنفيذ بالأوقية القديمة (الأمر بالصرف) للميزانية العامة للدولة حسب الأبواب (الوزارات) لسنة 2016 وذلك حسب ما ورد في الحساب العام للإدارة المالية:

الباب	التراخيص	التنفيذ
الباب 01: رئاسة الجمهورية	1 269 924 823,0	1 152 904 700,0
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	8 379 718 476,0	8 334 610 798,0
الباب 03: الوزارة الأولى	1 703 324 919,0	1 606 696 622,0
الباب 04: مجلس الشيوخ	770 000 000,0	770 000 000,0
الباب 05: الجمعية الوطنية	2 455 000 000,0	2 455 000 000,0

63 828 000,0	63 828 000,0	الباب 06: المجلس الإسلامي الأعلى
190 000 000,0	190 000 000,0	الباب 07: المجلس الدستوري
424 779 156,0	396 528 659,0	الباب 08: محكمة الحسابات
2 239 532 374,4	2 260 200 944,0	الباب 09: الوزارة الأمانة العامة للحكومة
48 372 408 223,8	48 374 588 304,0	الباب 10: وزارة الدفاع الوطني
7 462 779 401,0	8 245 185 422,0	الباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
3 527 327 557,0	3 779 078 249,0	الباب 12: وزارة الاتصال و العلاقات مع البرلمان
171 000 000,0	171 000 000,0	الباب 13 : المجلس الأعلى للفتوى والمظالم
4 242 216 801,6	4 259 409 048,0	الباب 14: وزارة العدل
5 266 165 889,7	5 836 215 037,0	الباب 16: وزارة المالية
6 146 453 619,3	6 051 372 677,0	الباب 17: وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية
875 991 251,0	1 025 992 598,0	الباب 18: وزارة التجارة والصناعة، والصناعة التقليدية والسياحة
3 066 594 013,7	3 124 899 243,0	الباب 19: وزارة الصيد والاقتصاد البحري
34 576 711 016,2	34 665 520 810,0	الباب 21: وزارة التجهيز و النقل
200 000 000,0	200 000 000,0	الباب 23 : اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
47 609 538 980,8	47 021 894 022,0	الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني
6 786 355 036,6	8 932 756 051,9	الباب 26 : وزارة الزراعة
2 022 788 612,2	2 463 027 358,0	الباب 27: وزارة البيطرة
1 537 704 862,4	1 515 710 479,0	الباب 28: وزارة الشباب والرياضة
614 404 889,0	613 236 737,0	الباب 32: المحكمة العليا
66 060 000,0	66 060 000,0	الباب 33: وسيط الجمهورية
2 079 886 000,0	2 079 886 000,0	الباب 34: مفوضية الأمن الغذائي
108 000 000,0	108 000 000,0	الباب 36: مجلس جائزة شنقيط
1 404 155 277,2	1 543 803 185,0	الباب 37: وزارة الثقافة والسياحة
3 290 188 751,6	4 006 146 266,0	الباب 39: وزارة الشؤون لإسلامية والتعليم الأصلي
8 243 988 966,3	8 880 930 191,0	الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
145 800 000,0	145 800 000,0	الباب 47: السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية
20 123 754 843,5	20 521 661 042,0	الباب 53: وزارة الصحة
1 012 724 487,8	1 012 220 466,9	الباب 64: وزارة الوظيفة العمومية والشغل وعصرنة الإدارة
340 218 000,0	340 218 000,0	الباب 72: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي
26 688 952 643,0	27 258 521 616,0	الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية
14 546 647 362,3	17 663 545 992,0	الباب 75: وزارة الإسكان و العمران والاستصلاح الترابي

4 204 837 249,5	4 253 973 632,0	الباب 76: وزارة المياه والصرف الصحي
2 463 846 317,4	2 530 365 242,0	الباب 77: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة و الأسرة
1 528 959 059,0	1 798 378 070,0	الباب 78: وزارة البيئة والتنمية المستدامة
595 400 000,0	595 400 000,0	الباب 80: مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني
6 924 518 842,0	11 964 540 517,0	الباب 82: وزارة النفط والطاقة والمعادن
50 000 000,0	50 000 000,0	الباب 85: المجلس الأعلى للشباب
4 336 968 403,7	4 482 777 326,0	الباب 94: وزارة التشغيل والتكوين المهني
270 000 000,0	270 000 000,0	الباب 95: سلطة تنظيم الصفقات العمومية
30 999 999 999,0	31 020 660 716,0	الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي
128 873 717 518,6	149 730 996 617,9	الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.
448 014 415 525,7	484 092 296 736,7	المجموع

3.1: تحليل الميزانية حسب الأجزاء

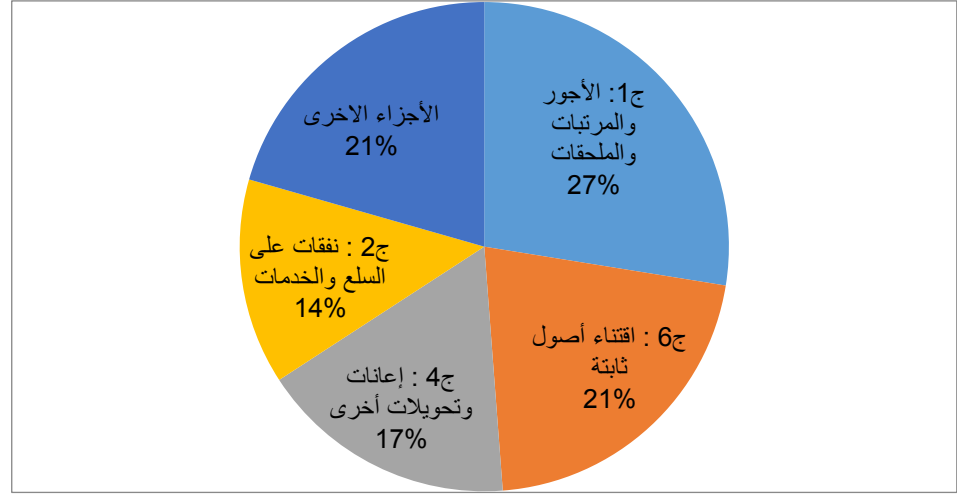
نتناول في هذه الفقرة تنفيذ الميزانية العامة للدولة بالأجزاء، بعد دمج الابواب وطبيعة النفقة. ويعطي الجدول التالي تراخيص وتنفيذ هذه الميزانية.

تراخيص وتنفيذ ميزانية 2016 حسب الأجزاء بالاقوية القديمة

التنفيذ	الترخيص	الجزء
123 387 548 699,84	123 467 244 000,00	ج1: الأجور والمرتبات والملحقات
60 937 305 299,04	63 889 081 961,45	ج2 : نفقات على السلع والخدمات
17 203 480 000,00	17 203 480 000,00	ج3: أعباء الدين
76 320 454 861,13	83 665 083 209,00	ج4 : إعانات وتحويلات أخرى
12 409 434 174,80	12 425 400 000,00	ج5: إعتمادات غير موزعة
95 214 999 914,87	100 357 448 926,00	ج6 : اقتناء أصول ثابتة
36 901 328 200,00	36 901 597 000,00	ج8 : إهلاك الدين
25 639 864 375,99	46 182 961 640,24	ج9:سلف وتسبيقات ومساهمات
448 014 415 525,67	484 092 296 736,70	المجموع

وتتميز بنية هذه الميزانية سواء على مستوى التراخيص او على مستوى التنفيذ بهيمنة جزئين هما الاجور والمرتبات واقتناء اصول ثابتة حيث يشكلان معا حوالي نصف الميزانية كما يتضح من الرسم البياني التالي.

بنية ميزانية 2016 حسب الأجزاء



لقد شهدت ميزانيات الأجزاء المتعلقة بالأجر والمرتببات وخدمة الدين (إعفاء واهلاك) والاعتمادات غير الموزعة تنفيذًا كليًا تقريبًا في حين تدنى تنفيذ ميزانيات الأجزاء المتعلقة بالسلف والتسيقات والمساهمات (55,5%) وكذلك بالإعانات والتحويلات الأخرى (91,2%) وتبقي الأجزاء التي ساهمت أساسًا في انخفاض نسبة التنفيذ الإجمالي نظرًا لوزنها هي تلك المتعلقة باقتناء أصول ثابتة والنفقات على السلع والخدمات وبلغت نسبة التنفيذ 95% لكلا الجزئين.

تذكر المحكمة فيما يتعلق بهذه التجاوزات في تنفيذ الميزانية - وكما سبق وأن أشارت إلى ذلك في تقاريرها السابقة - أنها تعتبرها ممارسة مخالفة للترتيبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وخاصة القانون النظامي رقم 011/78 بتاريخ 19 يناير 1978 المتعلق بقوانين المالية والأمر القانوني رقم 012/89 بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية والمعدل بالأمر القانوني رقم 049-2006 بتاريخ 28 ديسمبر 2006 (المادة 29 الفقرة الأخيرة) والقانون رقم 19/93 بتاريخ 26 يناير 1993 (المادة 33) المتعلق بمحكمة الحسابات.

2 : ميزانية التسيير

وصلت المبالغ المخصصة اصلا لنفقات التسيير 274.236.008.000 أوقية قديمة لسنة 2016 مقابل 281.707.803.000 أوقية قديمة لسنة 2015 وهو ما يمثل تراجعاً طفيفاً نسبته 2,64% .

أما التراخيص النهائية لسنة 2016 فانها وصلت الي 276.623.912.893,53 أوقية قديمة نتيجة لزيادة 2,4 مليار أوقية عائدة للتعديلات التي تم ادخالها خلال السنة وذلك مقابل 279.991.525.000 أوقية قديمة سنة 2015 أي بتراجع طفيف نسبته 1,2% .

انتقل تنفيذ ميزانية التسيير من 277.099.095.158,69 أوقية قديمة سنة 2015 الي 267.898.115.641,60 أوقية قديمة سنة 2016 وهو ما يمثل تراجعاً نسبته 3,3% .

وبالمقارنة مع التراخيص فان نسبة تنفيذ ميزانية التسيير لسنة 2016 بلغت 96,85% مقابل 99% سنة 2015.

1.2: التصنيف الاداري

تتمركز هذه الميزانية اساساً في الابواب التالية:

الباب	الوزن (%)
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.ت.خ.	21,76
الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني	17,68
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	15,01
الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية	8,00
الباب 53: وزارة الصحة	6,53
الباب 96: برنامج التدخل الاستعجالي	5,97
الأبواب الأخرى	25,04
المجموع	100

يتضح من الجدول اعلاه ان 6 أبواب تتقاسم لوحدها 75% من ميزانية التسيير التي تم تنفيذها.

وفيما يخص تحليل تنفيذ ميزانية التسيير حسب الابواب يظهر ان الابواب التي شهدت تجاوزات علي مستوى تنفيذ ميزانياتها الاجمالية شهدت ايضا تجاوزات علي مستوى ميزانيات التسيير وهي وزارة التهذيب الوطني ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الشباب والرياضة ومحكمة الحسابات.

اما الابواب التالية فقد تميزت بمستويات منخفضة لتنفيذ ميزانية التسيير (اقل من 95%):

الباب	نسبة التنفيذ (%)
الباب 78: وزارة البيئة والتنمية المستدامة	89,22
الباب 26 : وزارة الزراعة	89,08
الباب 18: وزارة التجارة والصناعة، والصناعة التقليدية والسياحة	83,78
الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	83,17
الباب 75: وزارة الإسكان و العمران والاستصلاح الترابي	79,91
الباب 82: وزارة النفط والطاقة والمعادن	34,35
ميزانية التسيير	96,85

ولقد سجلت وزارة النفط والطاقة والمعادن ادنى مستوى تنفيذ ميزانية التسيير وذلك بنسبة 34,35%.

2.2: التحليل حسب الاجزاء

يظهر تحليل بنية ميزانية التسيير الالهية الكبيرة للجزء المتعلق بالأجور والمرتببات متبوعا بالنفقات على السلع والخدمات ثم الإعانات والتحويلات الأخرى على التوالي.

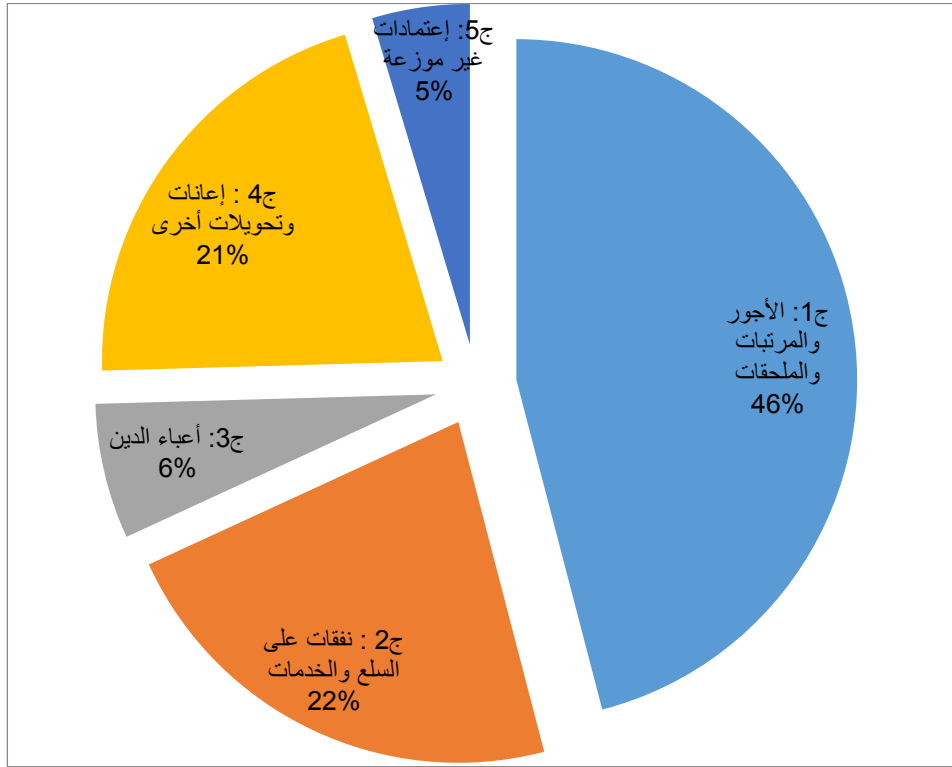
اما الاجزاء الأخرى المتعلقة بأعباء الدين والاعتمادات الغير موزعة فمساهمتها في هذه الميزانية تبقي متواضعة نسبيا.

الجدول والرسم البياني التاليان يفصلان ويوضحان هذه البنية.

جدول: بنية ميزانية التشغيل حسب الاجزاء

الجزء	الوزن (%)
ج1: الأجر والمرتب والملحقات	45,94
ج2 : نفقات على السلع والخدمات	22,19
ج3: أعباء الدين	6,42
ج4 : إعانات وتحويلات أخرى	20,81
ج5: إعتمادات غير موزعة	4,63
مجموع ميزانية التشغيل	100

الرسم البياني: بنية ميزانية التشغيل حسب الاجزاء



يظهر التحليل أن تنفيذ ميزانية التشغيل لسنة 2016 البالغ نسبة 96,84% قد تأثر سلباً بمستوي تنفيذ الاجزاء المتعلقة بالإعانات والتحويلات الأخرى التي بلغت 90,32% ونفقات السلع والخدمات التي بلغت 95,64%. وتقدر مساهمة هذين الجزئين ب43% من ميزانية التشغيل.

اما الاجزاء الأخرى فقد شهدت تنفيذا شبه كلي لجميع تراخيصها النهائية.

3- نفقات رأس المال (ميزانية الاستثمار)

لقد رخص قانون المالية الاصيلي لنفقات استثمار قدرها 158.831.614.000 أوقية قديمة سنة 2016 مقابل 150.300.675.000 أوقية قديمة سنة 2015 وذلك بزيادة نسبتها 5,76%.

نتيجة التعديلات شهدت تراخيص نفقات الاستثمار زيادة قدرها 2,4 مليار اوقية سنة 2016 وذلك ما رفعها الي مبلغ 161.285.422.202,92 أوقية قديمة مقابل 129.300.675.000 أوقية قديمة سنة 2015 أي بزيادة نسبتها 24,74%.

انتقلت ميزانية الاستثمار المنفذة من 124.646.563.058,51 أوقية قديمة سنة 2015 الي 154.476.435.508,08 أوقية قديمة سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة كبيرة نسبتها 23,9%. وبالمقارنة مع التراخيص وصلت نسبة تنفيذ هذه الميزانية 95,78% سنة 2016 مقابل 96,4% سنة 2015.

1.3- التصنيف الاداري

لقد تم تنفيذ هذه الميزانية بنسبة 75% موزعة على 5 ابواب كما يبين الجدول التالي.

الباب	الوزن (%)
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	29,09
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل	22,01
الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي	9,71
الباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	9,01
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	5,28
باقي الابواب	24,91
ميزانية الاستثمار	100

إن مساهمة البابين الاولين أي النفقات المشتركة ووزارة التجهيز والنقل في تنفيذ هذه الميزانية لوحدهما تزيد على 50% من إجمالي ميزانية الاستثمار.

يبين التحليل تنفيذ ميزانية الاستثمار حسب الابواب انه لم يسجل أي تجاوز للاعتمادات.

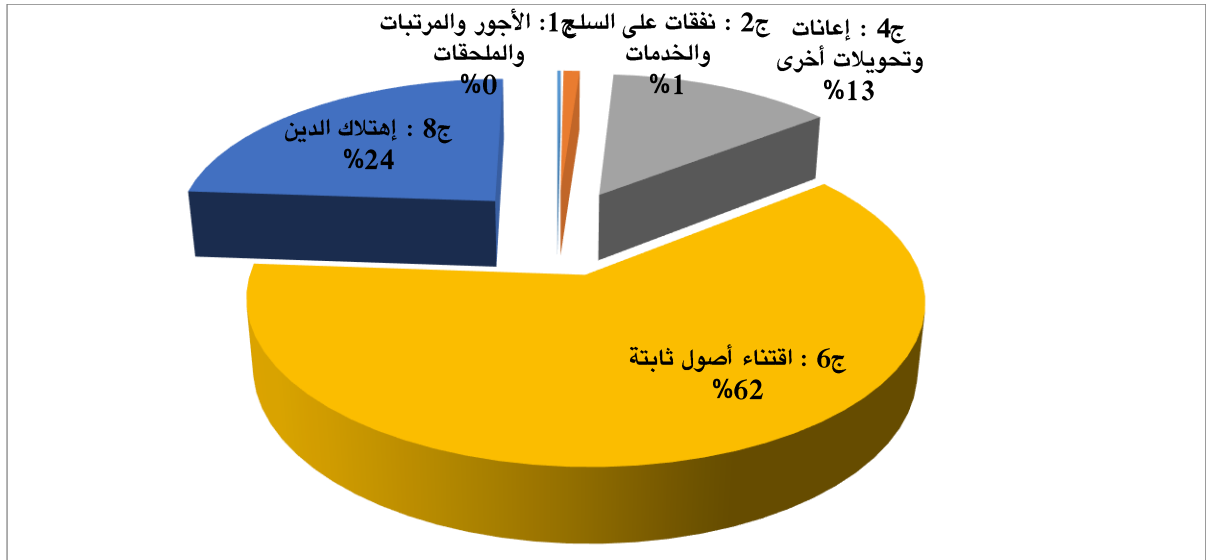
ولكن بعض الابواب سجلت نسب تنفيذ اقل من 95% كما يبين الجدول التالي.

الباب	نسبة التنفيذ (%)
الباب 37: وزارة الثقافة والسياحة	94,37
الباب 53: وزارة الصحة	89,66
الباب 94: وزارة التشغيل والتكوين المهني	88,96
الباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	82,47
الباب 12: وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان	81,80
لباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	80,78
الباب 78: وزارة البيئة والتنمية المستدامة	77,88
الباب 27: وزارة البيطرة	75,35
الباب 26 : وزارة الزراعة	65,80
الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	52,38
الباب 16: وزارة المالية	50,00
الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني	43,81
الباب 03: الوزارة الأولى	0
الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	0
ميزانية الاستثمار	95,78

تجدر الاشارة الي ان تراخيص الوزارة الاولي ووزارة الشؤون الاسلامية والتعليم الاصلي المتعلقة بالاستثمار لم تشهد أي تنفيذ.

2.3-التحليل حسب الاجزاء

اما علي مستوي الاجزاء فان ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2016 تتكون اساسا من جزئين هما اقتناء الاصول الثابتة واهلاك الدين في حين تكاد تتعدم مساهمة الاجزاء المتعلقة بالأجور والمرتببات والسلع والخدمات كما يتضح من الرسم البياني التالي.



ولم تتغير هذه البنية كثيرا مقارنة مع السنة 2015.

من اجل تحليل النسبة الاجمالية لتنفيذ ميزانية الاستثمار نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه الاجزاء الاكبر مساهمة في تحديد المستوي في 95,78%.

كما ان الاجزاء التي حققت اكبر نسب تنفيذ (اقتناء اصول ثابتة واهلاك الدين) لها ايضا اكبر مساهمة في تكوين ميزانية الاستثمار المنفذة اما الاجزاء التي حققت مستويات تنفيذ ضعيفة (اجور ومرتبات ونفقات على السلع والخدمات) فلها مساهمة في ميزانية الاستثمار المنفذة ضئيلة جدا.

ويتضمن الجدول التالي مساهمات الاجزاء في ميزانية الاستثمار وكذلك نسب تنفيذها.

جدول: مساهمات ونسب تنفيذ اجزاء ميزانية الاستثمار

الجزء	الوزن (%)	نسبة التنفيذ (%)
ج1: الأجور والمرتبات	0,20	84,61
ج2: نفقات على السلع والخدمات	0,96	85,95
ج4: إعانات وتحويلات أخرى	13,31	93,77
ج6: اقتناء أصول ثابتة	61,64	94,88
ج8: إهلاك الدين	23,89	100,00
مجموع الاستثمار	100	95,78

4- النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة

إن الباب المتعلق بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة يستحق أن يخصص له قسم لأنه يشكل الباب الأكثر مساهمة في ميزانية الدولة وعلى المستوى الوظيفي فإنه غير موجه لقطاع معين.

إضافة الي ميزانيات التسيير والاستثمار فإنه يضم ميزانية حسابات الخزينة الخاصة والدين (اعباء واهلاك).

لقد انتقلت التراخيص النهائية لهذا الباب من 123.236.188.503 أوقية قديمة سنة 2015 الي 149.730.996.618 أوقية قديمة سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة نسبتها 21,5%، ولقد تم تحديد مستوي هذه التراخيص التي تشكل 30,9% من التراخيص النهائية للميزانية سنة 2016 نتيجة تعديلات بلغت على التوالي 18.056.373.503 أوقية قديمة سنة 2015 و 29.784.163.746 أوقية قديمة سنة 2016.

وبلغت النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة المنفذة سنة 2016 مبلغ 128.873.717.518,6 أوقية قديمة مقابل 119.817.735.783,55 أوقية سنة 2015 وهو ما يمثل تطورا نسبته 7,56%.

من مقارنة تنفيذ هذا الباب مع تراخيصه نستخلص أن نسبة تنفيذه بلغت 86,07% سنة 2016 وهي أقل بكثير من تنفيذه سنة 2015 والتي بلغت 97,23%.

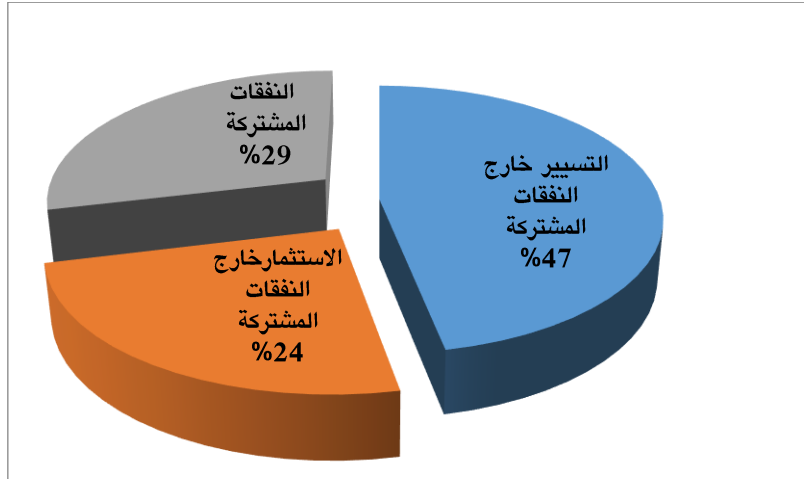
1.4 - حجم النفقات المشتركة في الميزانية العامة للدولة

لغرض هذا التحليل سيتم خصم نفقات التسيير والاستثمار المتعلقة بالنفقات المشتركة من الميزانيات العامة للتسيير والاستثمار كما يتضح من الجدول التالي بالأوقية القديمة.

الميزانية	الترخيص	التنفيذ
التسيير خارج النفقات المشتركة	218 063 846 703,89	209 599 264 598,16
الاستثمار خارج النفقات المشتركة	116 297 453 414,92	109 541 433 408,91
النفقات المشتركة	149 730 996 617,90	128 873 717 518,60
الميزانية العامة	484 092 296 736,71	448 014 415 525,67

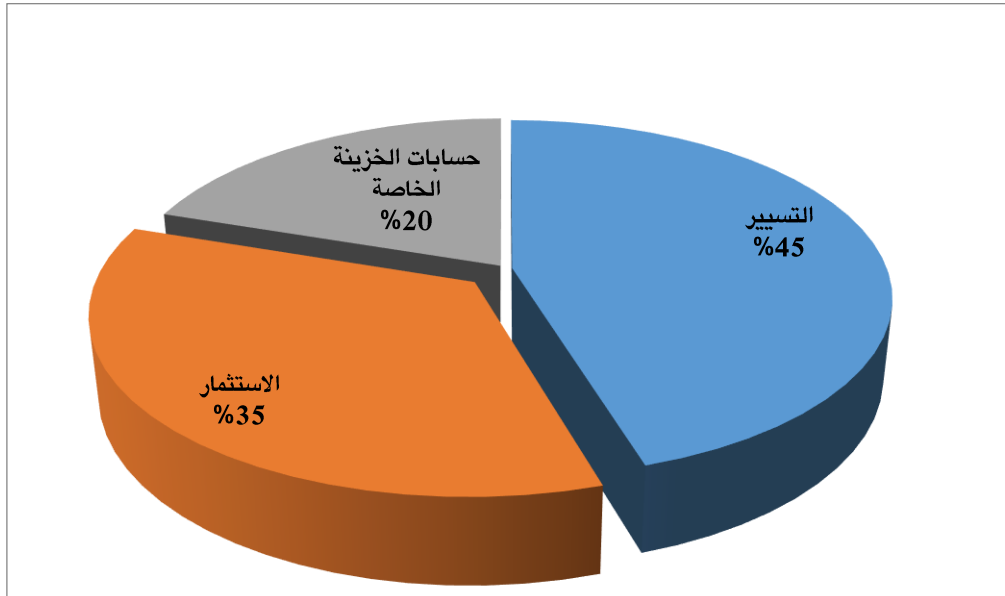
تساهم النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة بنسبة تفوق 29% من اجمالي تنفيذ ميزانية الدولة متفوقة بذلك على ميزانية راس المال كما يتضح من الرسم البياني التالي.

الرسم البياني: بنية الميزانية العامة للدولة



تمتاز بنية هذا الباب بالأهمية الكبرى لنفقات التسيير ووجود ميزانية حسابات الخزينة الخاصة. ويوضح الرسم البياني التالي هذه البنية.

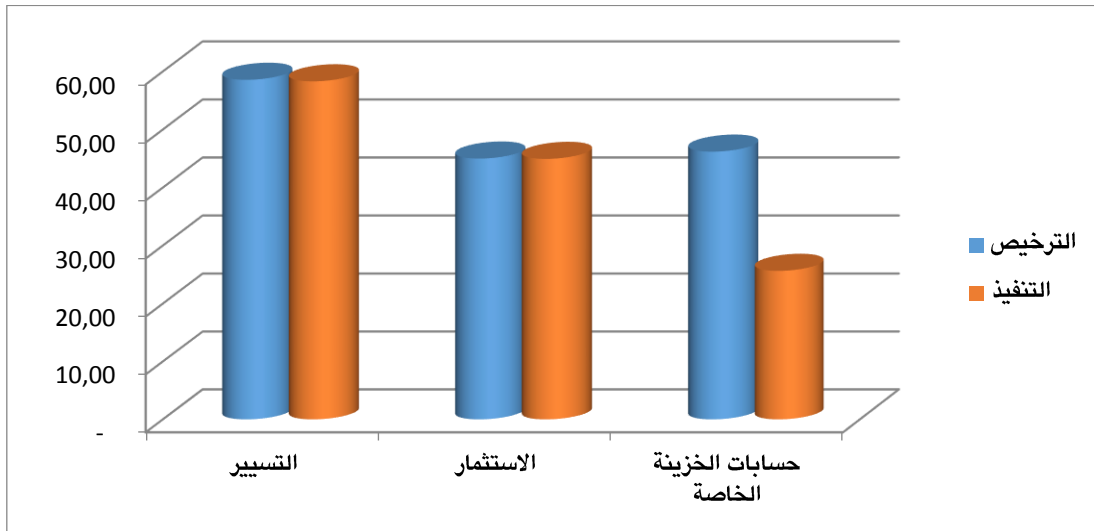
الرسم البياني: بنية النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة



وتجدر الإشارة الي ان ميزانية التسيير لهذا الباب تتضمن اعباء الدين وان ميزانية استثماراته تتضمن اهتلاك الدين.

إن التحليل يؤكد أن ضعف نسبة تنفيذ هذا الباب يرجع للأداء العكسي لميزانية وحسابات الخزينة الخاصة ويوضح الرسم البياني التالي هذا التطور.

الرسم البياني: تنفيذ ميزانيات النفقات المشتركة (عشرات مليارات الأوقية القديمة)



2.4 - حسابات الخزينة الخاصة

تضم ميزانية حسابات الخزينة الخاصة جزء وحيدا وهو السلف والتسبيقات والمساهمات، ويساهم في تنفيذ ميزانية النفقات المشتركة بما نسبته 20%.

ولقد انتقلت تراخيص هذه الميزانية من 23.162.633.446 أوقية قديمة سنة 2015 الي 46.182.961.640,24 أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة نسبتها 43,15%.

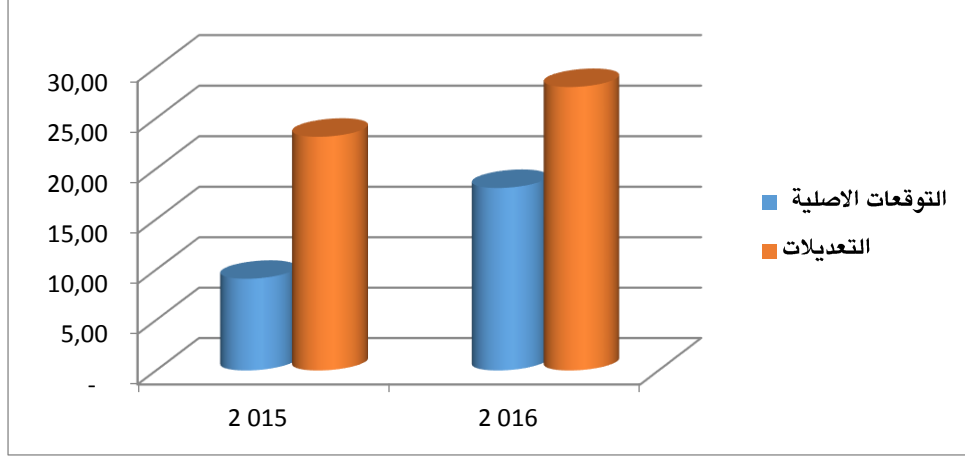
ونتجت هذه التراخيص اساسا عن اهم تعديلات تم ادخالها خلال هذه السنوات وهي 23.162.633.446 أوقية قديمة سنة 2015 و 28.082.961.640,24 أوقية قديمة سنة 2016.

لقد بلغ تنفيذ حسابات الخزينة الخاصة 25.639.864.375,99 أوقية قديمة سنة 2016 مقابل 29.738.367.849,4 أوقية قديمة سنة 2015 وهو ما يمثل تراجعاً نسبته 13,8%.

و بالمقارنة مع التراخيص حققت هذه الميزانية نسبة تنفيذ بلغت 55,5% سنة 2016 مقابل 92,17% سنة 2015. ولم تصل المبالغ التي تم انفاقها حجم الزيادات الناتجة عن التعديلات التي ادخلت خلال السنة.

ومن الملاحظ ان الحجم الكبير للتعديلات التي يتم ادخالها خلال السنة لا يتناسب مع مستوى التوقعات في الميزانية الاصلية كما يتضح من الرسم البياني التالي.

التوقعات الاصلية والتعديلات في ميزانية حسابات الخزينة الخاصة للسنوات 2015 و 2016 (عشرات مليارات الاوقية القديمة)



3.4- الدين العمومي

يجدر التذكير بان الدين العمومي ضمن الباب المتعلق ب النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة.

من أجل تحليل ميزانية الدين بما فيها الاعباء والاهلاك تم اعتماد تصنيف يعزل الدين عن النفقات المشتركة من جهة والنفقات المشتركة عن ميزانيات التسيير والاستثمار ويعطي الجدول التالي بالأوقية القديمة توزيع الميزانية حسب هذا التصنيف

وصلت نفقات الدين العمومي سنة 2016 ما مجموعه 54 مليار أوقية مقابل 44 مليار أوقية سنة 2015 وهو ما يمثل زيادة نسبتها 22,55%.

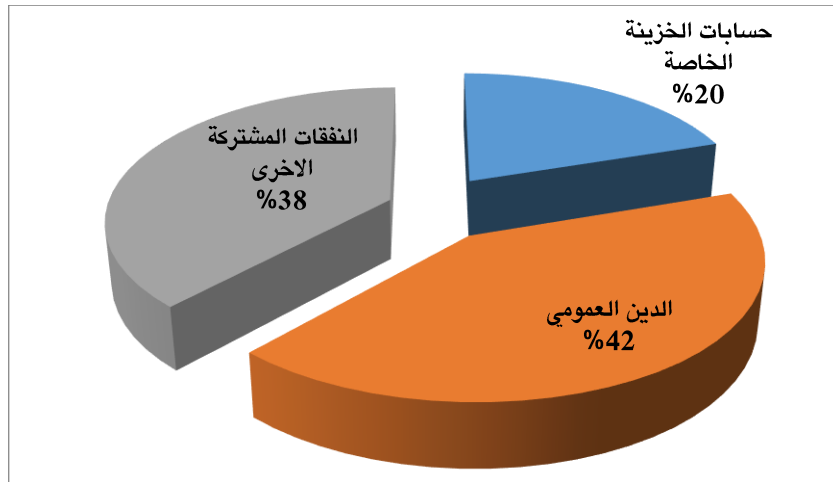
بالنسبة للسنة 2016 كما هو الحال للسنة 2015 فان كل تراخيص الدين العمومي تم تنفيذها بشكل شبه كلي.

الميزانية	الترخيص	التنفيذ
التسيير خارج النفقات المشتركة	218 063 846 703,89	209 599 264 598,16
الاستثمار خارج النفقات المشتركة	116 297 453 414,92	109 541 433 408,91
حسابات الخزينة الخاصة	46 182 961 640,24	25 639 864 375,99

54 104 808 200,00	54 105 077 000,00	الدين
49 129 044 942,61	49 442 957 977,66	النفقات المشتركة الأخرى
448 014 415 525,67	484 092 296 736,70	مجموع الميزانية

من هذا الجدول يمكن استنتاج ان الدين العمومي يساهم بما يزيد علي 12% من الانفاق العمومي سنة 2016 مقابل 4,37% سنة 2015.

إذا قمنا بتحليل وزن الدين العمومي في النفقات المشتركة لسنة 2016 نلاحظ أنه يشكل أهم مكوناتها كما يتضح من الرسم البياني التالي.



كانت نسبة هذا الدين سنة 2015 هي 32,06% من النفقات المشتركة.

وتذكر محكمة الحسابات بأنها كانت دائما تلفت انتباه البرلمان والحكومة في تقاريرها السابقة حول مشاريع قوانين التسوية إلى الحجم المعتبر الذي يبلغه باب "النفقات المشتركة" وكذلك إلى طريقة تسييره.

إضافة إلى هذه النفقات المشتركة توجد أيضا النفقات الغير موزعة (2,8% سنة 2016).

الفصل الثاني: العمليات المالية لسنة 2017

القسم الاول: إيرادات الميزانية

تتكون إيرادات الميزانية من الإيرادات الضريبية (الباب 01) والإيرادات غير الضريبية (الباب 02) وإيرادات رأس المال (الباب 03) والمساعدات والهبات والإعانات (الباب 04) وإيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05) والإيرادات الاستثنائية (الباب 06).

وقد بلغت التوقعات النهائية لإيرادات الميزانية 487.153.523.000 أوقية قديمة وبلغت محاصيلها 495.308.264.692,46 أوقية قديمة أي بنسبة تحصيل 101,67%. وتتوزع بين الأبواب على النحو التالي :

المحاصيل	التوقعات	طبيعة الإيرادات
321.166.212.788,51	318.726.552.000	الإيرادات الضريبية (الباب 01)
107.623.407.915,83	120.330.218.000	الإيرادات غير الضريبية (الباب 02)
8.446.618.086,74	6.000.000.000	إيرادات رأس المال (الباب 03)
10.932.748.426,27	11.650.000.000	المساعدات والهبات والإعانات (الباب 04)
46.239.277.475,11	29.546.753.000	إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة (الباب 05)
900.000.000,00	900.000.000	الإيرادات الاستثنائية (الباب 06)
495.308.264.692,46	487.153.523.000	المجموع

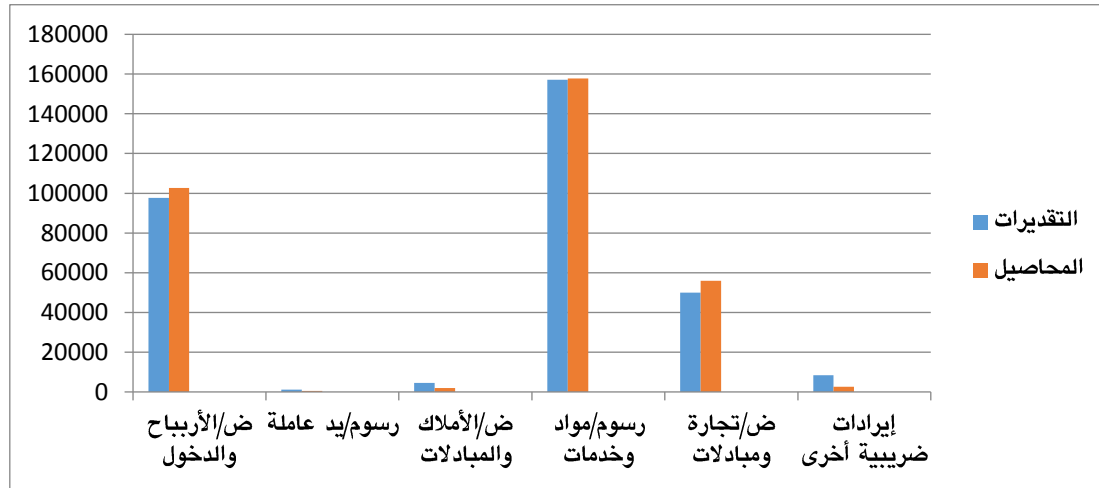
ويمكن فحص هذه الإيرادات من ملاحظة أن إيرادات رأس المال والإيرادات الاستثنائية لم تحصل على التوالى إلا في حدود 8,47 مليار أوقية قديمة (من توقع قدره 6 مليار أوقية قديمة) أي نسبة 1,71 % و 0,9 مليار أوقية قديمة (من توقع قدره 0,9 مليار أوقية قديمة) أي نسبة 0,18 %. وعليه فإنها لا تستحق التحليل هنا.

الفقرة 1: الإيرادات الضريبية

تتألف هذه الفئة الضريبية من ستة فصول بلغت توقعاتها النهائية 318.726.552.000 أوقية قديمة ومحاصيلها 321.166.212.788,51 أوقية قديمة موزعة كما يلي :

المحاصيل	التوقعات	طبيعة الإيرادات
102.679.700.774,65	97.629.958.000	ضرائب على الأرباح والدخول
437.254.071,46	1.130.000.000	رسوم على اليد العاملة
1.917.531.283,24	4.531.594.000	ضرائب على الأملاك والمعاملات
157.724.200.295,24	157.100.000.000	رسوم على السلع والخدمات
55.883.979.758,70	50.000.000.000	ضرائب على التجارة والمعاملات
2.523.546.605,22	8.335.000.000	إيرادات ضريبية أخرى
321.166.212.788,51	318.726.552.000	المجموع

ويبين الرسم البياني التالي مقارنة بين توقعات ومحاصيل هذا الجدول (المبالغ بملايين الأوقية القديمة):



1 - الضرائب على الأرباح والدخول

يتكون هذا الفصل من جميع الضرائب المتعلقة بالأرباح والدخول مثل الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية والضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الدخل العقارية والضريبة على المرتبات والأجور.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 97.629.958.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية التي بلغت التوقعات

النهائية فيها 97.779.958.000 أوقية قديمة لوحظ ارتفاع قدره 150.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 0,15 %.

وفيما يتعلق بمحاصيل هذا الفصل فقد بلغت 102.679.700.774,65 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 5.049.742.774,65 أوقية قديمة أي ما يمثل نسبة تحصيل 105,17 % وزيادة قدرها 8.102.516.542,37 أوقية قديمة أي نسبة 8,57 % مقارنة بمستوى محاصيل السنة الماضية البالغة 94.577.184.232,28 أوقية قديمة.

وقد تظهر نظرة فاحصة لمحتويات هذا الفصل أن بنوده الأساسية هي الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأموال المنقولة والضريبة على المرتبات والأجور لأنها تستحوذ لوحدها على 91,745 مليار أوقية قديمة أي ما يمثل 93,97 % من مجموع توقعاته. وستتم معالجة الضريبة على الأرباح غير الصناعية للفت النظر إلى ضعف مستواها سواء بالنسبة لتوقعاتها (25,483 مليون فقط) أو لمحاصيلها (0,339 مليون فقط) مقارنة بالمستوى الذي ينبغي أن تكون عليه.

1.1 - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية

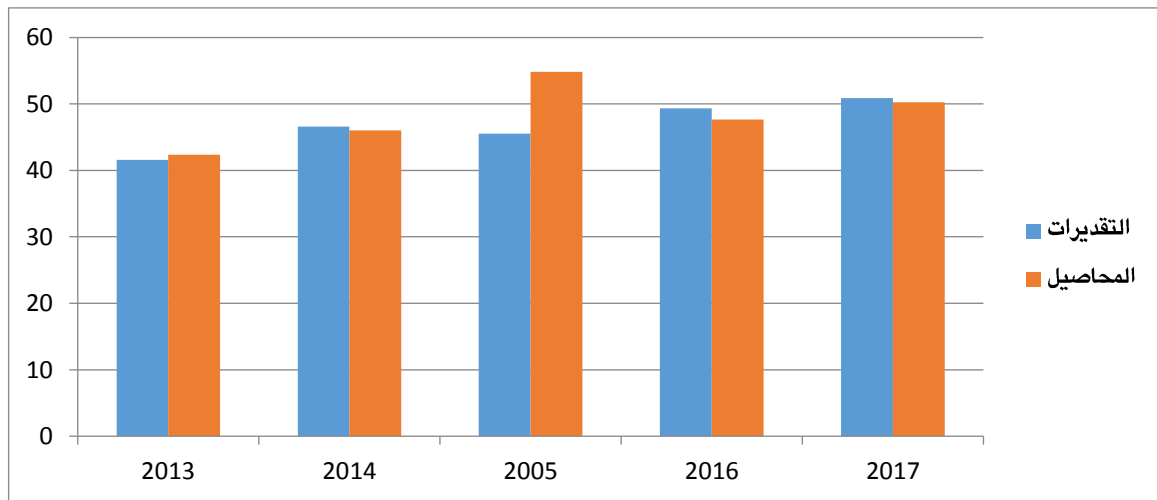
حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 50.899.074.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها 49.349.850.000 أوقية قديمة يلاحظ ارتفاع قدره 1.549.224.000 أوقية قديمة أي نسبة 3,14 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 50.240.901.440,10 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا طفيفا بالنسبة للتوقعات قدره 658.172.559,90 أوقية أي نسبة تحصيل 98,71 % في حين سجلت زيادة قدرها 2.577.911.374,63 أوقية قديمة أي بنسبة 5,41 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كان قدرها 47.662.990.065,47 أوقية قديمة.

وتأتي هذه المحاصيل من تسديدات مسبقة الدفع ومن الإشعارات بالتحصيل حيث بلغت الأولى 50.232.753.953,65 أوقية قديمة أي نسبة 99,98 % والثانية 8.147.486,45 أوقية أي نسبة 0,02 %

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالمليارات بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التقديرات	المحاصيل
3201	41.581.134.800	42.380.569.496
4201	46.588.789.000	46.038.043.171
5201	45.545.676.193	54.845.284.883
6201	49.349.850.000	47.662.990.065
2017	50.899.074.000	50.240.901.440



ويمكن القول بأن هذا الأمر يتعلق كما هو الحال في السنوات الماضية بالضريبة الجزافية الدنيا المحصلة إما عن طريق الاقتطاعات على الفواتير المستحقة على الدولة وإما عن طريق تصفيات قامت بها مصالح الجمارك بمناسبة عمليات الاستيراد التي يقوم بها الخاضعون للنظام الحقيقي.

لذلك فإن محكمة الحسابات تحرص على أن تكرر ملاحظاتها الواردة في تقاريرها السابقة والتي تشير إلى الخروقات الملاحظة في تضخم الضريبة الجزافية الدنيا بالنسبة للأرباح

الصناعية والتي لم تكن أصلا إلا تسبقه منها وأصبحت اليوم تتجه إلى تحل محلها وتصبح ضريبة مستقلة.

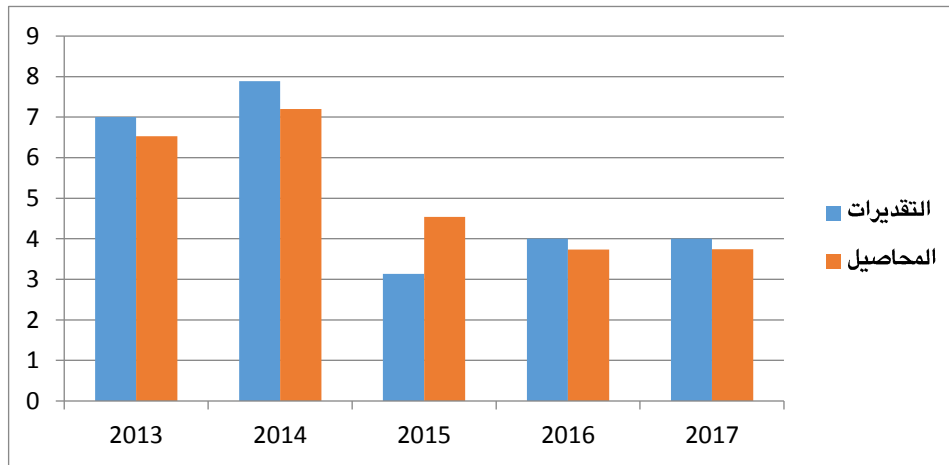
2.1 - الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 4.000.000.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بتوقعات الضريبة في السنة الماضية التي كانت تبلغ 4.000.000.000 أوقية قديمة لم يلاحظ تغيير كذلك.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 3.742.517.470,90 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 257.482.529,10 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل قيمتها 93,56 % في حين سجلت زيادة قدرها 10.148.927,34 أوقية قديمة أي نسبة 0,27 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 3.732.368.543,56 أوقية قديمة.

وبيّن الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالمليارات بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التقديرات	المحاصيل
2013	7.000.000.000	536.530.172.1
2014	7.890.000.000	7.204.508.979
2015	3.136.794.000	4.542.871.739
2016	4.000.000.000	3.732.368.543
2017	4.000.000.000	3.742.517.471



يمكن الجدول والرسم البياني أعلاه من ملاحظة مستوي تزايد مستقر نسبيا منذ 2013 حول 7 مليارات أوقية قديمة لتوقعات ومحاصيل إيرادات الضريبة على دخول رؤوس الأموال المنقولة قبل أن تتدنى وتستقر حول 4 مليارات أوقية قديمة في 2015 و2016 و2017.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المحاصيل ناتجة كالمعتاد من التسديدات مسبقا الدفع.

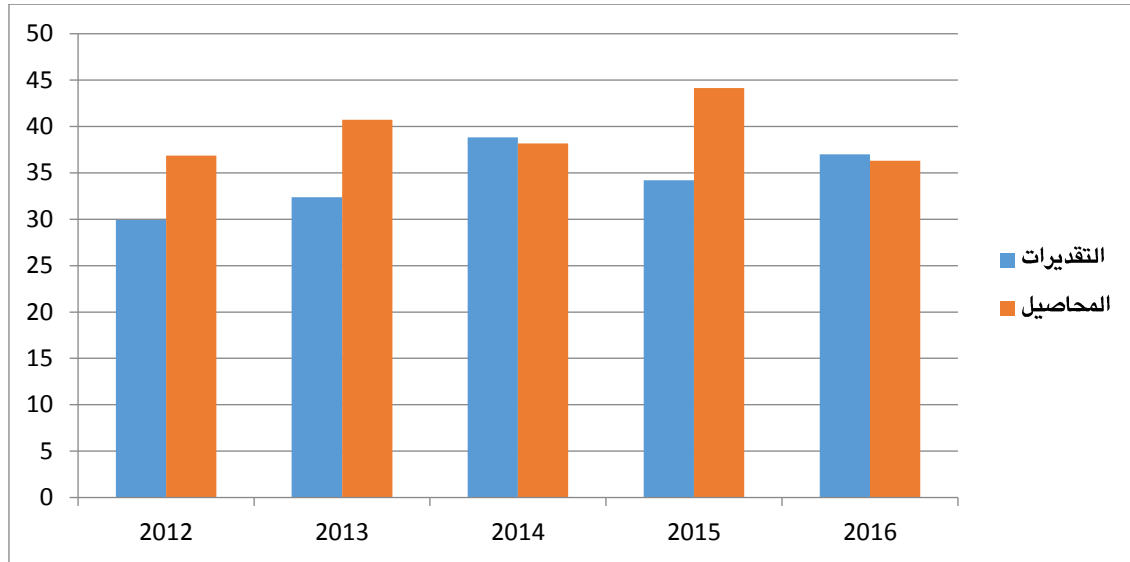
3.1- الضريبة على المرتبات والأجور

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 36.845.682.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل. ومقارنة بالسنة الماضية حيث كانت التوقعات تبلغ 36.995.682.000 أوقية قديمة لوحظ تراجع طفيف قدره 150.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 0,40%.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 38.852.668.194,63 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 2.006.986.194,63 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل 105,45% وزيادة قدرها 2.551.321.409,61 أوقية قديمة أي نسبة 7,03% مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 36.301.346.785,02 أوقية.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على المرتبات والأجور خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالملايين بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2013	32.365.114.300	40.714.711.679
2014	38.833.297.000	38.177.916.574
2015	34.206.302.000	44.154.144.772
2016	36.995.682.000	36.301.346.785
2017	36.845.682.000	38.852.668.195



وتجدر الإشارة إلى أن جميع محاصيل الضريبة على الأجور والمرتبات ناتج من الحجز من المنبع المسجلة في خانة "التسديدات مسبقا الدفع".

وكخلاصة لا يمكن إلا أن نلاحظ أن الضريبة على المرتبات والأجور من أهم الضرائب مردودية مالية حيث تمثل محاصيلها 37,84 % من محاصيل الضرائب على الأرباح والدخول و 12,09 % من مجموع محاصيل الإيرادات الضريبية.

4.1 - الضريبة على الأرباح غير التجارية:

بلغت تقديرات هذه الضريبة المحددة في قانون المالية الأصلي لسنة 2017 ما قدره 25.493.000 أوقية قديمة فقط ولم يغيرها قانون المالية المعدل.

أما محاصيل السنة فلم تبلغ سوى 339.000 أوقية قديمة أي بنسبة إنجاز قدرها 1,33 % فقط نتج عنها عجز بالنسبة للتوقعات قدره 25.154.000 أوقية قديمة.

لم يزل مستوى محاصيل هذه الضريبة يتناقص من سنة لأخرى منذ 2006 حيث كان يبلغ 60.529.400 أوقية إلى أن وصل إلى مستواه الحالي الذي أصبح شبه معدوم توقعا وتحصيلا، وهو أمر مستغرب تماما بالنسبة لهذه الضريبة التي تخضع لها فئة مهنية معتبرة مكونة من المهن الحرة التي هي في ازدياد.

وفي الواقع فإن عائدات هذه الضريبة تعتبر زهيدة جدا مقارنة بالقدرة التمويلية الهامة للأشخاص الخاضعين لها، حيث تنص المادة 32 من المدونة العامة للضرائب على أنه: "تفرض ضريبة سنوية على الأرباح المحصلة من مزاوله كل مهنة أو نشاط غير تجاريين في موريتانيا" وتشمل المهن والأنشطة غير التجارية كل المهن الحرة كالمدراس الحرة والعيادات الطبية والطب، والمحاماة، والمحاسبة والمراجعة، والصحافة، والترجمة، والخبرة، والخطاطين الخ....

وربما ترجع هذه الوضعية إلى غياب واضح للمتابعة الضريبية لهذه الشريحة المهنية التي تضم أشخاصا يتعاطون نشاطات يفترض أنها مرتفعة الدخل.

وقد سبق لمحكمة الحسابات أن نبهت على هذا الأمر في تقاريرها المتعلقة بقوانين تسوية الميزانية للسنوات السابقة. ولذلك فهي تذكر بضرورة متابعة هذه الشريحة المهنية الهامة ذات الدخل المرتفع من أجل تعميم العدالة في فرض الضريبة

2 - الرسوم على اليد العاملة

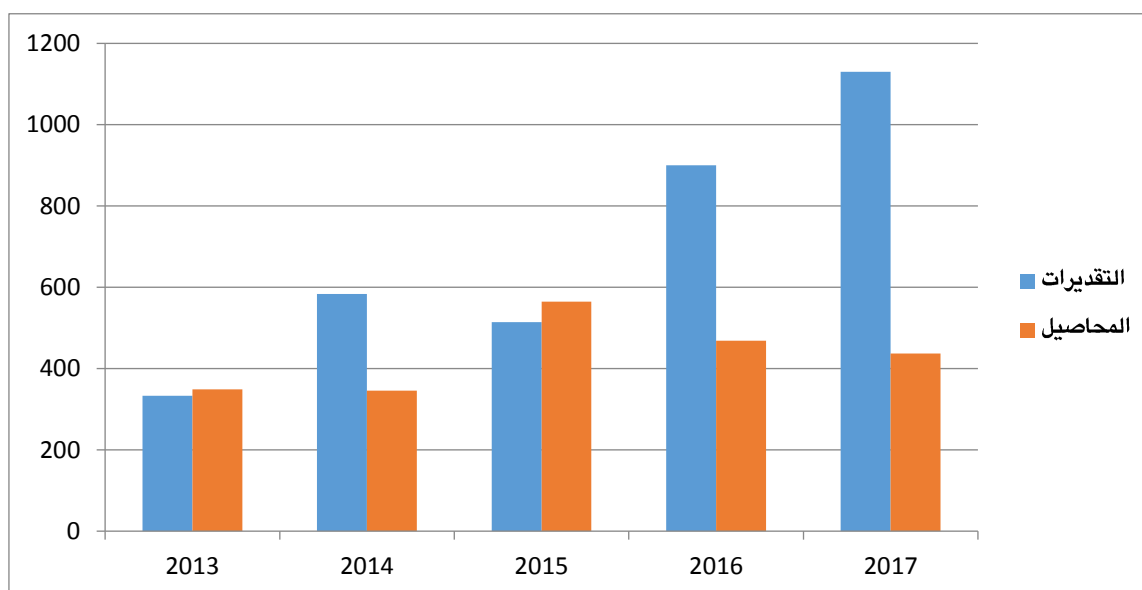
يضم هذا الفصل الضريبة المهنية وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 1.130.000.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل ومقارنة بالسنة الماضية التي كانت تبلغ توقعاتها 900.000.000 أوقية قديمة فقد سجلت هذه الرسوم زيادة قدرها 230.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 25,55 %.

وفيما يتعلق بمحاصيل هذا الفصل فقد بلغت 437.254.071,46 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا كبيرا بالنسبة للتوقعات قدره 692.745.928,54 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 38,69 % فقط وانخفاضا قدره 31.256.101,10 أوقية قديمة أي نسبة 6,67 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 468.510.172,56 أوقية قديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المحاصيل ناتج كالمعتاد من التسديدات مسبقة الدفع.

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الرسوم على اليد العاملة خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالملايين بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2013	332.948.000	348.669.120
2014	583.733.000	345.572.962
2015	514.532.700	564.886.547
2016	900.000.000	468.510.172
2017	1.130.000.000	437.254.071



3 - الضرائب على الأملاك والمعاملات

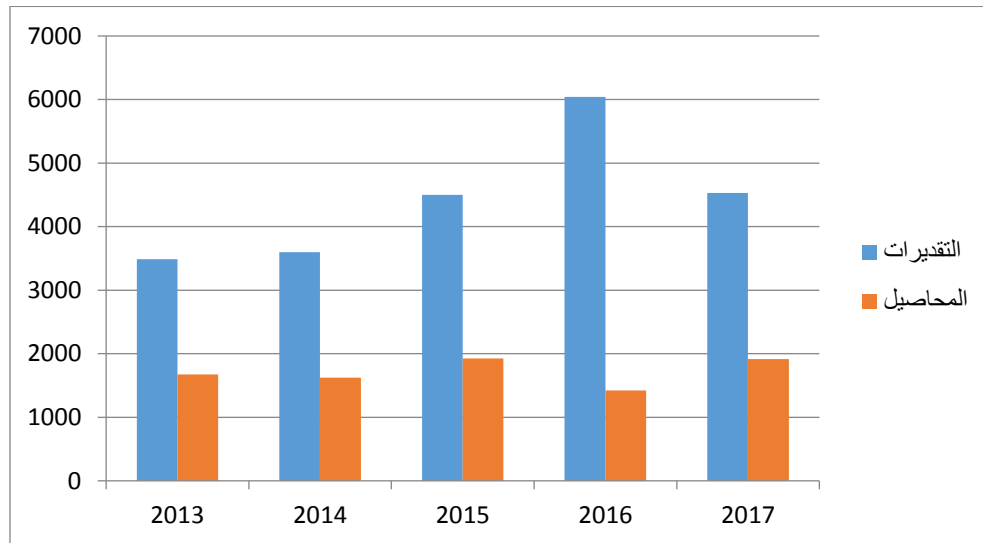
يضم هذا الفصل حقوق التسجيل وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاته بمبلغ 6.247.094.000 أوقية قديمة وارجعها قانون المالية المعدل إلى 4.531.594.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 1.715.500.000 أوقية قديمة أي نسبة 27,46 % كما سجلت تراجعاً قدره 1.508.406.000 أوقية قديمة أي نسبة 24,97 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 6.040.000.000 أوقية قديمة.

وفيما يتعلق بمحاصيل هذا الفصل فقد بلغت 1.917.531.283,24 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً بالنسبة للتوقعات قدره 2.614.062.716,76 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 42,31 % فقط في حين سجلت زيادة قدرها 494.207.682,51 أوقية قديمة أي نسبة 34,72 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 1.423.323.600,73 أوقية قديمة.

وقد نتجت جميع محاصيل حقوق التسجيل من التسديدات المسبقة الدفع علما بأن هذه العبارة لا تستعمل بمعناها الصحيح لهذه الضريبة نظرا لطبيعتها (انظر ملاحظات محكمة الحسابات الواردة في تقاريرها حول مشاريع قوانين التسوية الماضية).

ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان تطور توقعات ومحاصيل الضريبة على الأملاك والمعاملات خلال السنوات الخمس الأخيرة (المبالغ بالملايين بالنسبة للرسم البياني).

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2013	3.489.579.900	1.674.508.128
2014	3.600.000.000	1.622.485.166
2015	4.500.000.000	1.926.619.754
2016	6.040.000.000	1.423.323.601
2017	4.531.594.000	1.917.531.283



وتتساءل المحكمة هنا عن أسباب الحفاظ على مستوى توقعات هذه الفئة من الضرائب نظرا لضعف محاصيلها في السنة الخامسة على التوالي.

كما تتساءل المحكمة أيضا عن أسباب ضعف هذه المحاصيل الذي لا يتناغم مع حجم مبادلات وتحويلات الأملاك والعقود الخاضعة لإجبارية التسجيل.

وعليه تعتبر المحكمة أن هذا الأداء الضعيف لا يمكن أن يفسر إلا بغياب حركية مصلحة التسجيل التي تكفي بتحصيل حقوق التسجيل بالنسبة أساسا للعقود المقدمة من الأطراف وهذه الأخيرة لا تقوم بهذا الإجراء إلا إذا كانت مجبرة عليه كما هو الحال في عقود الصفقات العمومية والعقود المتعلقة بالشركات عموما وبالشركات التجارية خاصة والهادفة إلى إنشائها أو تغيير رأس مالها أو اندماجها أو تصفيتها، إلخ...

4 - الرسوم على السلع والخدمات

يضم هذا الفصل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والرسوم على العمليات المالية والمكوس والرسوم على الخدمات المحددة (التأمين والمطارات) والرسوم على السيارات ورسوم متفرقة.

وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا الفصل بمبلغ 152.200.069.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 157.100.000.000 أوقية قديمة أي زيادة قدرها 7.654.782.000 أوقية وهو ما يمثل نسبة 3,22 %.

ومقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 145.506.663.000 أوقية قديمة تلاحظ زيادة قدرها 11.593.337.000 أوقية قديمة أي نسبة 7,97 %.

وأما المحاصيل فقد بلغت 157.724.200.295,24 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا طفيفا على التوقعات قدره 624.200.295,24 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل قيمتها 100,40 % في حين سجلت زيادة قدرها 20.088.697.285,76 أوقية قديمة أي نسبة 14,59 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 137.635.503.009,48 أوقية قديمة.

وتشكل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على رقم الأعمال والمكوس أهم عناصر هذا الفصل حيث تبلغ توقعاتها لوحدها 148.100.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 94,27 % من مجموع توقعاته وعليه سيقترن التحليل على هذه الأنواع الثلاثة.

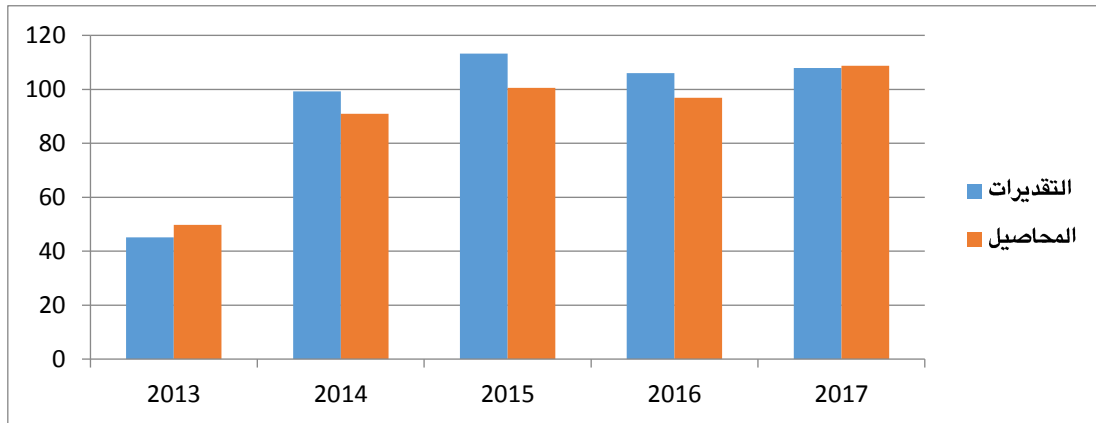
1.4- الضريبة على القيمة المضافة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 107.950.000.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل إلا أنها سجلت زيادة طفيفة قدرها 1.950.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 1,84 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 106.000.000.000 أوقية.

أما المحاصيل فقد بلغت 108.732.859.592,39 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا خفيفا على التوقعات قدره 782.859.592,39 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 100,77 % كما سجلت زيادة قدرها 11.873.845.554,91 أوقية قديمة أي نسبة 12,26 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 96.859.014.037,48 أوقية قديمة.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بالملايين في الرسم البياني)

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2013	92.521.411.100	94.529.794.785
2014	99.229.839.000	90.938.329.426
2015	113.250.428.000	100.585.361.252
2016	106.000.000.000	96.859.014.037
2017	107.950.000.000	108.732.859.592



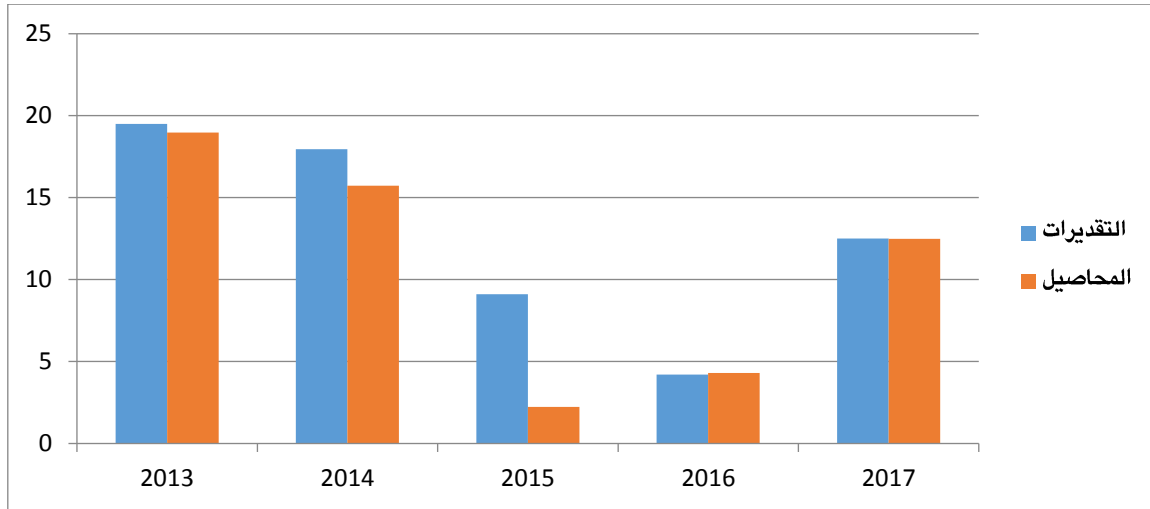
2.4- الضريبة على رقم الأعمال

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذه الضريبة بمبلغ 6.300.000.000 أوقية قديمة وقد رفعها قانون المالية المعدل إلى 12.500.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 6.200.000.000 أوقية وهو ما يمثل نسبة 98,41 % وارتفاعاً قدره 8.300.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 197,62 % مقارنة بتوقعاتها في السنة الماضية البالغة 4.200.000.000 أوقية.

أما محاصيل هذه الضريبة فقد بلغت 12.488.147.638,23 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً خفيفاً بالنسبة للتوقعات قدره 11.852.361,77 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل 99,90 % كما سجلت زيادة كبيرة قدرها 8.188.173.006,38 أوقية قديمة أي نسبة 190,43 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 4.299.974.631,85 أوقية قديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل هذه الضريبة ناتجة كلها من التسديدات مسبقة الدفع. ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور هذه الضريبة في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بالملايين في الرسم البياني)

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2013	19.500.000.000	18.963.116.445
2014	17.953.034.000	15.720.732.165
2015	9.114.639.000	2.223.813.517
2016	4.200.000.000	4.299.974.632
2017	12.500.000.000	12.488.147.638



وكما تبينه هذه الأرقام فقد لوحظ أن توقعات ومحاصيل الضريبة على رقم الأعمال استعادت مستواها الأصلي في 2017 بعد تدنيها الملاحظ سنتي 2015 و 2016. ولم تجد المحكمة تفسيراً لتدني هذا الأداء ولا لاختفائه في 2017.

3.4 - المكوس

تضم هذه الفئة من الإيرادات الرسوم على المنتجات النفطية والرسوم على استهلاك الأسمت والرسوم الأخرى (السكر).

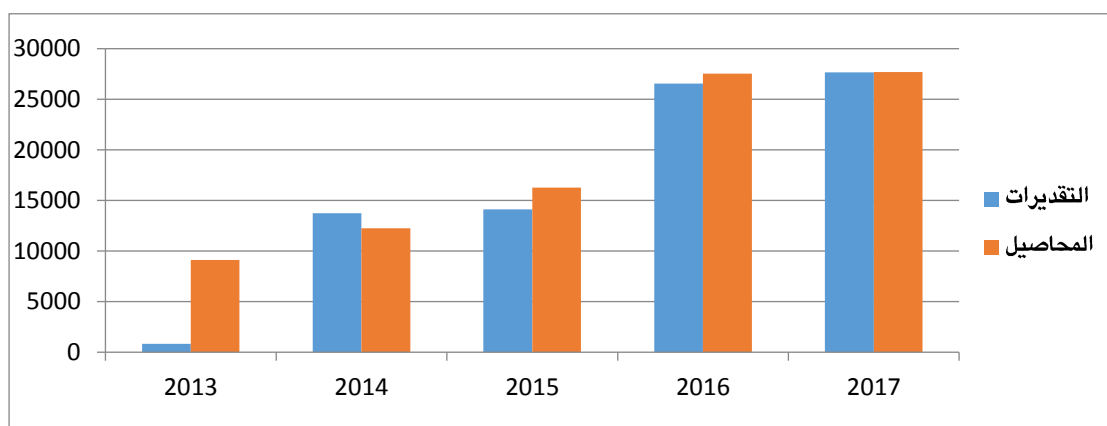
وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 27.650.000.000 أوقية قديمة ولم يغيرها قانون المالية المعدل إلا أنها سجلت زيادة قدرها 1.083.406.000 أوقية قديمة أي نسبة 4,08 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 26.566.594.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 27.681.354.240,03 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا طفيفا على التوقعات قدره 31.354.240,03 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة تحصيل بقيمة 100,11 % وزيادة طفيفة هي الأخرى قدرها 161.078.007,53 أوقية قديمة أي نسبة 0,58 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 27.520.276.232,50 أوقية قديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن محاصيل المكوس ناتجة كلها من التسديدات مسبقة الدفع.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليان تطور المكوس في توقعاتها ومحاصيلها على مدى السنوات الخمس الماضية (المبالغ بالملايين في الرسم البياني)

السنوات	التوقعات	المحاصيل
2013	8.150.000.000	9.104.084.502
2014	13.722.882.000	12.235.904.571
2015	14.114.056.000	16.261.240.381
2016	26.566.594.000	27.520.276.232
2017	27.650.000.000	27.681.354.240



5- الضرائب على التجارة والمعاملات

تشمل هذه الفئة الحقوق الجبائية عند الاستيراد ورسم الإحصاء ورسوم أخرى عند الاستيراد وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 47.633.648.000 أوقية قديمة وقد رفعها قانون المالية المعدل إلى 50.000.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 2.366.352.000 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة 4,97 % وارتفاعاً قدره 3.066.352.000 أوقية قديمة أي نسبة 6,53 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية البالغة 46.933.648.000 أوقية قديمة.

وفيما يخص المحاصيل فقد بلغت 55.883.979.758,70 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضا على التوقعات قدره 5.883.979.758,70 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 111,77 % وزيادة قدرها 6.924.646.860,12 أوقية قديمة أي نسبة 14,14 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 48.959.332.898,58 أوقية قديمة.

6 - إيرادات ضريبية أخرى

تضم هذه الفئة حقوق الطابع وإيرادات متفرقة وقد حدد قانون المالية الأصلي توقعاتها بمبلغ 15.793.000.000 أوقية قديمة قبل أن يرجعها قانون المالية المعدل إلى 8.335.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 7.458.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 47,22 % وتراجعا كبيرا قدره 6.794.999.000 أوقية قديمة أي نسبة 44,91 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 15.129.999.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 2.523.546.605,22 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا كبيرا بالنسبة للتوقعات قدره 5.811.453.394,26 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 30,28 % كما سجلت تراجعا كبيرا قدره 1.813.230.827,04 أوقية قديمة أي نسبة 41,81 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 4.336.777.432,26 أوقية قديمة. وتشير المحكمة هنا إلى أن ضعف نسبة تحصيل هذا النوع من الإيرادات الضريبية قد تصاعد حيث انتقل من 37 % سنة 2015 إلى 26 % سنة 2016 وإلى 30 % سنة 2017.

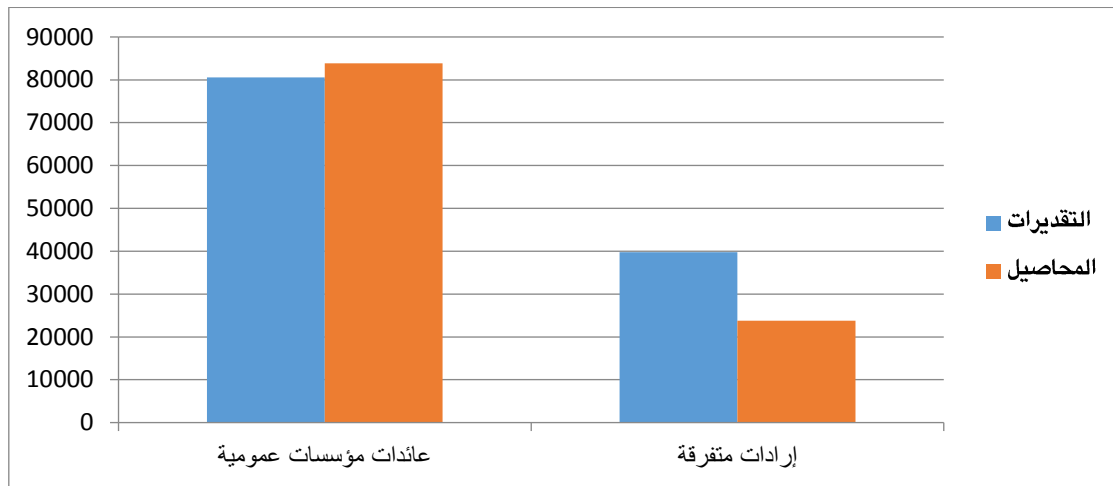
وقد تؤدي هذه الوضعية إلى التفكير بأن المبرر الوارد في التقرير المصاحب لمشروع قانون التسوية لسنة 2015 غير صحيح وهو الذي يتعلق بالتخلي عن التسديد المباشر لهذا النوع من الضرائب واستبداله التدريجي ب"وصلية" الخزينة المؤمنة الجديدة.

الفقرة 2 - الإيرادات غير الضريبية

يتألف هذا الباب من فصلين هما عائدات المؤسسات العمومية وإيرادات متفرقة وبلغت توقعاته الأصلية 107.259.000.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 120.330.218.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 13.071.218.000 أوقية قديمة أي نسبة 12,19 % وارتفاعا قدره 13.262.611.000 أوقية قديمة أي نسبة 13,39 % مقارنة بتوقعات السنة الماضية التي كانت تبلغ 107.067.607.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل هذا الباب فقد بلغت 107.623.407.915,83 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 12.706.810.084,17 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل قيمتها 89,44 % وزيادة قدرها 6.427.009.429,76 أوقية قديمة أي نسبة 6,35 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 101.196.398.486,07 أوقية قديمة. ويعطي الجدول والرسم البياني التاليان مقارنة بين توقعات ومحاصيل الإيرادات غير الضريبية بالنسبة لسنة 2017 (المبالغ بالملايين في الرسم البياني).

المحاصيل	التوقعات	طبيعة الإيرادات
83.819.685.846,80	80.591.218.000	عائدات المؤسسات العمومية
23.803.722.069,03	39.739.000.000	إيرادات متفرقة
107.623.407.915,83	120.330.218.000	المجموع



1- عائدات المؤسسات العمومية

بلغت تقديرات هذا الفصل 80.591.218.000 أوقية قديمة وتم تحصيلها في حدود 74.307.210.143,85 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل 92,20 %.

وتتكون العناصر الأساسية لهذا الفصل من عائدات المؤسسات العمومية وعائدات المؤسسات والهيئات المالية وإيرادات الصيد التي تمثل 91,69 % و 91,15 % على التوالي من تقديراته ومن محاصيله.

1.1 - عائدات المؤسسات والهيئات المالية

بلغت تقديرات هذا البند المسجلة في قانون المالية الأصلي 9.000.000.000 أوقية قديمة ورفعها قانون المالية المعدل إلى 11.041.218.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 2.041.218.000 أوقية قديمة أي نسبة 22,68 % وارتفاعاً قدره 777.609.000 أوقية قديمة أي نسبة 7,58 % مقارنة بمستواها في السنة الماضية حيث كانت تبلغ 10.263.609.000 أوقية.

وقد توزعت هذه التقديرات على المؤسسات على النحو التالي:

1.000.000.000 أوقية	- ميناء انواذيبو المستقل
2.000.000.000 أوقية	- ميناء انواكشوط المستقل
1.642.923.000 أوقية	- البنك المركزي الموريتاني
6.398.295.000 أوقية	- موريتل

وفيما يخص محاصيل السنة فقد بلغت 10.323.716.716,00 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً بالنسبة للتوقعات قدره 717.501.284,00 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 93,50 % كما سجلت تراجعاً خفيفاً قدره 555.840.635,00 أوقية قديمة أي نسبة 5,11 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية التي كانت تبلغ 10.879.557.351,00 أوقية.

والمؤسسات المساهمة الرئيسية هي ميناء انواكشوط المستقل والبنك المركزي الموريتاني اللتان دفعتا بينهما 2,744 مليار أوقية قديمة وكذلك شركة موريتل التي دفعت 6,398 مليار أوقية قديمة. وتبلغ هذه المدفوعات إجمالاً ما يقارب 10 مليار أوقية قديمة وتمثل 88,55 % من مجموع محاصيل هذا الفصل.

وشركة سنيم التي لم يخصص لها أي اعتماد لم تدفع شيئاً كما أن ميناء انواذيبو لم يدفع إلا 180.915.830 أوقية قديمة وهو ما يمثل 18,10 فقط من توقعه البالغ 1.000.000.000 أوقية قديمة.

2.1- إيرادات الصيد

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 60.050.000.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 62.850.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 2.800.000.000 أوقية أي نسبة 4,68 % وزيادة قدرها 6.946.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 12,42 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 55.903.998.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 57.408.279.858,14 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 5.441.720.141,86 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 91,34 % في حين سجلت ارتفاعا قدره 4.400.951.188,29 أوقية قديمة أي نسبة 8,30 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 53.007.328.669,85 أوقية.

2- إيرادات متفرقة

حدد قانون المالية الأصلي توقعات هذا البند بمبلغ 32.209.000.000 أوقية قديمة قبل أن يرفعها قانون المالية المعدل إلى 39.739.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 7.530.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 23,38 % وزيادة قدرها 4.739.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 13,54 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 35.000.000.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 23.357.339.271,95 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزا بالنسبة للتوقعات قدره 16.381.660.728,05 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 58,78 % وتراجعا طفيفا قدره 1.608.948.715,22 أوقية قديمة أي نسبة 6,44 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 24.966.287.987,17 أوقية قديمة.

3 : المساعدات والهبات والإعانات

بلغت تقديرات الإيرادات الحاصلة من المساعدات والهبات والإعانات في قانون المالية الأصلي 17.000.000.000 أوقية قديمة وارجعها قانون المالية المعدل إلى 11.650.000.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك انخفاضا قدره 5.350.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 31,47 %.

ومقارنة بسنة 2016 التي كانت توقعاتها تبلغ 26.380.000.000 أوقية قديمة فقد سجلت تراجعاً قدره 14.730.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 55,83 %.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 10.932.748.426,27 أوقية قديمة مسجلة بذلك عجزاً بالنسبة للتوقعات قدره 717.251.573,73 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 93,84 % وتراجعاً قدره 5.067.224.905,89 أوقية قديمة أي نسبة 31,67 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 15.999.973.332,16 أوقية قديمة.

4 : الحسابات الخاصة للخزينة

تضم الحسابات الخاصة للخزينة حسابات القروض وحسابات السلف وحسابات التحويل الخاصة وقد بلغت تقديراتها النهائية 29.546.753.000 أوقية قديمة وتم تحصيلها في حدود 46.239.277.475,11 أوقية قديمة أي نسبة 156,49 %.

ويمكن فحص هذا الباب من ملاحظة أن حسابات التحويل الخاصة هي التي تمثل البند الرئيسي منها سواء على مستوى التقديرات أو المحاصيل لأن حسابات القروض وحسابات السلف لم يخصص لها إلا مبلغ 50.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 0,17 % لكل منها ولم تشهد أي تحصيل.

وقد بلغت تقديرات حسابات التحويل الخاصة في قانون المالية الأصلي 25.446.753.000 أوقية قديمة ورفعها قانون المالية المعدل إلى 29.446.753.000 أوقية قديمة مسجلة بذلك زيادة قدرها 4.000.000.000 أوقية قديمة أي نسبة 15,72 % كما سجلت ارتفاعاً قدره 9.446.753.000 أوقية قديمة أي نسبة 47,23 % مقارنة بالسنة الماضية التي كانت توقعاتها تبلغ 20.000.000.000 أوقية قديمة.

أما محاصيل السنة فقد بلغت 46.239.277.475,11 أوقية قديمة مسجلة بذلك فائضاً على التوقعات قدره 16.792.524.475,11 أوقية قديمة أي نسبة تحصيل بقيمة 157,03 % وتراجعاً قدره 9.867.648.997,04 أوقية قديمة أي نسبة 17,59 % مقارنة بمحاصيل السنة الماضية البالغة 56.106.926.472,15 أوقية قديمة.

القسم الثاني: نفقات الميزانية

سيتم تناول هذا القسم في 4 أجزاء: يتعلق الاول بنفقات الميزانية الاجمالية ويهتم الثاني بنفقات التسيير أما الثالث فيعالج نفقات رأس المال أو نفقات الاستثمار والأخير موضوعه الباب الخاص المتعلقة بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة.

الفقرة 1- نفقات الميزانية الإجمالية

بلغت التراخيص الأصلية سنة 2017 ما قدره 461.493.375.000 أوقية قديمة مقابل 451.167.622.000 أوقية قديمة سنة 2016 وهو ما يمثل زيادة طفيفة نسبتها 2,3% وهو نفس التطور الملاحظ السنة السابقة.

وخلال السنة 2017 تقرر تعديل للميزانية تم بموجبه زيادة لهذه التراخيص قدرها 53.167.401.899,54 أوقية قديمة وبذلك تصل التراخيص النهائية للميزانية لسنة 2017 مبلغ 514.606.776.899,5 أوقية قديمة مقابل 484.092.296.736,7 أوقية قديمة سنة 2016 اي بزيادة نسبتها 6,3% وذلك اقل بقليل من تطورها السنة الماضية.

وانقلت نفقات الميزانية من 448.014.415.525,7 أوقية قديمة سنة 2016 إلى 480.510.681.742,67 أوقية قديمة سنة 2017 محققة بذلك زيادة نسبتها 7,25%.

وبالمقارنة مع التراخيص النهائية حققت هذه النفقات سنة 2017 مستوى تنفيذ إجمالي نسبته 93,37% مقابل 92,55% سنة 2016.

1 - التصنيف الوظيفي

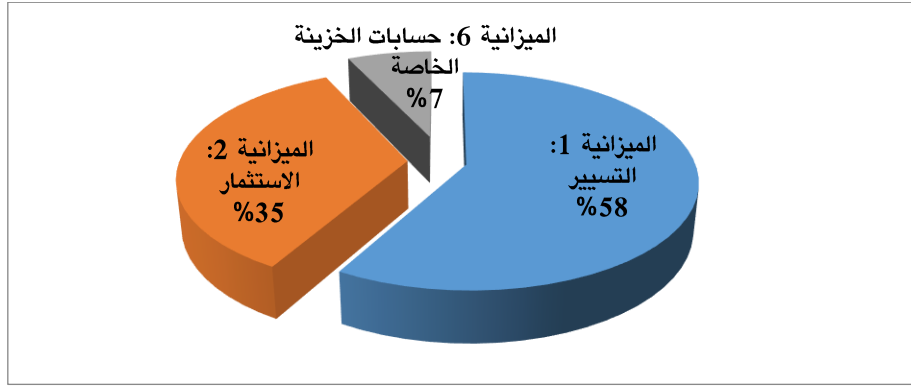
تتناول هذه الفقرة نفقات الميزانية الإجمالية حسب الأنواع الثلاثة من الميزانيات.

بالنسبة لجميع ابواب الميزانية هناك ثلاثة أنواع من الميزانيات حسب طبيعة النفقات: ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار وميزانية حسابات الخزينة الخاصة (خاصة بالنفقات المشتركة).

وتنوزع هذه الميزانية حسب طبيعة النفقات (بعد دمج الأبواب) بالأوقية القديمة كما يلي:

الميزانية	التراخيص	التنفيذ
الميزانية 1: التسيير	285 258 822 383,54	279 745 836 247,86
الميزانية 2: الاستثمار	169 916 283 222,00	166 961 603 033,93
الميزانية 6: حسابات الخزينة الخاصة	59 431 671 294,00	33 803 242 460,88
المجموع	514 606 776 899,54	480 510 681 742,67

تتميز هذه الميزانية في تنفيذها بهيمنة واضحة لنفقات التسيير كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي:



إلا أن سنة 2017 شهدت تخفيفا لهذا الهيمنة إذ أن هذه النسبة انتقلت من 60% سنة 2016 إلى 58% لصالح ميزانية الاستثمار التي انتقلت من 34 إلى 35% وحسابات الخزينة الخاصة التي انتقلت من 6 إلى 7%.

لقد اثر ضعف تنفيذ ميزانية حسابات الخزينة الخاصة التي لم تتجاوز نسبة 56,9% سلبا علي المستوى الاجمالي لتنفيذ ميزانية 2017 في حين بلغ تنفيذ الميزانيتين الاخرين التسيير والاستثمار نسبة 98%.

2-التصنيف الاداري

تنوزع هذه الميزانية علي 45 قطاعا وزاريا بالإضافة إلى برنامج التدخل الاستعجالي والنفقات المشتركة أي ما مجموعه 47 بابا.

تستحوذ ثلاثة ابواب بوحدها على ما يزيد علي نصف الميزانية المنفذة فعليا هي النفقات المشتركة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التهذيب الوطني.

ويزيد هذا التركيز على ثلثي الميزانية إذا ما أضفنا الأبواب المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي ووزارة التجهيز والنقل ووزارة الداخلية واللامركزية.

وعلى عكس ذلك وعلى مستوى الأبواب الأقل اعتمادات فإن 15 منها أي ما يمثل الثلث تقريبا تتقاسم حوالى 1% من إجمالي تنفيذ الميزانية و25 منها أي ما يزيد على النصف تتقاسم أقل من 5% .

وتتغير نسبة التنفيذ من باب إلى آخر:

- سجلت 8 أبواب تجاوزات مقارنة مع التراخيص (110,83% لوزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، 107,99% للمحكمة العليا، 102,45% لوزارة الاقتصاد والمالية وأقل من 1% لكل من وزارة الصحة ووزارة المياه والصرف الصحي والمجلس الأعلى للشباب ووزارة الداخلية واللامركزية)
- وسجلت 10 أبواب نسبا أقل من 95% مع عتبة 45,97% التي سجلها وسيط الجمهورية.

يعطي الجدول التالي التراخيص والتنفيذ بالأوقية القديمة (الأمر بالصرف) للميزانية العامة للدولة حسب الأبواب (الوزارات) لسنة 2017 وذلك حسب ما ورد في الحساب العام للإدارة المالية:

الباب	التراخيص	التنفيذ
الباب 01: رئاسة الجمهورية	1 241 603 795,00	1 193 894 280,60
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	8 375 021 160,00	7 607 631 509,92
الباب 03: الوزارة الأولى	2 282 343 876,00	2 293 674 968,37
الباب 04: مجلس الشيوخ	770 000 000,00	743 981 285,00
الباب 05: الجمعية الوطنية	2 455 000 000,00	2 455 000 000,00
الباب 06: المجلس الإسلامي الأعلى	63 828 000,00	60 998 808,00
الباب 07: المجلس الدستوري	190 000 000,00	190 000 000,00
الباب 08: محكمة الحسابات	428 601 857,00	408 022 964,00
الباب 09: الوزارة الأمانة العامة للحكومة	2 457 799 649,00	2 437 218 556,80

51 661 253 908,00	51 664 200 505,00	الباب 10: وزارة الدفاع الوطني
7 875 170 898,50	8 166 811 609,00	الباب 11: وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
3 609 704 474,24	3 765 029 190,00	الباب 12: وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان
158 776 222,00	171 000 000,00	الباب 13 : المجلس الأعلى للفتوى والمظالم
4 234 605 763,38	4 387 828 479,00	الباب 14: وزارة العدل
5 484 821 593,25	5 534 660 240,00	الباب 16: الوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية
6 645 448 571,73	6 486 276 576,00	الباب 17: وزارة الاقتصاد والمالية
803 590 685,74	825 950 161,00	الباب 18: وزارة التجارة والصناعة، والصناعة التقليدية والسياحة
3 253 516 819,67	3 321 442 116,00	الباب 19: وزارة الصيد والاقتصاد البحري
30 637 947 304,58	30 651 778 215,00	الباب 21: وزارة التجهيز والنقل
5 153 230 645,50	5 200 000 000,00	الباب 23 : اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
45 594 249 329,30	47 767 095 843,00	الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني
8 292 709 477,44	9 059 486 730,54	الباب 26 : وزارة الزراعة
1 833 256 084,07	2 378 971 877,00	الباب 27: وزارة البيطرة
1 460 526 275,92	1 612 397 202,00	الباب 28: وزارة الشباب والرياضة
642 600 561,00	595 051 132,00	الباب 32: المحكمة العليا
30 366 508,00	66 060 000,00	الباب 33: وسيط الجمهورية
2 053 376 372,00	2 069 356 000,00	الباب 34: مفوضية الأمن الغذائي
107 900 000,00	108 000 000,00	الباب 36: مجلس جائزة شنقيط
1 489 519 810,58	1 542 270 630,00	الباب 37: وزارة الثقافة والسياحة
3 427 272 063,60	3 542 583 147,00	الباب 39: وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي
8 760 450 445,52	9 355 961 353,00	الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
145 800 000,00	145 800 000,00	الباب 47: السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

21 700 105 972,49	21 618 087 169,00	الباب 53: وزارة الصحة
1 177 077 001,03	1 062 036 694,00	الباب 64: وزارة الوظيفة العمومية والشغل وعصرنة الإدارة
340 218 000,00	340 218 000,00	الباب 72: المجلس الاقتصادي والاجتماعي
27 536 919 622,48	27 518 108 990,00	الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية
19 116 507 892,76	19 186 050 726,00	الباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي
3 780 008 547,78	3 771 044 513,00	الباب 76: وزارة المياه والصرف الصحي
2 387 063 411,52	2 425 001 963,00	الباب 77: وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
1 463 102 560,26	1 470 914 748,00	الباب 78: وزارة البيئة والتنمية المستدامة
514 320 218,00	546 407 000,00	الباب 80: مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني
11 659 581 066,95	11 813 367 374,00	الباب 82: وزارة النفط والطاقة والمعادن
50 038 014,00	50 000 000,00	الباب 85: المجلس الأعلى للشباب
4 018 877 004,16	4 276 610 267,00	الباب 94: وزارة التشغيل والتكوين المهني
268 175 230,00	270 000 000,00	الباب 95: سلطة تنظيم الصفقات العمومية
30 999 999 998,33	31 000 000 000,00	الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي
144 752 171 016,20	172 576 720 113,00	الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.
480 510 681 742,67	514 606 776 899,50	المجموع

3- تحليل الميزانية حسب الاجزاء

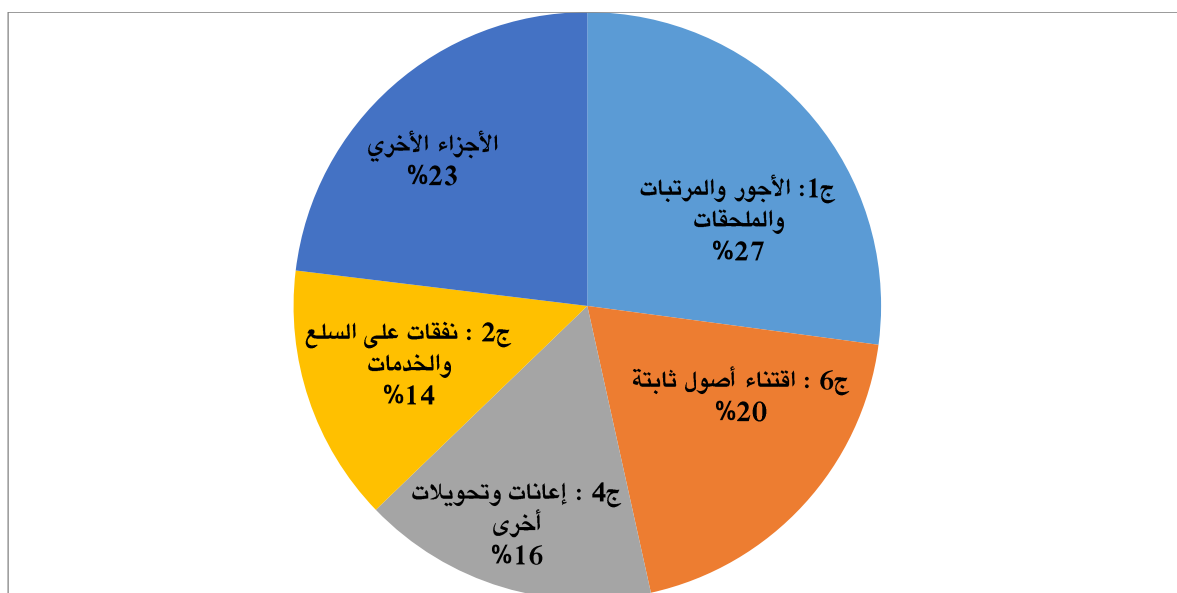
نتناول في هذه الفقرة تنفيذ الميزانية العامة للدولة بالأجزاء، بعد دمج الأبواب وطبيعة النفقة. ويعطي الجدول التالي تراخيص وتنفيذ هذه الميزانية.

تراخيص وتنفيذ ميزانية 2017 حسب الأجزاء بالأوقية القديمة

الجزء	الترخيص	التنفيذ
ج1: الأجور والمرتببات والملحقات	131 515 000 000,00	130 273 637 673,00
ج2 : نفقات على السلع والخدمات	70 556 056 040,54	67 916 678 441,56
ج3: أعباء الدين	18 000 000 000,00	17 978 547 345,19
ج4 : إعانات وتحويلات أخرى	80 097 072 070,00	78 160 088 042,30
ج5: اعتمادات غير موزعة	12 226 394 000,00	12 084 733 964,18
ج6 : اقتناء أصول ثابتة	95 780 583 495,00	93 293 753 816,26
ج8 : اهلاك الدين	47 000 000 000,00	46 999 999 999,30
ج9:سلف وتسبيقات ومساهمات	59 431 671 294,00	33 803 242 460,88
المجموع	514 606 776 899,50	480 510 681 742,67

وتتميز بنية هذه الميزانية سواء على مستوى التراخيص او على مستوى التنفيذ بهيمنة جزئين هما الاجور والمرتببات واقتناء اصول ثابتة حيث يشكلان معا 47% من الميزانية كما يتضح من الرسم البياني التالي.

بنية ميزانية 2017 حسب الأجزاء



لقد شهدت ميزانيات الاجزاء المتعلقة بالأجور والمرتببات وخدمة الدين (اعباء واهلاك) والاعتمادات غير الموزعة تنفيذا كليا تقريبا في حين تدنى تنفيذ ميزانيات الاجزاء المتعلقة بالسلف والتسبيقات والمساهمات (56,88%).

تذكر المحكمة فيما يتعلق بهذه التجاوزات في تنفيذ الميزانية وكما سبق وأن أشارت إلى ذلك في تقاريرها السابقة أنها تعتبرها ممارسة مخالفة للترتيبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وخاصة القانون النظامي رقم 011/78 بتاريخ 19 يناير 1978 المتعلق بقوانين المالية والأمر القانوني رقم 012/89 بتاريخ 23 يناير 1989 المتعلق بالنظام العام للمحاسبة العمومية والمعدل بالأمر القانوني رقم 2006-049 بتاريخ 28 دجبر 2006 (المادة 29 الفقرة الأخيرة) والقانون رقم 19/93 بتاريخ 26 يناير 1993 (المادة 33) المتعلق بمحكمة الحسابات.

الفقرة 2- ميزانية التسيير

وصلت المبالغ المخصصة اصلا لنفقات التسيير 278.410.355.000 أوقية قديمة لسنة 2017 مقابل 274.236.008.000 أوقية قديمة لسنة 2016 وهو ما يمثل تراجعاً طفيفاً نسبته 1,52% .

أما التراخيص النهائية لسنة 2017 فإنها وصلت إلى 285.258.822.383,54 أوقية قديمة نتيجة لزيادة 6,8 مليار أوقية قديمة عائدة للتعديلات التي تم ادخالها خلال السنة وذلك مقابل 276.623.912.893,53 أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة طفيفة نسبتها 3,12% .

انتقل تنفيذ ميزانية التسيير من 267.898.115.641,60 أوقية قديمة سنة 2016 إلى 279.745.836.247,86 أوقية قديمة سنة 2017 وهو ما يمثل زيادة نسبتها 4,42% . وبالمقارنة مع التراخيص فإن نسبة تنفيذ ميزانية التسيير لسنة 2017 بلغت 98,07% مقابل 96,85% سنة 2016.

1- التحليل الإداري

تتمركز هذه الميزانية اساسا في الأبواب التالية:

الباب	الوزن (%)
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	30,12
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	10,75
الباب 25 : وزارة التهذيب الوطني	9,49
الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي	6,45
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل	6,38
الباب 73: وزارة الداخلية واللامركزية	5,73
الأبواب الأخرى	31,08
المجموع	100

يتضح من الجدول اعلاه ان 3 أبواب تتقاسم لوحدها اكثر من نصف ميزانية التسيير التي تم تنفيذها سنة 2017 % (النفقات المشتركة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التهذيب الوطني) وإذا ما تمت اضافة البرنامج الاستعجالي ووزارة التجهيز والنقل ووزارة الداخلية واللامركزية إلى الأبواب السابقة فان هذه الأبواب تتقاسم فيما بينها ما يزيد على 312 من هذه الميزانية. وفيما يخص تحليل تنفيذ ميزانية التسيير حسب الأبواب يظهر ان الأبواب التي شهدت تجاوزات علي مستوى تنفيذ ميزانياتها الإجمالية شهدت ايضا تجاوزات علي مستوى ميزانيات التسيير.

اما الأبواب التالية فقد تميزت بمستويات منخفضة لتنفيذ ميزانية التسيير (اقل من 95%):

الباب	نسبة التنفيذ (%)
الباب 33: وسيط الجمهورية	45,97
لباب 27: وزارة البيطرة	77,06
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.ت.خ.	83,88
الباب 28: وزارة الشباب والرياضة	90,58
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	90,84
الباب 26 : وزارة الزراعة	91,54
الباب 13 : المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	92,85

93,63	الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
93,97	الباب 94: وزارة التشغيل والتكوين المهني
94,13	لباب 80: مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني
98,07	ميزانية التسيير

ولقد سجل وسيط الجمهورية أدنى مستوى تنفيذ ميزانية التسيير وذلك بنسبة 45,97%.

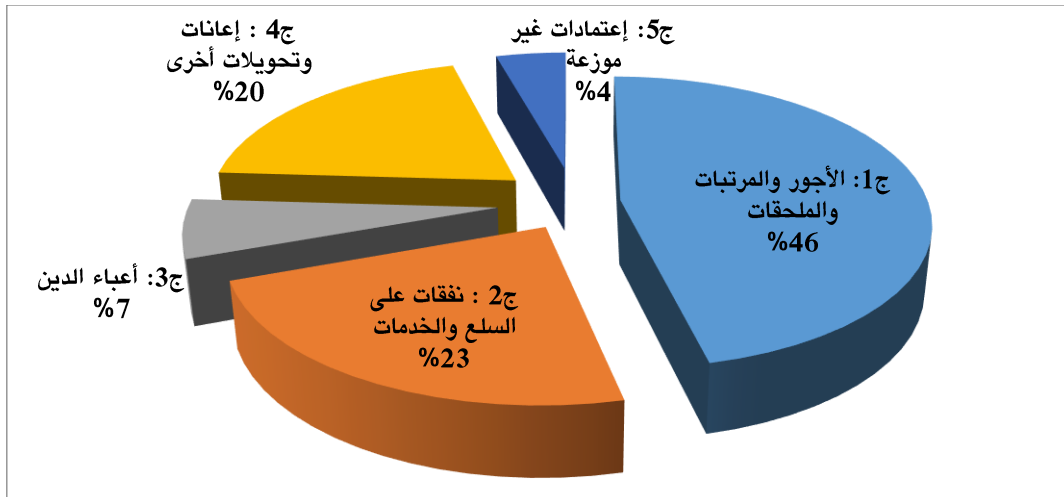
2- التحليل حسب الاجزاء

يظهر تحليل بنية ميزانية التسيير الالهية الكبيرة للجزء المتعلق بالأجور والمرتبات متبوعا بالنفقات على السلع والخدمات ثم الإعانات والتحويلات الأخرى علي التوالي. اما الاجزاء الأخرى المتعلقة بأعباء الدين والاعتمادات غير الموزعة فمساهمتها في هذه الميزانية تبقي جد متواضعة.

الجدول والرسم البياني التاليان يوضحان هذه البنية.

الجزء	الوزن (%)
ج1: الأجور والمرتبات	46,39
ج2 : نفقات على السلع والخدمات	23,11
ج3: أعباء الدين	6,43
ج4 : إعانات وتحويلات أخرى	19,75
ج5: إعتمادات غير موزعة	4,32
مجموع ميزانية التسيير	100

الرسم البياني: بنية ميزانية التسيير حسب الاجزاء



يظهر التحليل أن تنفيذ ميزانية التسيير لسنة 2017 البالغ نسبة 98,07% قد تأثر سلبا بمستوي تنفيذ الاجزاء المتعلقة بالإعانات والتحويلات الأخرى التي بلغت 97% ونفقات السلع والخدمات التي بلغت 96,39%. وتقدر مساهمة هذين الجزئين ب43% من ميزانية التسيير.

أما الاجزاء الأخرى فقد شهدت تنفيذا شبه كلي لكل تراخيصها النهائية.

الفقرة 3- نفقات رأس المال (ميزانية الاستثمار)

لقد رخص قانون المالية الاصيلي لنفقات استثمار قدرها 157.482.267.000 أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 158.831.614.000 أوقية قديمة سنة 2016 وذلك بتراجع طفيف نسبته 1%.

نتيجة التعديلات شهدت تراخيص نفقات الاستثمار زيادة قدرها 12,4 مليار أوقية قديمة سنة 2017 وذلك ما رفعها إلى مبلغ 169.916.283.222 أوقية قديمة مقابل 161.285.422.202,92 أوقية قديمة سنة 2016 أي بزيادة نسبتها 5,35%. انتقلت ميزانية الاستثمار المنفذة من 154.476.435.508,08 أوقية قديمة سنة 2016 إلى 166.961.603.033,93 أوقية قديمة سنة 2017 مسجلة بذلك نسبة 8,08%. وبالمقارنة مع التراخيص وصلت نسبة تنفيذ هذه الميزانية 98,26% سنة 2017 مقابل 95,78% سنة 2016.

1-التصنيف الاداري

لقد تم تنفيذ هذه الميزانية بنسبة 75% موزعة علي 5 ابواب كما يبين الجدول التالي.

الباب	الوزن(%)
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	31,74
الباب 21: وزارة التجهيز والنقل	17,91
لباب 75: وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	11,04
الباب 97: برنامج التدخل الاستعجالي	8,98
الباب 10: وزارة الدفاع الوطني	5,63
باقي الأبواب	24,69
ميزانية الاستثمار	100

إن مساهمة البابين الأولين أي النفقات المشتركة ووزارة التجهيز والنقل في تنفيذ هذه الميزانية لوحدهما تزيد علي 50% من اجمالي ميزانية الاستثمار.

يبين تحليل تنفيذ ميزانية الاستثمار حسب الأبواب انه لم يسجل أي تجاوز للاعتمادات وان ميزانيات الأبواب الاكثر اعتمادات تم تنفيذها كليا.

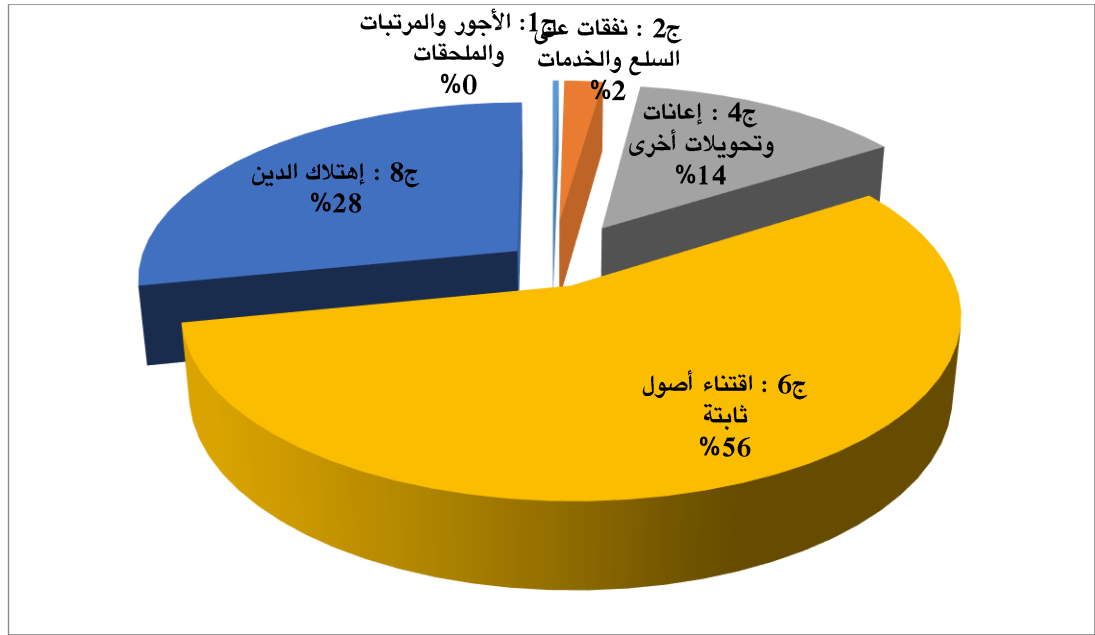
لكن بعض الأبواب سجلت نسب تنفيذ ضعيفة أقل من 95% كما يبين الجدول التالي.

الباب	نسبة التنفيذ (%)
الباب 33: وسيط الجمهورية	45,97
الباب 27: وزارة البيطرة	77,06
الباب 99: النفقات المشتركة وأعباء الدين وح.خ.خ.	83,88
الباب 28: وزارة الشباب والرياضة	90,58
الباب 02: الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	90,84
الباب 26 : وزارة الزراعة	91,54
الباب 13 : المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	92,85
الباب 42: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	93,63
الباب 94:وزارة التشغيل والتكوين المهني	93,97
الباب 80:مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني	94,13
ميزانية الاستثمار	98,26

2-التحليل حسب الاجزاء

اما علي مستوي الاجزاء فان ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2017تتكون اساسا من جزئي اقتناء الاصول الثابتة واهلاك الدين في حين تكاد تنعدم مساهمة الاجزاء المتعلقة بالأجور والمرتببات والسلع والخدمات كما يتضح من الرسم البياني التالي.

لكن نصيب الجزء المتعلق باقتناء الاصول الثابتة فقد 6 نقاط ما بين 2016 و 2017 لصالح اهلاك الدين.



من اجل تحليل النسبة الإجمالية لتنفيذ ميزانية الاستثمار نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه الاجزاء الاكبر مساهمة في تحديد المستوي في 98,26%.

كما أن الاجزاء التي حققت اكبر نسب تنفيذ(اقتناء اصول ثابتة واهلاك الدين) لها ايضا اكبر مساهمة في ميزانية الاستثمار المنفذة اما الاجزاء التي حققت مستويات تنفيذ ضعيفة (اجور ومرتببات ونفقات علي السلع والخدمات) فلها مساهمة في ميزانية الاستثمار المنفذة ضئيلة جدا.

ويتضمن الجدول التالي مساهمات الاجزاء في ميزانية الاستثمار وكذلك نسب تنفيذها.

الجزء	الوزن (%)	نسبة التنفيذ (%)
ج 1 : الأجور والمرتبات	0,30	95,71
ج 2 : نفقات على السلع والخدمات	1,95	93,80
ج 4 : إعانات وتحويلات أخرى	13,73	99,00
ج 6 : اقتناء أصول ثابتة	55,88	97,40
ج 8 : اهلاك الدين	28,15	100,00
ميزانية الاستثمار	100	98,26

الفقرة 4- النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة

ان الباب المتعلق بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة يستحق ان يخصص له قسم، إذ أنه يشكل الباب الأكثر مساهمة في ميزانية الدولة وعلي المستوى الوظيفي فإنه غير موجه لقطاع معين.

إضافة إلى ميزانيات التسيير والاستثمار فإنه يضم ميزانية حسابات الخزينة الخاصة والدين (اعباء واهلاك).

لقد انتقلت التراخيص النهائية لهذا الباب من 149.730.996.618 أوقية قديمة سنة 2016 إلى 172.576.720.113 أوقية قديمة سنة 2017 مسجلة بذلك زيادة نسبتها 15,26%، ولقد تم تحديد مستوى هذه التراخيص التي تشكل 33,54% من التراخيص النهائية للميزانية سنة 2017 مقابل 30,9% سنة 2016 نتيجة تعديلات بلغت 44,27 مليار أوقية قديمة مقابل 29,8 مليار أوقية قديمة سنة 2016.

وبلغت النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة المنفذة سنة 2017 ما قدره 144.752.171.016 أوقية قديمة مقابل 128.873.717.518,6 أوقية قديمة سنة 2016 وهو ما يمثل تطورا نسبته 12,32%.

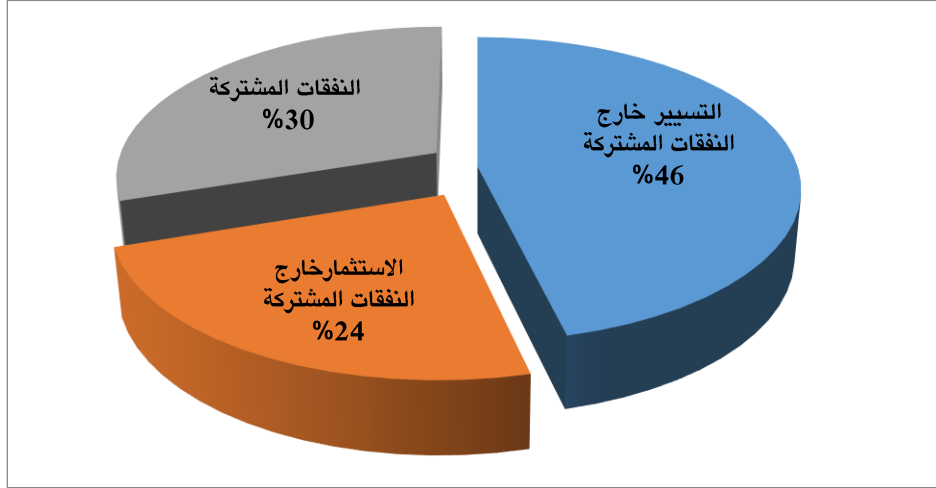
من مقارنة تنفيذ هذا الباب مع تراخيصه نستخلص ان نسبة تنفيذه بلغت 83,88% سنة 2017 وهي اقل من تنفيذ سنة 2016 وهي 86,07%.

1- حجم النفقات المشتركة في الميزانية العامة للدولة

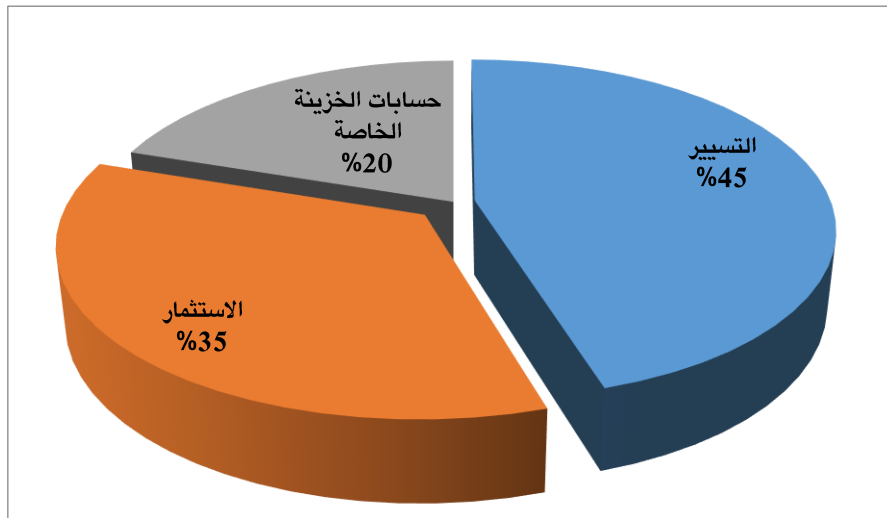
لغرض هذا التحليل سيتم خصم نفقات التسيير والاستثمار المتعلقة بالنفقات المشتركة من الميزانيات العامة للتسيير والاستثمار كما يتضح من الجدول التالي بالأوقية القديمة.

الميزانية	الترخيص	التنفيذ
التسيير خارج النفقات المشتركة	225 122 423 564,54	221 792 028 270,14
الاستثمار خارج النفقات المشتركة	116 907 633 222,00	113 966 482 456,33
النفقات المشتركة	172 576 720 113,00	144 752 171 016,20
الميزانية العامة	514 606 776 899,54	480 510 681 742,67

تساهم النفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة بنسبة تفوق 30% من إجمالي تنفيذ ميزانية الدولة متفوقة بذلك على ميزانية راس المال كما يتضح من الرسم البياني التالي.

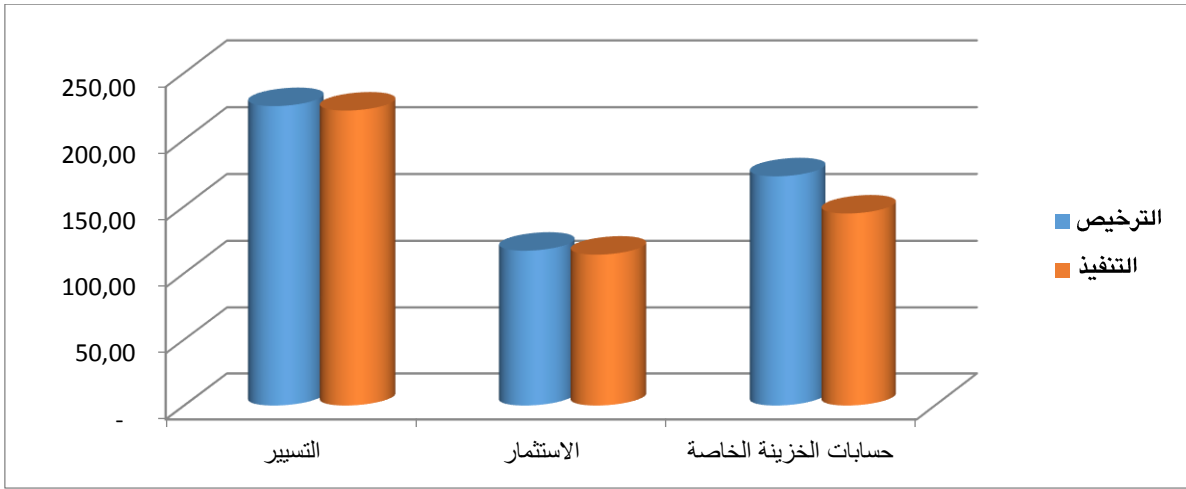


تمتاز بنية هذا الباب بالأهمية الكبرى لنفقات التسيير ووجود ميزانية حسابات الخزينة الخاصة. ويوضح الرسم البياني التالي هذه البنية.



وتجدر الإشارة إلى ان ميزانية التسيير لهذا الباب تتضمن اعباء الدين وأن ميزانية استثماراته تتضمن اهلاك الدين.

إن التحليل يؤكد أن ضعف نسبة تنفيذ هذا الباب يرجع للأداء العكسي لميزانية وحسابات الخزينة الخاصة الذي لم تتجاوز نسبة تنفيذه 56,88% كما هو الحال للسنة 2016 . ويوضح الرسم البياني التالي هذا التطور.



2- حسابات الخزينة الخاصة

تضم ميزانية حسابات الخزينة الخاصة جزءاً وحيداً وهو السلف والتسبيقات والمساهمات، ويساهم في تنفيذ ميزانية النفقات المشتركة بما نسبته 23,35%.

ولقد انتقلت تراخيص هذه الميزانية من 46.182.961.640,24 أوقية قديمة سنة 2016 إلى 59.431.671.294 أوقية قديمة سنة 2017 أي بزيادة نسبتها 28,69%.

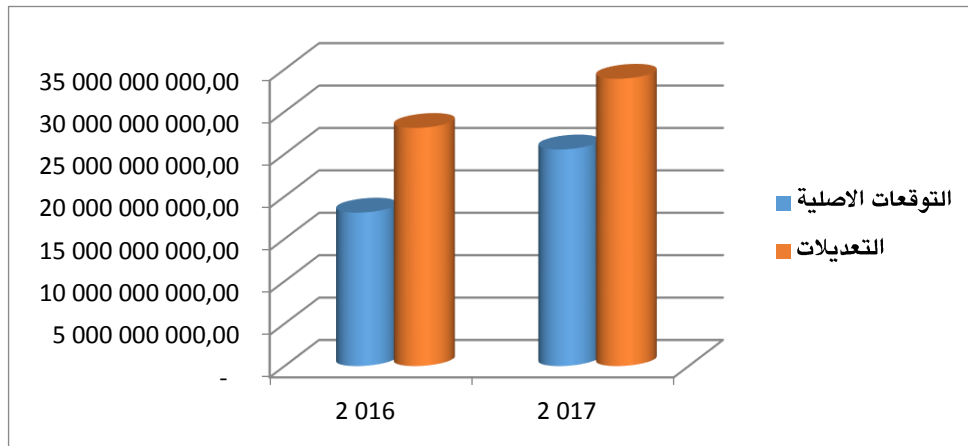
وننتجت هذه التراخيص أساساً عن أهم تعديلات تم ادخالها خلال هذه السنوات وهي 28.082.961.640,24 أوقية قديمة سنة 2016 و 33.884.918.294 أوقية قديمة سنة 2017.

لقد بلغ تنفيذ حسابات الخزينة الخاصة 33.803.242.460,88 أوقية قديمة سنة 2017 مقابل 25.639.864.375,99 أوقية قديمة سنة 2016 وهو ما يمثل تطوراً كبيراً نسبته 31,84%.

وبالمقارنة مع التراخيص حققت هذه الميزانية نسبة تنفيذ بلغت 56,88% سنة 2017 مقابل 55,5% سنة 2016. ولم تصل المبالغ التي تم انفاقها حجم الزيادات الناتجة عن التعديلات التي ادخلت خلال السنة.

ومن الملاحظ ان الحجم الكبير للتعديلات التي يتم ادخالها خلال السنة لا يتناسب مع مستوى التوقعات في الميزانية الاصلية كما يتضح من الرسم البياني التالي.

التوقعات الاصلية والتعديلات في ميزانية حسابات الخزينة الخاصة للسنوات 2016 و 2017
(عشرات مليارات الاوقية القديمة)



3- الدين العمومي

يجدر التذكير بان الدين العمومي يدخل في الباب المتعلق بالنفقات المشتركة وأعباء الدين وحسابات الخزينة الخاصة.

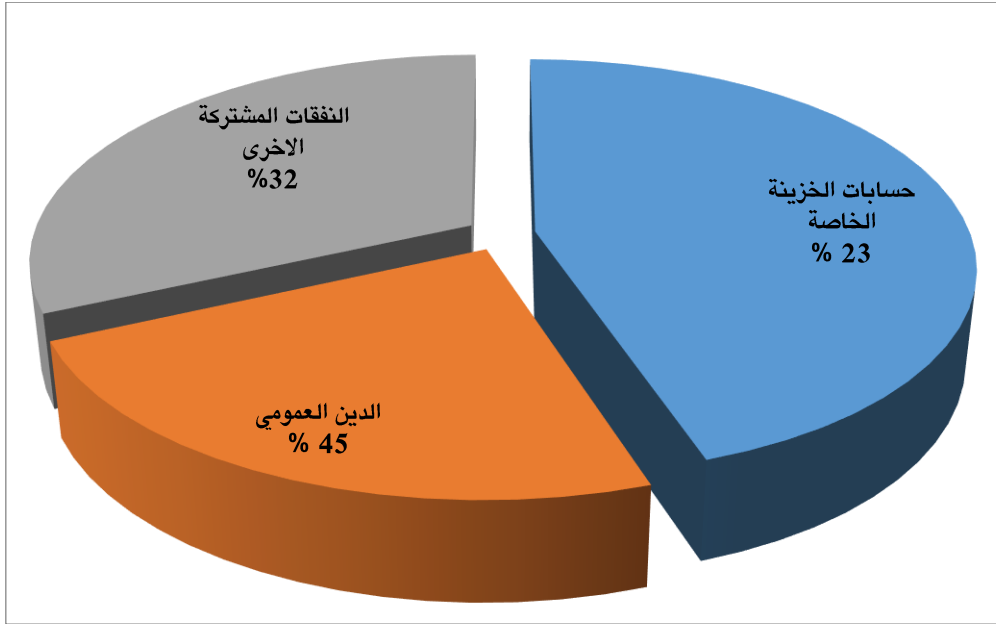
من أجل تحليل ميزانية الدين بما فيها الاعباء والاهلاك تم اعتماد تصنيف يعزل الدين عن النفقات المشتركة من جهة والنفقات المشتركة عن ميزانيات التسيير والاستثمار ويعطي الجدول التالي بالأوقية القديمة توزيع الميزانية حسب هذا التصنيف وصلت نفقات الدين العمومي سنة 2017 ما مجموعه 65 مليار أوقية مقابل 54 مليار أوقية سنة 2016 وهو ما يمثل زيادة نسبتها 20%.

بالنسبة للسنة 2017 كما هو الحال للسنة 2016 فإن كل تراخيص الدين العمومي تم تنفيذها بشكل شبه كلي.

الميزانية	الترخيص	التنفيذ
التسيير خارج النفقات المشتركة	225 122 423 564,54	221 792 028 270,14
الاستثمار خارج النفقات المشتركة	116 907 633 222,00	113 966 482 456,33
حسابات الخزينة الخاصة	59 431 671 294,00	33 803 242 460,88
الدين	58 665 440 036,00	57 927 714 465,28
النفقات المشتركة الاخرى	54 479 608 783,00	53 021 214 090,04
مجموع الميزانية	514 606 776 899,54	480 510 681 742,67

من هذا الجدول يمكن استنتاج ان نسبة الدين العمومي تزيد علي 14% من الانفاق العمومي سنة 2017 مقابل 12% سنة 2016.

إذا قمنا بتحليل وزن الدين العمومي في النفقات المشتركة لسنة 2017 نلاحظ أنه يشكل اهم مكوناتها كما يتضح من الرسم البياني التالي.



كان وزن هذا الدين سنة 2016 هو 42% من النفقات المشتركة.

وتذكر محكمة الحسابات بأنها كانت دائما تلفت انتباه البرلمان والحكومة في تقاريرها السابقة حول مشاريع قوانين التسوية إلى الحجم المعتبر الذي يبلغه باب "النفقات المشتركة" وكذلك إلى طريقة تسييره.

إضافة إلى هذه النفقات المشتركة توجد أيضا النفقات الغير موزعة (2,5% سنة 2017).

الباب الثالث: رقابة التسيير

الفصل الأول: مصالح الدولة

قسم وحيد: وزارة الصيد والاقتصاد البحري

1 - غياب الإطار القانوني المنظم لتسعيرة الولوج إلى الثروة

تنص المادة 4 من القانون النظامي رقم 78-011 الصادر بتاريخ 19/01/1978 المتعلق بقوانين المالية في فقرتها الثانية على أن تعويض الخدمات المنجزة من طرف الدولة والإتاوات لا يمكن وضعها واستخلاصها إلا بمرسوم يتم اتخاذه بناء على تقرير من الوزير المعني.

وخلافا لمقتضيات هذه المادة لاحظت بعثة الحكمة أن وضع استخلاص الإتاوات المترتبة على الولوج إلى الموارد البحرية يتم بناء على مقررات وتعميمات من وزير الصيد والاقتصاد البحري.

2- سوء مسك سجلات ترقيم سفن الصيد

إن عملية مرتبة سفن الصيد إجراء إداري يمكن بموجبه لسفينة أجنبية أن ترفع العلم الموريتاني وأن تستفيد من الامتيازات الممنوحة لهذا النظام طبقا لمقتضيات المادة 17 من مدونة الصيد. ويتمثل هذا الإجراء في ترقيم السفينة المعنية على لائحة السفن الوطنية حسب الشروط المحددة في المادة 18 من نفس المدونة.

وخلافا لهذه الترتيبات لاحظت بعثة المحكمة أن سجل ترقيم السفن لا يحين دائما ولا يعطي كل المعلومات اللازمة المتعلقة بالسفن المسجلة فيه (التراخيص، وثائق الاقتناء أو التحويل، وثائق الإلغاءات، الوثيقة الفنية المتعلقة بحالة السفينة وبسعتها، إلخ. ...).

3- غياب وثائق المنافسة

تنص المادة 41 من القانون 017/2015 بتاريخ 29/07/2015 المتضمن لمدونة الصيد على أن السفن المعفاة من إلزامية التفريغ المقررة في التشريع الجاري (المواد 33 و 40 من

نفس القانون) تخضع "لإجبارية المنافسة وتفريغ الكميات المصطادة في المرسى تحت رقابة المصالح المختصة للدولة".

وقد لاحظت بعثة المحكمة غياب الوثائق المتعلقة بعمليات التفريغ المقام بها على الشواطئ الموريتانية من طرف السفن وخاصة سفن الصيد الصناعي والتي تمكن من التأكد من أن هذه العمليات تمت وفقا للقوانين المعمول بها في هذا المجال.

4- عقود غير شرعية ومجاملة

وقع الوزير في 2014/06/12 عقد إسداء خدمات لمدة غير محددة بمبلغ سنوي قدره 5.400.000 أوقية قديمة، أي ما يمثل 450.000 أوقية قديمة شهريا مع المسمى عبدول الكريم افال. ويهدف هذا العقد إلى المتابعة والتنفيذ النهائي للملفات ذات الجوانب المالية والإدارية وكذا تلك المتعلقة بالمشاريع.

وتعتبر بعثة المحكمة أن هذا العقد غير شرعي مجامل للأسباب التالية :

- موضوع العقد غير دقيق ويدخل في صميم صلاحيات مصالح القطاع (المديرية الإدارية والمالية ، مختلف المديريات الفنية التي تتبع لها المشاريع المعنية)
- تم توقيع العقد لمدة غير محددة مما يعني أنه أصبح عقد عمل غير شرعي براتب شهري معتبر.

كما وقع الوزير كذلك في 2016/02/01 عقد إسداء خدمات بمبلغ سنوي قدره 13.800.000 أوقية قديمة، أي ما يمثل 1.150.000 أوقية قديمة شهريا مع المسمى المامي صامبوليبا.

وتعتبر المحكمة أن هذا العقد غير شرعي ومجامل للأسباب التالية :

- الخدمات المسداة من طرف الخبير والتقارير التي يجب عليه تقديمها محددة في الملحقين "أ" و "ب" الذين لم يرفقا بالعقد رغم أنه يجب أن يكونا جزءا لا يتجزأ منه،
- تم توقيع العقد بالتراضي دون اللجوء إلى أي نوع من المنافسة وعلل هذا الأساس تعتبر البعثة أنه مجامل من جهة وأن مبلغه مبالغ فيه (1.150.000) أوقية قديمة من جهة أخرى،

- تنص الفقرة ج من المادة 3 (التسديد) على أن "الزبون يسدد للمتعاقد مبلغ نفقاته المعوضة" التي تشمل "النفقات الطبيعية والعادية والتأمينات الصحية ومشاركات التقاعد الاجتماعية" وكذلك "كل النفقات الأخرى المصادق عليها من طرف منسق الزبون المحدد في الفقرة 6" (يعني الوزير).

تعتبر بعثة المحكمة أن هذا البند يعني أن الخبير يمكن أن يفوتر زيادة على أتعابه التعاقدية مصاريف تنقلاته وكل المصاريف الأخرى التي قد يتحملها ولو في نشاطاته الخاصة. وبذلك فإنه يخلق أتعابا جديدة أخرى موازية.

5 - غياب الوثائق المتعلقة بتنفيذ الصفقات

في إطار برنامج الدعم القطاعي 2008-2012 المقرر في اتفاقيات الصيد مع الاتحاد الأوروبي قام المدير العام للشؤون البحرية في اللجنة الأوروبية بإبلاغ وزير الصيد والاقتصاد الموريتاني عبر رسالة مؤرخة في 29/07/2016 أن "تسديد الدعم القطاعي 2012-2014 مرهون باستهلاك الدعم القطاعي 2008-2012 أي بنفقات فعلية متعلقة بإنجاز نشاطات مبرمجة".

وعليه فإن مبلغا قدره 8,28 مليون يورو (أي 3,28 مليار أوقية قديمة) تمت برمجته في 2016 لإنجاز بعض النشاطات وفقا لتوضيحات الجدول التالي.

المبلغ (أوقية قديمة)	نشاطات للإنجاز	المستفيد
796.000.000	تزويد بالطاقة الكهربائية	فك العزلة وكهربية PDA كم28 (وص اب)
637.000.000	إنشاء 15 كم من طريق ولزج مستقيم	
480.000.000	تزويد بالطاقة الكهربائية إنشاء 4 كم من الطريق المعبدة	فك العزلة وكهربية ميناء التانيت (وص اب)
450.000.000	اقتناء تجهيزات لإعداد تدقيق لمكتب التغذية والبيطرة - أكتوبر 2016	المكتب الوطني للرقابة الصحية لمواد الصيد
240.000.000	تجهيزات مضادة للحرائق وإصلاح السد الواقي وإعداد مراسي لتفريغ الزوارق الصغيرة	مؤسسة ميناء خليج الراحة
250.000.000	تجهيزات مضادة للحرائق وزورق لتأمين الموقع	ميناء نواذيبو المستقل
200.000.000	تسيقة انطلاق بناء المقر الجديد (= رصيد المدرسة البحرية)	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد
227.000.000	تجهيزات (كم28 و93 و144) وتكوين المكونين	الأكاديمية البحرية
3.280.000.000		المجموع

من أجل إنجاز بعض هذه النشاطات عقدت وزارة الصيد والاقتصاد البحري الصفقات العمومية التالية بالتراضي :

- بموجب اتفاقية تفويض الإشراف على الأشغال تم إبرام صفقة مع الشركة الموريتانية للكهرباء من أجل تزويد القطب البحري لنواكشوط بالطاقة الكهربائية بمبلغ قدره 795.680.983 أوقية قديمة.

- بموجب اتفاقية تفويض الإشراف على الأشغال مع وزارة التجهيز والنقل تم إبرام صفقتين مع شركة ATTM لتقوم بإنشاء 15 كم من الطريق المحسن بين ميناء نواكشوط المستقل ومخيم الصيادين عند 28 كم بمبلغ 637.689.340 أوقية قديمة وإنشاء 2,5 كم من الطريق المعبد بين ميناء تانيت وطريق نواذيبو بمبلغ 480.291.700 أوقية قديمة. وقد كلف هذان الطريقان مبلغ 1.117.981.040 أوقية قديمة أي بكلفة للكم الطولي الواحد تساوي على التوالي 42,5 مليون أوقية قديمة و 192,116 مليون أوقية قديمة.

- الصفقة رقم 2016/CMSEF/ONISPA/MPEM/21 مع شركة SOMEDIB SARL بمبلغ 65.106.774 أوقية قديمة لتوفير تجهيزات ومعدات صغيرة لمختبرات التحليل.

- الصفقة رقم 2016/CMSEF/ONISPA/MPEM/22 مع شركة SOMEDIB SARL بمبلغ 11.928.662 أوقية قديمة لتوفير آلات زجاجية لمختبرات التحليل.

- الصفقة رقم 2016/CMSEF/ONISPA/MPEM/23 مع شركة NOSOMACI SA بمبلغ 17.615.180 أوقية قديمة لتوفير محلات كيميائية.

- الصفقة رقم 2016/CMSEF/ONISPA/MPEM/24 مع شركة NOSOMACI SA بمبلغ 19.258.542 أوقية قديمة لتوفير وسط زراعي لتحاليل المختبرات.

لم تتمكن بعثة المحكمة من وجود المستندات التبريرية والوثائق المتعلقة بتنفيذ هذه الصفقات (أقسام التسديد أو تقارير المكاتب أو هيئات الرقابة، إلخ. ...). وعليه فإنها لا تستطيع الحكم على شرعية هذه الصفقات أو على تنفيذها.

غير أنها تنبه إلى أن بعثة من الاتحاد الأوروبي قامت بزيارات ميدانية لموقعي الكلم 28 وميناء تانيت بتاريخ 2016/12/15 ولاحظت أن الأشغال لم تنفذ بعد في ذلك التاريخ وهو ما سيؤدي حتما إلى تأخيرات كبيرة في الإنجاز النهائي لهذه الأشغال.

6 - تسيير حساب التحويل الخاص (ح ت خ)

في إطار "ميثاق الجودة" بين وزارة الصيد والاقتصاد البحري ووزارة المالية والاتحاد الأوروبي لوضع آلية للتصرف في اعتمادات دعم الميزانية القطاعي المقرر في اتفاقيات الشراكة في مجال الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي كان قد تقرر فتح حساب تحويل خاص مخصص لإيواء المبالغ المعنية.

وقد تم فتح هذا الحساب بموجب المرسوم رقم 2010/176 بتاريخ 2010/11/21 تحت عنوان "دعم الميزانية القطاعي للصيد" وتم اتخاذ المقرر رقم 2613/وم/وص ا ب بتاريخ 2010/11/21 من أجل تحديد إجراءات تسيير ومتابعة ورقابة العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة به.

وقد مكن فحص تسيير هذا الحساب من ملاحظة النقاط التالية:

- تنبه البعثة أولا أن رسائلها الموجهة للمديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية وللبنك المركزي الموريتاني للحصول على كشوفات هذا الحساب وحسابات إيداع إيرادات الصيد الأخرى لم تلق أي رد.
- تتساءل البعثة عن أسباب تجميد هذا الحساب الذي لم يسجل أية عملية منذ 2012/12/31 حيث كان رصيده دائنا بمبلغ 1.970.587.041,01 أوقية قديمة.
- تنص المادة 2 من المرسوم المذكور أعلاه على أن "هذا الحساب يسجل في الجانب الدائن الموارد القادمة من دعم الميزانية القطاعي (ABS) والراجعة إلى وزارة الصيد والاقتصاد البحري في إطار اتفاق الشراكة (APP) الموقع بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي"

إلا أن بعثة المحكمة لاحظت أن المبالغ الموجهة لهذا الحساب تم إيواؤها في حسابات انتظار وخاصة الحساب 4709.

- تنص المادة 5 من المرسوم المذكور أعلاه على أن "هذا الحساب يسجل في الجانب المدين الحوالات المالية المقابلة للنفقات المبرمجة من طرف الهيئة الإدارية في الوزارة المكلفة بالصيد وفقا لتخصيص الميزانية في قانون المالية وللمحاور ذات الأولوية في استيرراتيجية تنمية قطاع الصيد".

وخلافا لهذه الترتيبات لم تلاحظ بعثة المحكمة أي تسديد على هذا الحساب منذ 2012/12/31 مع أن نفقات معتبرة تم تنفيذها على المصادر الموجهة لهذا الحساب وتم إيواؤها في حسابات انتظار. ولم تكن هذه النفقات مقررة في الميزانية وقد تشكل بذلك نفقات خارج الميزانية. ويعطي الجدول التالي تفاصيل هذه النفقات.

الموضوع	المبلغ (أوقية قديمة)
قسط تسديد السفينة الدورية لإدارة الرقابة البحرية	748.881.520
قسط 2 تسديد السفينة الدورية لإدارة الرقابة البحرية	378.543.300
مهمة استلام السفينة الدورية لإدارة الرقابة البحرية وصالون سي فور	7.572.409
قسط 4 و 5 تسديد السفينة الدورية لإدارة الرقابة البحرية	1.629.858.720
تسبقة انطلاق رصيف الميناء	38.284.409
إعانات لمؤسسات الصيد	180.000.000
اللوازم (دعم القدرات)	19.940.721
قسط 6 تسديد السفينة الدورية لإدارة الرقابة البحرية	703.244.759
قسط 2 تسديد رصيف الميناء	64.712.824
مجموع نفقات حساب التحويل الخاص	3.771.038.661

وتجدر الإشارة إلى أن تسديدات أقساط السفينة الدورية لإدارة الرقابة البحرية الموجودة من بين المبالغ الواردة في هذا الجدول ناتجة عن صفقة بالتراضي لشراء هذه السفينة لم تتوصل بعثة المحكمة إلى ملفها.

- منذ إنشائه لم يشهد هذا الحساب أية تسوية من طرف البرلمان كما هو مقرر بترتيبات المادة 9 من المرسوم المذكور أعلاه.

7 - متابعة الملاحظات المكتشفة خلال الرقابات السابقة

قامت محكمة الحسابات خلال 2012 و 2013 بمهمتي رقابة لتسيير وزارة الصيد والاقتصاد البحري تم الكشف خلالهما عن ملاحظات من بينها غياب متابعة اتفاقية الشراكة وبروتوكول الاتفاق الموقعين بتاريخ 2010/06/07 مع شركة هوندونك الصينية.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى إنجاز مشاريع تنمية واستثمارية تتمثل أساسا فيما يلي:

- إنجاز برنامج استثماري بكلفة 100 مليون دولار أمريكي لإنشاء مصنع لتحويل المواد السمكية بطاقة معالجة سنوية تتراوح من 25.000 إلى 40.000 طن و وحدات إنتاج تقليدية وقارية وصناعية وستسوق منتجات المصنع أساسا إلى الأسواق الأوروبية والصين وشرق آسيا وسيقام هذا المصنع على مساحة تقدر ب 60.000 متر مربع (المادة الأولى من الاتفاقية).

- خلق ما بين 1000 إلى 2500 وظيفة مع مرتبة تدريجية للوظائف التي لا تتوفر في سوق العمل المحلي ويشغلها صينيون وذلك وفق جدول زمنية متفق عليها للتكوين وتحويل التكنولوجيا (المادة الثانية من الاتفاقية).

إنجاز الجزء الاستثماري المقرر على اليابسة في مرحلة واحدة وفي غضون 18 شهرا ويتكون أساسا من :

- تهيئة وبناء مرسى لتفريغ السفن التي ستزود مصنع تحويل المواد
- بناء مصنع التحويل المكون من :
- وحدتين لمعالجة منتجات الصيد
- وحدة صناعة الثلج بطاقة صناعية تصل الى 100 طن لليوم ووحدة تصنيع مسحوق السمك
- مستودع للتبريد بطاقة تخزين تصل 6.000 طن
- تركيب ورشة بناء وإصلاح زوارق الصيد التقليدية

خلق 2000 فرصة عمل على الأقل موزعة على النحو التالي :

الوظائف الصينية	الوظائف الموريتانية	القطاع
50	800	المصنع
105	230	سفن الاعماق
70	140	سفن الثور Chalutiers à boeufs
78	190	سفن
60	120	سفن شاطئية
20	600	زوارق تقليدية
383	2080	المجموع

ويلتزم الطرف الصيني بضمان التكوين المهني للموريتانيين الذين سيعملون معه ويتعهد بذلك بالعمل على المرتبة التدريجية للوظائف المشغولة من طرف الصينيين. . مساهمة الشركة الصينية على غرار نظيراتها الموريتانية بنسبة 0,1% من القيمة الخام لصادراتها كرسوم للتدريب من أجل دعم الوزارة في هذا المجال.

لم تحصل بعثة المحكمة خلال الفترة الرقابية المقام بها على أية وثائق متعلقة بمتابعة الالتزامات المقررة وفق الاتفاقيات المذكورة أعلاه مع الشركة الصينية هوندونك كما لم تلاحظ البعثة ورود أية تقارير أو مراسلات متعلقة بمراحل إنجاز هذا المشروع الوارد في نصوص الاتفاقيات وخاصة الوثائق المتعلقة ب :

- لائحة السفن الصينية التابعة لشركة هوندونك
- مستوى تنفيذ البنى التحتية المبرمجة على اليابسة (مصنع التحويل ووحدات الإنتاج ومستودع التبريد وورشنة البناء والإصلاح)
- لائحة اليد العاملة الوطنية في هذا المشروع
- المبالغ المستثمرة في المنطقة الخاصة بشركة هوندونك

إن هذه الوضعية الغامضة تبرهن على غياب متابعة صارمة لاستغلال الموارد الوطنية من طرف شركات أجنبية.

كما أنها لا تمكن أيضا من التأكد من أن القطاع يتوفر على المعلومات الكافية والوسائل الملائمة لإرغام هذه الشركات على احترام بنود الاتفاقيات التي تربطها بالدولة الموريتانية.

الفصل 2: المجموعات المحلية

تقديم

تم إنشاء بلديات نواكشوط بموجب المرسوم رقم 2001/070/وأ بتاريخ 2001/06/28 المنشئ لتسع بلديات بدل ومكان بلدية نواكشوط.

وحسب ترتيبات المادة الأولى من الأمر القانوني رقم 87-289 بتاريخ 1987/10/20 الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86-134 بتاريخ 1986/08/13 المنشئ للبلديات والمعدل بالأمر القانوني رقم 90.025 بتاريخ 1990/10/29 وبالقانون رقم 93.31 بتاريخ 1993/07/18 وبالقانون رقم 020/98 بتاريخ 1998/12/14 وبالقانون رقم 2001.27 بتاريخ 2001/02/07 تعرف البلدية مثل كل البلديات على أنها "مجموعة ترابية خاضعة للقانون العام ولديها شخصية معنوية واستقلالية مالية. ومن أجل ممارسة الاختصاصات التي خولها لها القانون تتوفر على ميزانية وعمال ومجال خاص"

وتتص المادة 2 من نفس الأمر القانوني على أن البلدية "مكلفة بتسيير المصالح البلدية وتضمن المرافق العمومية التي تستجيب لحاجيات الساكنة المحلية والتي لا تدخل بطبيعتها أو بأهميتها في اختصاصات الدولة (الشبكة الطرقية المحلية، صيانة وتجهيز المباني المدرسية في التعليم الأساسي، المستوصفات والمراكز الصحية وحماية الأمومة والطفولة، النظافة، إزالة القمامة المنزلية، إلخ. ...)

ويقدم عدد عمال البلديات في الجدول التالي.

عدد العمال	البلدية
87	عرفات
60	دار النعيم
80	الميناء
64	لكصر
61	الرياض
77	السبخة
167	تفرغ زينة
86	توجنين
36	تيارت

وبلغت الميزانيات المنجزة للبلديات خلال سنة 2017 ما يلي من الأوقية القديمة :

النفقات	الإيرادات	البلدية
407.053.688	400.220.497	تفرغ زينة
107.067.622	107.313.128	تيارت
109.094.519	113.589.359	لكصر
206.635.245	215.133.274	السبخة
180.423.183	247.055.387	الميناء
316.659.458	377.869.955	عرفات
93.897.486	69.320.226	دار النعيم
137.212.914	136.818.925	الرياض
275.124.878	275.124.878	توجنين

يقدم هذا التقرير أهم الملاحظات والنواقص التي أظهرتها المهام الرقابية على مستوى إيرادات ونفقات البلديات وكذلك على مستوى تسيير مواردها البشرية وإنجاز مهامها.

القسم 1: بلدية تفرغ زينة

أ - نظام الرقابة الداخلية للإيرادات البلدية

تطبع نظام الرقابة الداخلية لبلدية تفرغ زينة بعض نقاط الضعف البين تتعلق أساسا بتحصيل إيرادات البلدية. حيث يتضمن تحصيل إيرادات البلدية حاليًا مخاطر كبرى للاحتيال للأسباب التالية:

- لا توفر طباعة القيم الجامدة الضمانات اللازمة من حيث التتبع حيث يتم إعدادها بشكل عام لدى مورد واحد دون منافسة (المطابع المضيئة، انظر الحوالة 2017/384/417/419/418/371)، ودون إشراك المحصل البلدي؛
- يستلم المسير الرئيسي للبلدية مباشرة طلبات القيم الجامدة (انظر الحوالات 2017/384/417/419/418/371) ويشرع في استخدامها قبل أي مشاركة من

قبل المحصلّ المكلف بموجب نظام المحاسبة العمومية بمسك محاسبة القيم الجامدة (المقرر رقم 288 / و.م. بتاريخ 16 يونيو 1998)؛

- ترسل مصلحة التحصيل بصفة متأخرة الكميات المطلوبة من القيم الجامدة التي لم يتم البدء بها بعد من قبل المسير إلى المحصلّ البلدي. فلم يتم تسليم الطلبة الأولى من الطوابع المقام بها في عام 2017 بتاريخ 2017/1/2 إلى المحصلّ إلا بعد حوالي 3 أشهر. بقيت القيم الجامدة المطلوبة لعام 2018 لدى مصلحة التحصيل حتى 15 مايو 2018 (تاريخ مغادرة بعثة محكمة الحسابات). يقوم المسير باستخدامها منذ بداية العام في خرق لنظام صناديق الإيرادات للمجموعات المحلية.

في هذه الظروف، ليس هناك ما يضمن تطابق كميات القيم المطلوبة وتلك التي يتم تسليمها فعلا إلى المحصلّ البلدي وليس هناك ما يمنع المصالح المكلفة بالتحصيل من جمع إيرادات موازية لا يمكن تتبعها في حسابات المحصلّ البلدي.

إذا كان مشروع التعداد الضريبي الذي وضعت البلدية في عام 2017 قد قلل من خطر الاحتيال من قبل محصلي الرسوم البلدية، فستظل هذه المخاطر موجودة دائماً على مستوى مصلحة التحصيل وخصوصاً صندوق الإيرادات.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن البلدية حصلت كهدية من رجل أعمال على جهاز من نوع Kyocera taskalfa قادر على طباعة الطوابع المستخدمة من قبل البلدية في التحصيل، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعقيد تتبع القيم الجامدة والإيرادات البلدية.

بالإضافة إلى عوامل الخطر الموضحة أعلاه، توجد العوامل التالية التي لا تقل خطورة:

- لا يتم أبداً ختم حسابات صندوق الإيرادات في 31 ديسمبر من كل عام على النحو المنصوص عليه في المادة 11 من المقرر رقم 288 / و م الصادر بتاريخ 16 يونيو 1998 القاضي بتنظيم صناديق إيرادات الجماعات المحلية؛

- لا يزال المسير يحتفظ بقسائم القيم الجامدة لعامي 2015 و 2016 والتي لم يتم فقدها أو حرقها. تجدر الإشارة إلى أن دليل التسيير البلدي لعام 2013 ينص على أنه في

نهاية فترة التحصيل، يقوم المسير بدفع الأموال وإرجاع الأوصال والطوابع غير المباعة وإتمام الكشوف المحاسبية للطوابع والأوصال؛

- لم يخضع صندوق الإيرادات قط للتدقيق المفاجئ من المحصلين البلديين المتعاقبين على البلدية خلافاً لما هو منصوص عليه في اللوائح، لا سيما المادة 14 من المقرر رقم 288 / و م الصادر بتاريخ 16 يونيو 1998 القاضي بتنظيم صناديق إيرادات الجماعات المحلية؛

- يتولى مسؤولية صندوق الإيرادات نفس المسير منذ أكثر من عشر سنوات، ولا يزال يزاوول وظيفته رغم إحالته إلى التقاعد؛

- لا يتم دفع الإيرادات من قبل المسير إلى المحصل البلدي بصفة منتظمة ولا يحترم الحد الأقصى للدفع المحدد بـ 500.000 أوقية قديمة (المادة 27 من المقرر رقم 288 / و م الصادر بتاريخ 16 يونيو 1998 القاضي بتنظيم صناديق إيرادات الجماعات المحلية)؛

- ضياع قسائم لوحات الطوابع المستخدمة في تحصيل الرسوم البلدية لعام 2016؛

- تمت عملية حرق القيم الجامدة غير المستخدمة أو المستخدمة جزئياً في عامي 2015 و 2016 من قبل البلدية بتاريخ 2017/7/4 في ظروف غير شفافة؛

- يشير المحضر الملخص للحرق إلى أن القيم الجامدة التي تم إتلافها بلغت 28.172.900 أوقية قديمة في عام 2015 و 235.445.000 أوقية قديمة في عام 2016. لم يتم إكمال المحضر بعناصر تمكن من تحديد دقيق للطوابع المتلفة (الأرقام التسلسلية على سبيل المثال). كما أن عمليات الحرق هذه لم تتجنب قسائم الدفاتر ولوحات الطوابع المستخدمة جزئياً. هذا التصرف جعل من الصعب تدقيق صندوق الإيرادات للسنوات المالية المعنية؛

- لم يتم العثور على عقد التنازل الأخير الموقع بين البلدية والجزارين في سوق "لحموم"، وبالتالي لا يمكن التأكد من حقيقة العلاقة التعاقدية بين البلدية والجزارين.

ب - رقابة الإيرادات

1- التقليل من قيمة إيجار سوق "كرش البطرون"

تقوم بلدية تفرغ زينة بتأجير جزء من سوق العاصمة المعروف باسم "كرش البطرون" للتجار بموجب عقود فردية موقعة بين العمدة والمعنيين. الإيجارات المطبقة هي 35000 للمتاجر R و 20000 أوقية قديمة للمتاجر E.

تقلل العقود المبرمة مع الأفراد بشكل صارخ من قيمة استئجار المتاجر وتسبب بالتالي ضرراً مالياً للبلدية. وقد مكّنت الزيارة التي قامت بها بعثة المحكمة إلى سوق "كرش البطرون" من تقديم الملاحظتين التاليتين:

- يتم تأجير ما لا يقل عن 5/4 من المتاجر موضوع عقود البلدية من الباطن؛
 - تبلغ الإيجارات الشهرية التي يدفعها المستأجرون من الباطن 100.000 أوقية قديمة في المتوسط بالنسبة للدكاكين E و 150.000 أوقية قديمة بالنسبة للمتاجر R.
- بناءً على هذه المعلومات، يقدم الجدول التالي تقديراً للخسارة السنوية للبلدية (المبالغ بالأوقية القديمة)

المتاجر	العدد	الإيجار التعاقدى	الإيجار المحتمل	الخسارة للمتجر الواحد	الخسارة الشهرية
E	117	20.000	100.000	80.000	9.360.000
R	131	35.000	150.000	115.000	15.065.000
المجموع			الخسارة السنوية = 293.100.000		24.425.000

وهكذا سببت هذا الوضعية ضرراً مالياً للبلدية والتي كان من الممكن أن تعبئ المزيد من الموارد لتحسين تدخلاتها في التنمية الاقتصادية المحلية وتنفيذ خطتها للتنمية المحلية للفترة 2013-2017، والتي بقيت حبراً على ورق.

تتعارض ممارسات الإيجار من الباطن التي تتسامح معها البلدية مع شروط عقود الإيجار التي تنص بوضوح على أن العقود شخصية تماماً وأن أيًا من عمليات الإيجار من الباطن أو التنازل ولو بالمجان محظورة (المادة 2 من العقد 152 باسم رقية مصطفى سيد أحمد). لا تحترم السيدة عمدة البلدية هذا البند أيضاً وتسمح غالباً بتنازلات مجانية بين المستأجرين.

ج - النفقات البلدية

1- غياب اللجوء إلى المنافسة

لا تلجأ بلدية تفرغ زينة إلى المنافسة إلا نادرا. حيث تتم مشترياتها في معظم الأحيان دون تعبير مكتوب عن الاحتياجات. وتقدم الطلبيات موضوع الحوالات التالية أمثلة على عدم اللجوء إلى المنافسة (المبالغ بالأوقية القديمة):

الوالة	تاريخ الحوالة	الموردون	المبلغ	الاقتطاعات
406	27/10/2017	أفضل الحلول المعلوماتية	214 020,00	35055
339	30/12/2017	مؤسسة CME	216 340,00	35435
405	27/10/2017	أفضل الحلول المعلوماتية	232 000,00	38000
402	27/10/2017	أفضل الحلول المعلوماتية	236 640,00	38760
341	30/12/2017	مؤسسة CME	242 700,00	
340	30/12/2017	مؤسسة CME	297 540,00	48735
455	31/12/2017	مؤسسة CME	323 640,00	53010

وفي حالة احتواء الحوالة على ثلاثة عروض أسعار تنافسية، تكون المنافسة شكلية فقط لأنه في الغالب الأعم يتقدم لها نفس الموردين.

ويحتكر مورّدون آخرون تقريبا الطلبيات في بعض الميادين مثل السالك مسعود (قطع الغيار) ، والمطابع المضيفة (طباعة القيم الجامدة)، والشيخ سيداتي (الخدمات الصوتية)، إلخ.

تعتبر حالة الشيخ سيداتي مشكلة من حيث أنه مرتبط مع البلدية بعقد لتقديم الخدمات (اكتتاب مقّع) ويلعب في نفس الوقت دور مورد للبلدية. وصلت أرقام أعماله مع البلدية في عام 2017 إلى 2.330.200 أوقية قديمة.

يتعارض عدم اللجوء إلى المنافسة مع أحكام المادة 27 من القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتعلق بمدونة الصفقات العمومية، الفقرة 5.

2- تعويضات مهام بدون إذن مهمة

لا يتم عادة دعم تعويضات المهمة الممنوحة من طرف بلدية تفرغ زينة بالمستندات التبريرية اللازمة كما هو منصوص عليه في مدونة الوثائق التبريرية الخاصة بنفقات السلطات المحلية والتي تنص على إذن مهمة موقع من العمدة ومؤشر عليه من الرقابة المالية وتؤشر عليه عند الوصول والمغادرة السلطة المستقبلية أو المنظمة المضيفة. وباستثناء أدون المهمة، لا تتضمن ملفات نفقات تعويضات المهمة تقارير المهمة.

3- منح علاوات غير شرعية للمسؤولين المنتخبين

حسب المادة 45 من الأمر القانوني رقم 87-289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987، المعدل، المنشئ للبلديات " للمجلس البلدي أن يمنح العمدة ومساعديه الذين يمارسون وظائفهم في كامل وقتهم علاوة وظيفة وذلك في حدود مبالغ يحددها مقرر من وزير الداخلية. يمنح العمدة علاوة تمثيل يحدد في نفس الشروط".

وتجاهلا لهذه الأحكام، يتقاضى بعض منتخبي البلدية تعويضًا غير شرعي وفقًا للبيانات الواردة في الجدول التالي (المبالغ بالأوقية القديمة):

طبيعة العلاوة	المستفيد	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي	على مدى 3 سنوات
علاوة الوظيفة	النائب الخامس للعمدة، استاذ جامعي	90 000	1 080 000	3 240 000
علاوة الوظيفة	النائب الأول للعمدة، استشاري ومدير مكتب دراسات	90 000	1 080 000	3 240 000
علاوة الوظيفة	عمدة، مكلفة بمهمة في الوزارة الأولى	150 000	1 800 000	5 400 000
المجموع		330 000	3 960 000	11 880 000

لم يتفرغ أي من المنتخبين المستفيدين بدوام كامل لمهامه في البلدية. تجدر الإشارة إلى أن السيدة العمدة تجمع علاوة الوظيفة في البلدية مع العلاوات المرتبطة بمنصبها كمكلفة بمهمة في الوزارة الأولى.

ومن ناحية أخرى، تسدد بعض هذه العلاوات، وخاصة علاوات العمدة، نقدًا من صندوق محصلية تفرغ زينة، وذلك خرقًا لترتيبات المرسوم رقم 02-2000 بتاريخ 5 يناير 2000 الذي يفرض تسديد نفقات الدولة والأشخاص الاعتباريين الآخرين للقانون العام بتحويل المصرفي.

4- منح مزايا غير مشروعة لمحصلي البلدية

وفقاً للنظم المعمول بها على وجه الخصوص المقرر رقم 132 و.م./و.د.ب.م/ 2014، يستفيد محصلو البلدية من علاوة تسيير يتم تحديدها بالنظر إلى الإيرادات العادية المدرجة في الميزانية الأصلية للبلدية.

بالإضافة إلى هذه العلاوة المحددة بمقتضى النظم، منحت بلدية تفرغ زينة لمحصليها الإثنتين امتيازات غير مشروعة وذلك حسب توضيحات الجدول التالي (المبالغ بالأوقية القديمة):

المزايا	المستفيد	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي	على مدى 3 سنوات
علاوة المخاطرة والوظيفة	الحسين محمد	40.000	480.000	1.440.000
علاوة المخاطرة والوظيفة	عيني فيها صال	40.000	480.000	1.440.000
مساعدة اجتماعية (حوالة) (2015/187)	عيني فيها صال			300.000
مساعدة اجتماعية من أجل إصلاح سيارة (حوالة) (2017/264)	الحسين محمد			620.000
مساعدة اجتماعية (حوالة) (2017/126)	الحسين محمد			140.000
المجموع				3.940.000

5- منح غير مشروع لتعويض التأثيث للأمين العام للبلدية

وفقاً للمقرر رقم 151 /و.د.ل/و.م.و.ا.و.م. بتاريخ 6 فبراير 2017، يستفيد الأمناء العامون للبلديات من علاوة شهرية يتم تحديدها على أساس إيرادات التسيير المحققة في آخر حساب إداري معروف.

بالإضافة إلى هذه العلاوة المقررة لصالح الأمين العام للبلدية والمحددة بـ 200.000 أوقية قديمة، منحت البلدية لهذا الأخير تعويض تأثيث غير مشروع بمبلغ 600.000 أوقية قديمة (الحوالة 2016/499).

6- غياب معايير موضوعية في منح المساعدة الاجتماعية

لا تخضع المساعدة الاجتماعية التي تمنحها البلدية لمعايير موضوعية وشفافة وغالبًا ما تفتقر إلى التبريرات اللازمة.

في الواقع، تنص مدونة الوثائق التبريرية الخاصة بنفقات الجماعات المحلية على أن تكون نفقات العمل الاجتماعي، لكي تكون شرعية، مدعومة بالوثائق التالية:

- مداولات المجلس البلدي الذي يحدد معايير العوز ؛
- قرار بالمساعدة الفردية موقع من طرف العمدة؛
- مقرر الإعانة موقع من طرف العمدة أو الرئيس ؛
- المبلغ المنصوص عليه في ملحق الميزانية ؛
- مداولة الهيئة المداولة (المجلس البلدي أو المجموعاتي) التي ترخص دفع الإعانات.

وفقا لدليل تسيير البلدية، يتم منح الإعانات والمساعدات بإصدار مقرر منح يتضمن البند المالي واسم المستفيد والمبلغ والمسوغ. وتُمنح الإعانات حصريًا للمستفيدين الذين تُلحق قائمة بأسمائه موجوبا بميزانية "وضعية الإعانات المقررة". ويجب تقديم المساعدة الاجتماعية طبقا لنظام المساعدة الاجتماعية المعتمد من طرف المجلس البلدي.

لا يقتصر العمل الاجتماعي للبلدية على المقيمين في البلدية وإنما يمتد إلى غير المقيمين في بلدية تفرغ زينة كما هو مبين في الجدول التالي المأخوذ من عينة من عشرة ملفات للمساعدة الاجتماعية التي راقبتها بعثة المحكمة.

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الإقامة	قادم من
لويابة محفوظ	1958	عرفات	باسكنو
محمد سالم محمد اليدالي	1979	دار النعيم	دار النعيم
اعل الشيخ	1978	لكصر	لكصر
مسعود ولد بوي	1958	كيفة	كيفة
سيدي محمد	1930	غير محدد	لكصر

7-منح دعم للعلاج في الخارج دون أساس طبي:

تقدم بلدية تفرغ زينة الدعم للرعاية الصحية في الخارج دون الحصول على إذن من المجلس البلدي وفي غياب ملفات طبية يمكن أن تثبت الحالة الصحية للمستفيدين .يوفر الجدول التالي الحالات التي توضح هذه الممارسة (المبالغ بالأوقية القديمة):

المبلغ	الموضوع	المستفيد	الحوالة
166.130	وثيقة سفر - دعم لرفع طبي إلى تونس	طفل حسن اعبيدو	374/2015
280.000	وثيقة سفر - دعم لرفع طبي	السيدة أم كلثوم ابراهيم خليفة	203/2015
137.000	دعم لرفع طبي	السيد ولد السيد	70/2015
386.000	دعم لرفع طبي	لالة منت سيدي يعرف	304/2015
330.140	دعم لرفع طبي إلى الجزائر	طفل الشيخ سعد بوه	299/2015
180.500	دعم لرفع طبي إلى فرنسا	عثمان سيبي	296/2015
184.406	دعم لرفع طبي	محمد سالم هنون	367/2015
330.000	دعم لرفع طبي	لالة منت سيدي يعرف	42/2016
181.210	دعم لرفع طبي	محمد سالم هنون	490/2016
319.790	دعم لرفع طبي	احميدنا الشيخ عبد الله	353/2017
340.300	دعم لرفع طبي إلى فرنسا	النية	245/2017
2.835.476			

8-المحابة في منح المساعدة الاجتماعية للعاملين

تُعطى الأفضلية بصفة واضحة في منح البلدية للمساعدة الاجتماعية للأطر والدائرة القريبة من العمدة (رؤساء المصالح والمستشارين، إلخ) على حساب العمال والحرفيين وغيرهم من عمال الدعم. وغالبًا ما تفتقر هذه المساعدات إلى مبررات كافية، خاصة في جانبها الصحي بالخارج (إذن بمهمة، الملخص الطبي، إلخ...). يعطي الجدول التالي بعض الحالات التي توضح هذه الممارسة:

الحوالة	الموضوع	المبلغ (الأوقية القديمة)	المستفيد	الوظيفة
214/2017	وثيقة سفر الكان	275.000	ساخانوخو شيخنا	مصور البلدية
298/2015	وثيقة سفر - رفع طبي	200.000	السيدة خديجة منت الشيخ	مستشار بلدي سابق
6/2015	وثيقة سفر - رفع طبي ودعم اجتماعي	486.860	سيدي حمو مولاي إدريس	رئيس المصلحة الإدارية والمالية
490/2015	دعم لرفع طبي	209.860	سيدي حمو مولاي إدريس	رئيس المصلحة الإدارية والمالية
303/2015	دعم لرفع طبي	200.000	عبد الله كمر	مستشار بلدي

9-تسيير غير شرعي للعمال

توظف بلدية تفرغ زينة تحت مسميات مختلفة مجموعة زائدة من العمال مكونة على النحو التالي:

الصف	العدد	كتلة الأجور السنوية (الأوقية القديمة)
عمال دائمون	70 وحدة	65 810 520
عمال غير دائمين	34 وحدة	36 599 040
عمال مقدمو الخدمات	60 وحدة	46 400 000

لم يحترم الاكتتاب الذي قامت به البلدية الإجراءات المقررة في دليل تسيير البلدية 2013 التي تنص على أن يتم تعيين وكلاء البلدية بقرار من العمدة بناءً على اقتراح من لجنة تحكيم مكونة من المسؤول عن المصلحة المستخدمة ومسؤول العمال ويرأسها الأمين العام أو العمدة نفسه. يصبح قرار التعيين نافذاً بعد 10 أيام من إحالته إلى سلطة الوصاية ما لم يصدر اعتراض خلال تلك الفترة.

لا تتدخل في اكتتاب العمال غير الدائمين لجنة التحكيم المذكورة أعلاه ولا يخضع لمصادقة سلطة الوصاية.

أما الأشخاص المسدون للخدمات فهم عمال مكنتون بصفة مقنعة بحيث لا يمكن وصفهم لا بالدائمين ولا بالمؤقتين مع وجود خصائصهم (عقد قابل للتجديد عن طريق التجديد الضمني، راتب شهري بغض النظر عن الخدمات المقدمة إلى البلدية)

وسبق أن حذرت وزارة الوظيفة العمومية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والسلطات المحلية من الممارسات التي تنتهك قواعد الاكتتاب ولا تحترم قانون الشغل.

بالإضافة إلى العناصر الموضحة أعلاه وفي انتهاك لترتيبات المرسوم رقم 75-055 الصادر بتاريخ 21 فبراير 1975 المتعلق بالوكلاء المساعدين للدولة والمجموعات المحلية والمؤسسات العمومية، احتفظت بلدية تفرغ زينة بخدمات خمسة متقاعدين مقابل أجر سنوي إجمالي قدره 4.800.000 أوقية قديمة.

10- ضعف الاستثمار في البنية التحتية البلدية

يتم صرف ميزانية البلدية بشكل أساسي من خلال نفقات الموظفين والمساعدة الاجتماعية للمعوزين وللعمال والإعانات المقدمة للجمعيات ذات الطبيعة المختلفة، الرياضية أو الثقافية أو البيئية، إلخ.

لا يتم، ولو جزئياً، تنفيذ الأهداف الاستثمارية الواردة في مخطط التنمية البلدي للسنوات 2013-2017 المتعلقة بالتربية والزراعة والتزويد بشبكات المياه والطرق والطاقة والنقل والاستصلاح. لا تنعكس خطة الاستثمار ذات الأولوية للبلدية في توقعات الميزانية.

تعتبر استثمارات البنية التحتية البلدية التي أنجزتها بلدية تفرغ زينة للسنوات 2015 و 2016 و 2017 ضعيفة أو منعدمة، كما يتضح من معدلات تنفيذ فصول الميزانية المخصصة للاستثمار (المبالغ بالأوقية القديمة):

		2015	
معدل التنفيذ	التسديد	الاعتمادات المفتوحة	الفصل 22 - الأصول الثابتة
18%	22 760 134	124 865 425	
91%	12 385 135	13 622 387	الفصل 23 - التأهيل والإصلاحات الكبرى
25%	35 145 269	138 487 812	المجموع
		2016	
معدل التنفيذ	التسديد	الاعتمادات المفتوحة	الفصل 22 - الأصول الثابتة
10%	10 983 368	110 271 325	
6%	2 059 116	35 622 387	الفصل 23 - التأهيل والإصلاحات الكبرى
9%	13 042 484	145 893 712	المجموع

معدل التنفيذ	التسديد	الإعتمادات المفتوحة	2017
27%	20 754 099	76 913 396	الفصل 22 - الأصول الثابتة
24%	4 789 156	19 800 000	الفصل 23 - التأهيل والإصلاحات الكبرى
100%	290 354	290 354	المجموع
26%	25 543 255	96 713 396	المجموع

وعليه، فإن نسبة تنفيذ الاستثمار لم يتجاوز 25 % على مدى السنوات المالية الثلاثة، وكانت زهيدة سنة 2016 (9%).

تستحوذ أعمال الصيانة والإصلاحات المنفذة على معدات قديمة أو حتى عاطلة على اعتمادات الاستثمار (الفصل 23). ويظهر تنفيذ بند الأصول الثابتة ضعيفا، أي 18% و10% و27% للسنوات، على التوالي 2015 و2016 و2017.

يؤدي هذا الوضع إلى إفقار البلدية التي لم تشهد أصولها الإنتاجية أي نمو خلال السنوات المراقبة.

كما تتعارض أيضا هذا الوضعية مع التوجيهات الواردة في المادة 2 من الأمر القانوني المذكور أعلاه الذي يعهد للبلديات، من بين أمور أخرى، بتشييد المباني المدرسية للتعليم الأساسي، وبناء مستوصفات ومراكز حماية الأمومة والطفولة، والتزويد بالمياه والإنارة العامة.

القسم 2: بلدية الكصر

أ- ملاحظات حول الإيرادات

1 - مسطرة غير شرعية لإصدار وجباية سندات التحصيل البلدية

خلافًا للمسطرة العادية يتم إصدار سندات التحصيل لتسوية الإيرادات التي تم إنجازها فعلا من طرف محصلي البلدية ودفعها لدى المحصل البلدي خلال فترة معينة (عادة أسبوع أو شهر). وتستدعي هذه المسطرة الملاحظات التالية:

- المسطرة غير شرعية بالنظر إلى المادة 217 من الأمر القانوني رقم 89-012 بتاريخ 1989/01/23 المتضمن للنظام العام للمحاسبة العمومية التي تنص على أن

"الأمر بالصرف يصدر أوامر الإيراد بهدف ضمان جباية مستحقات البلدية وبلغها للمحاسبين العموميين المكلفين بالجباية".

- لا تمكن المسطرة من التكفل بكل الإيرادات البلدية المقررة في الميزانية من أجل التأكد من أن المحصل البلدي قام بكل التحريات اللازمة لجبايتها.
- تخفي المسطرة بواقى التحصيل التي يمكن حجمها من تقييم جهود الجباية المقام بها من طرف المحصل البلدي وتبرئ بذلك ذمة مسئولية هذا الأخير الشخصية والمالية في مجال الإيرادات.
- لا يخضع المحصلون الذين تقع عملية الجباية على كاهلهم لأي نوع من الضمان خلافا لترتيبات المادة 6 من المقرر 165 بتاريخ 1993/12/12 المتعلق بصناديق سلف وإيرادات الهيئات العمومية التي تنص على أنه "قبل مباشرة مهامه يلزم على المحصل أن يشكل ضمانا". كما أنهم غير معينين "بموافقة من المحاسب العمومي" كما تنص على ذلك المادة 5 في فقرتها الأخيرة من نفس المقرر.
- وأخيرا يمكن لهذه المسطرة أن تنتشر على وجود نظام جباية سري بين العمدة والمحصلين غير معلن أو غير مدفوع للمحصل البلدي وليس لدى هذا الأخير أية وسيلة للتأكد من وجود مثل هذا النظام.

2 - ضعف في تحصيل الإيرادات

لقد كان تحصيل إيرادات بلدية لكصر ضعيفا خلال السنوات المراقبة حيث زاد بالكاد إجمالا على 50 % من التقديرات كما يوضح ذلك الجدول التالي.

السنة	التقديرات	التحصيل	النسبة
2015	167.562.327	119.022.204	71,03%
2016	263.986.221	120.980.738	45,83%
2017	212.941.426	113.589.359	53,34%
النسبة الإجمالية خلال الفترة			54,86%

وهذه الوضعية ناتجة من بين أمور أخرى النواقص الملاحظة على مستوى مسطرة جباية الإيرادات التي تقوم أساسا على المحصلين ولا تشترك المحصل البلدي الذي يفترض أنه

القادر وحده على القيام بجميع التحريات اللازمة للجباية حتى يتفادى تعريض مسؤوليته الشخصية والمالية.

3 - ضعف في القدرة على تعبئة موارد البلدية

تتألف أملاك البلدية من سوقين وعنبر .

1.3 - الأسواق

1.1.3 - سوق المحطة الطرقية

يتكون هذا السوق من 30 حانوتا مؤجرا بمعدل سعر قدره 12.000 أوقية قديمة للشهر أي ما يعادل 4.320.000 أوقية قديمة للسنة في حين أن معدل قيمتها السوقية في المنطقة يقدر بمبلغ 30.000 قديمة للشهر وهو ما قد تنتج عنه خسارة سنوية للبلدية تقدر بمبلغ 6.480.000 أوقية قديمة.

2.1.3 - سوق بداه

يتكون هذا السوق من 58 حانوتا مؤجرا ولكنها موضوع نزاع قديم بين البلدية والتجار الذين يعتبرون أنهم بنوا هذه الحوانيت منذ السبعينيات وبالتالي تعود ملكيتها إليهم في حين أن البلدية تعتبر أن هذه الحوانيت مبنية على مجالها العمومي وأن التجار لا يملكون أي سند عقاري على ملكيتها.

ولم تقم البلدية بأية إجراءات لحل هذا النزاع مع التجار وأدت هذه الوضعية إلى أن إيرادات هذا السوق ظلت محدودة حيث لم تتجاوز شهريا مبلغ 200.000 أوقية قديمة أي مبلغ 2.400.000 أوقية قديمة للسنة.

2.3 - العنبر

أبرمت بلدية لكصر عقد إيجار لهذا العنبر مع السيد انتاجو ولد اعبيدو يدفع بموجبه للبلدية شهريا مبلغ 25.000 أوقية قديمة أي 300.000 أوقية قديمة للسنة.

وقد لاحظت بعثة المحكمة خلال تحرياتها على الميدان أن العنبر يدر على صاحب العقد دخلا شهريا يقدر بمبلغ 200.000 أوقية قديمة أي 2.400.000 أوقية قديمة للسنة وهو ما تنتج عنه خسارة سنوية للبلدية تساوي 2.100.000 أوقية قديمة.

ب - ملاحظات حول النفقات

خلال فحصها لصرف نفقات بلدية لكصر لاحظت بعثة المحكمة بعض الخروقات والاختلالات من أهمها ما يلي :

1 - صيانة وإصلاح غير شرعيين للسيارات

لاحظت بعثة المحكمة أن بلدية لكصر قامت بصرف نفقات صيانة وإصلاح لسيارات لا تنتمي لحظيرة سياراتها. وتتعلق هذا النفقات بسيارة من نوع تويوتا آفينسيس تحمل الرقم 7686AS00 بمبلغ 268.500 أوقية قديمة وبسيارة أخرى من نوع مرسدس الكانص تحمل الرقم 0747AG00 بمبلغ 188.000 أوقية قديمة (انظر الحوالة رقم 15/129 بتاريخ 2015/07/09 والحوالة رقم 15/290 بتاريخ 2015/12/16).

إضافة إلى ذلك توجد سيارة متهالكة من نوع نيسان 4X4 ولا تزال تستهلك نفقات متكررة لإصلاحها وصيانتها (انظر الحوالة رقم 16/106 بتاريخ 2016/06/29 لشراء محرك بمبلغ 1.207.000 أوقية قديمة والحوالة رقم 16/233 بتاريخ 2016/12/20 لإصلاحات متفرقة بمبلغ 376.362 أوقية قديمة).

2 - وجود متأخرات معتبرة

توجد على البلدية متأخرات للتسديد كبيرة بمبلغ 9.416.017 أوقية قديمة على مستوى المقرر من بينها 5.162.937 أوقية قديمة للشركة الموريتانية للكهرباء و 4.253.080 أوقية قديمة للشركة الوطنية للمياه زيادة على مبلغ 22.434.417 أوقية قديمة على مستوى دار البلدية. وزيادة على طابعها المالي المضر فإن هذه الوضعية قد تعرض البلدية لنزاعات قد تكون مكلفة مع هاتين الشركتين ولقطع الكهرباء والماء عنها.

ومع وجود هذه المتأخرات فإن البلدية لا تسدد الاشتراكات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وللصندوق الوطني للتأمين الصحي وهو ما يعرضها لعقوبات وغرامات ويعرض العمال لحرمانهم من الخدمات الاجتماعية (المخصصات الأسرية وخدمات طب العمال والتأمين الصحي إلخ. ...)

3 - مبلغ غير شرعي لعلاوات الحضور

قامت البلدية بتسديد علاوات الحضور لأعضاء المجلس البلدي خلال سنة 2015 والبالغة إجمالاً 240.000 أوقية قديمة أي بمبلغ 12.000 أوقية قديمة لكل عضو. إلا أن المقرر رقم 3842/و د ل م بتاريخ 2008/09/11 المحدد للعلاوات وللامتيازات الممكن منحها للعمد ومساعدتهم يحدد علاوات الحضور حسب مستوى الإيرادات المحصلة المرصودة في آخر حساب إداري معروف. وبالنسبة لسنة 2015 فإن العلاوات كان ينبغي أن تحدد حسب الإيرادات المحصلة سنة 2014 والبالغة 68.582.525 أوقية قديمة والتي يقابلها مبلغ 8.000 أوقية قديمة بدل 12.000 أوقية قديمة.

القسم 3: بلدية السبخة

أ - ملاحظات حول الإيرادات

1 - مسطرة غير شرعية لإصدار وجباية سندات التحصيل البلدية

خلافًا للمسطرة العادية يتم إصدار سندات التحصيل لتسوية الإيرادات التي تم إنجازها فعلاً من طرف محصلي البلدية ودفعها لدى المحصل البلدي خلال فترة معينة (عادة أسبوع أو شهر). وتستدعي هذه المسطرة الملاحظات التالية :

- المسطرة غير شرعية بالنظر إلى المادة 217 من الأمر القانوني رقم 89-012 بتاريخ 1989/01/23 المتضمن للنظام الأساسي للمحاسبة العمومية التي تنص على أن "الأمر بالصرف يصدر وأمر الإيراد بهدف ضمان جباية مستحقات البلدية ويبلغها للمحاسبين العموميين المكلفين بالجباية".
- لا تمكن المسطرة من التكفل بكل الإيرادات البلدية المقررة في الميزانية من أجل التأكد من أن المحصل البلدي قام بكل التحريات اللازمة لجبايتها.
- تخفي المسطرة بواقى التحصيل التي يمكن حجمها من تقييم جهود الجباية المقام بها من طرف المحصل البلدي وتبرئ بذلك ذمة مسئولية هذا الأخير الشخصية والمالية في مجال الإيرادات.

- لا يخضع المحصلون الذين تقع عملية الجباية على كاهلهم لأي نوع من الضمان خلافا لترتيبات المادة 6 من المقرر 165 بتاريخ 1993/12/12 المتعلق بصناديق سلف وإيرادات الهيئات العمومية التي تنص على أنه "قبل مباشرة مهامه يلزم على المحصل أن يشكل ضمانا". كما أنهم غير معينين "بموافقة من المحاسب العمومي" كما تنص على ذلك المادة 5 في فقرتها الأخيرة من نفس المقرر.
- وأخيرا يمكن لهذه المسطرة أن تنتشر على وجود نظام جباية سري بين العمدة والمحصلين غير معلن أو غير مدفوع للمحصل البلدي وليس لدى هذا الأخير أية وسيلة للتأكد من وجود مثل هذا النظام.

2 - ضعف في تحصيل الإيرادات

لقد كان تحصيل إيرادات بلدية السبخة ضعيفا خلال السنوات المراقبة كما يوضح ذلك الجدول التالي الأرقام بالأوقية القديمة.

السنة	التقديرات	التحصيل	النسبة
2015	279.237.942	112.375.175	40,29 %
2016	265.492.230	148.814.288	56,05 %
2017	233.428.092	150.393.134	64,43 %
النسبة الإجمالية خلال الفترة			52,89 %

وهذه الوضعية ناتجة من بين أمور أخرى عن النواقص الملاحظة على مستوى مسطرة جباية الإيرادات التي تقوم أساسا على المحصلين ولا تشرك المحصل البلدي الذي يفترض أنه القادر وحده على القيام بجميع التحريات اللازمة للجباية حتى يتفادى تعريض مسؤوليته الشخصية والمالية.

وخلال الفترة المراقبة لم تبذل البلدية أي جهد ما أجل تحسين تحصيل الإيرادات سواء على مستوى الإيرادات البلدية أو على مستوى تعبئة إعانات الدولة.

وقد أدت هذه الوضعية إلى ضعف في إنجاز مهام البلدية بسبب عدم وجود الوسائل. فعلى سبيل المثال فإن أشغال بناء المباني التي رصد لها مبلغ 22.000.000 أوقية قديمة لم تتجز إلا في حدود 4.151.355 أوقية قديمة أي نسبة 18,87 %.

كما أنه لم ينجز أي نشاط سنة 2015 على مستوى أشغال التجهيزات الاجتماعية والثقافية رغم رصد مبلغ 8.000.000 أوقية قديمة لها.

وفي سنة 2016 لم يرصد أي مبلغ لأشغال التجهيزات الاجتماعية والثقافية ولا لشراء التجهيزات الطبية رغم حساسيتها.

3 - ضعف في القدرة على تعبئة موارد البلدية

تتألف أملاك البلدية من السوق المركزي وسوق الدجاج ومن والأكشاك المحيطة بالمستوصف وبالمدرسة 4.

1.3 - السوق المركزي

يتكون هذا السوق من 720 محلا (حوانيت وعنابر وتوسعات) مقسمة على 27 فئة وخاضع لعقد إيجار منذ 2013/10/01 مع اتحادية التجارة بمبلغ جزافي سنوي قدره 50.000.000 أوقية قديمة.

وقد لاحظت بعثة المحكمة أن حوانيت هذا السوق مؤجرة ثانية من طرف اتحادية التجارة بأسعار مرتفعة جدا تتفاوت من 20.000 أوقية قديمة إلى 90.000 أوقية قديمة. ويبين الجدول التالي الخسارات السنوية الناجمة عن عدم جباية الإيرادات الممكنة للبلدية.

الفئة	عدد حوانيت	سعر التأجير الحالي	التأجير الشهري	الخسارة السنوية
A	160	90.000	14.400.000	172.800.000
B	172	60.000	10.320.000	123.840.000
العنابر	20	60.000	1.200.000	14.400.000
الحوانيت	8	60.000	480.000	5.760.000
الحوانيت الكبيرة	30	70.000	2.100.000	25.200.000
الحوانيت	2	60.000	120.000	1.440.000
آدرار	19	35.000	665.000	7.980.000
لبراكنة	16	23.000	368.000	4.416.000
كرمول	18	35.000	630.000	7.560.000
العصابة	19	35.000	665.000	7.980.000
كديماغا	16	32.000	512.000	6.144.000
اترارزة	19	32.000	608.000	7.296.000
التوسعة 11	14	32.000	448.000	5.376.000
التوسعة 14	14	23.000	322.000	3.864.000

5.040.000	420.000	20.000	21	التوسعة 1
2.484.000	207.000	23.000	9	التوسعة 2
3.864.000	322.000	23.000	14	التوسعة 5
4.140.000	345.000	23.000	15	التوسعة 6
3.864.000	322.000	23.000	14	التوسعة 4
3.588.000	299.000	23.000	13	التوسعة 10
3.864.000	322.000	23.000	14	التوسعة 13
5.796.000	483.000	23.000	21	التوسعة 13
4.140.000	345.000	23.000	15	التوسعة 7
3.588.000	299.000	23.000	13	التوسعة 9
4.140.000	345.000	23.000	15	التوسعة 8
4.416.000	368.000	23.000	16	التوسعة 12
3.588.000	299.000	23.000	13	التوسعة 3
446.568.000	37.214.000			المجموع
50.000.000				مبلغ عقد إيجار الاتحادية
396.568.000				الخسارة الناتجة للبلدية

تم الحصول على الأسعار الموجودة في الجدول أعلاه من طرف بعثة المحكمة عن طريق شهادات من مؤجرين ثانويين في السوق وتم على أساسها احتساب الخسارة السنوية الملاحظة.

2.3 - سوق الدجاج

يتكون هذا السوق من 336 عنبرا خاضعا لعقد إيجار خلال الفترة المراقبة مع كل من ابراهيم مامادوبا (2015) بمبلغ جزافي يساوي 300.000 أوقية قديمة من كل شهرين واسويلم المنى احميد (2016) بمبلغ جزافي يساوي 400.000 أوقية قديمة شهريا ووداعة الله يركنكهيركيت (2017) بمبلغ جزافي يساوي 400.000 أوقية قديمة شهريا. ويعطي الجدول التالي الخسارات الناجمة عن عدم جباية الإيرادات الممكنة للبلدية.

الفئة	العدد	مبلغ التأجير الحالي الشهري	التأجير الحالي الشهري	التأجير الحالي السنوي
العنابر	336	6.000	2.016.000	24.192.000
				10.080.000
				14.112.000
				المبلغ السنوي لعقد الإيجار
				الخسارة الناتجة للبلدية

وقد أدت هذه الوضعية خلال الفترة المراقبة إلى خسارة سنوية للبلدية بلغت 14.112.000 أوقية قديمة.

3.3 - الأكواك المحيطة بالمستوصف وبالمدرسة 4

أبرمت البلدية في يناير 2013 مع عاملة لديها تدعى تلهي بنت باريك عقد إيجار 142 كشكا واقعة بمحيط مستوصف السبخة.

وأبرم هذا العقد لمدة 5 سنوات تدفع خلالها المتعاقدة مبلغا جزافيا قدره 5.112.000 أوقية قديمة للبلدية على أن تتولى هي جباية الرسوم البلدية لصالحها.

وقد أظهر فحص هذا العقد من طرف بعثة المحكمة الملاحظات التالية :

- إن مبلغ 5.112.000 أوقية قديمة يقابل وعاء ضريبيا شهريا قدره 426.000 أوقية

قديمة وهو ما يبدو زهيدا مقارنة بالقيمة التجارية للمكان المعني وبالإقبال الذي يعرفه.

- يتضمن العقد جباية الرسوم فقط في حين أن المتعاقدة تقوم بجباية مبالغ إيجار الأكواك المؤجرة من طرف البلدية أصلا بمبلغ 5.000 أوقية شهريا أي مبلغ سنوي قدره 8.520.000 أوقية قديمة.

- تؤجر المتعاقدة حاليا الأكواك ثانية بمبلغ 3.500 أوقية جديدة (35.000 أوقية قديمة) للشهر وهو ما يمثل إيراد سنوي قدره 5.964.000 أوقية جديدة (59.640.000 أوقية قديمة).

وقد أدت هذه الوضعية بالنسبة للبلدية إلى خسارة سنوية على مستوى الأكواك المحيطة بالمستوصف بلغت 54.528.000 أوقية قديمة مفصلة في الجدول التالي.

الفئة	العدد	مبلغ التأجير الحالي الشهري	التأجير الحالي الشهري	التأجير الحالي السنوي
الأكواك	142	35.000	4.970.000	59.640.000
المبلغ السنوي لعقد الإيجار				5.112.000
الخسارة الناتجة للبلدية				54.528.000

من جهة أخرى أبرمت البلدية في يونيو 2014 عقدا آخر مع السيدة نبغوه بنت اعبيد الله من أجل بناء واستغلال 30 كشكا في محيط المدرسة 4 بالسبخة.

وقد تمت مراجعة هذا العقد في يناير 2015 من أجل رفع عدد الأكواك المبنية إلى 55 وامتداد مدته إلى 5 سنوات تدفع المتعاقدة خلالها للبلدية مبلغا جزافيا قدره 3.000 أوقية قديمة شهريا أي مبلغا سنويا قدره 1.980.000 أوقية قديمة.

وتقوم المتعاقدة بتأجير 55 كشكا بمبلغ 25.000 أوقية قديمة للشهر وللکشك الواحد أي
حصيلة سنوية قدرها 16.500.000 أوقية قديمة وهو ما يمثل خسارة للبلدية قدرها
14.520.000 أوقية قديمة.

وزيادة على هذه الخسارة فإن المتعاقدة لا تدفع للبلدية الرسوم البلدية التي تجبها والمبينة
كالتالي :

- الرسم البلدي : 1.000 أوقية قديمة $\times 55 \times 12 = 660.000$ أوقية قديمة
- رسم العرض : 5.000 أوقية قديمة $\times 55 \times 12 = 3.300.000$ أوقية قديمة
- وعليه تكون الخسارة الإجمالية للبلدية على هذا العقد قدرها 18.480.000 أوقية قديمة.
- ويستخلص مما سبق أن بلدية السبخة لا تستغل كل طاقات تعبئة موارد مجالها العمومي
وتخسر بذلك كل سنة مبلغا إجماليا قدره 48.368.800 أوقية جديدة (483.688.000
أوقية قديمة) موزعا كالتالي :

- خسارة على السوق المركزي 39.656.800 أوقية جديدة
- خسارة على سوق الدجاج 1.411.200 أوقية جديدة
- خسارة على أكشاك المستوصف 5.452.800 أوقية جديدة
- خسارة على أكشاك المدرسة 4 1.848.000 أوقية جديدة.

وتشير المحكمة من جهة أخرى إلى أن هذه العقود تعاني قانونيا من عيوب متعددة قد تؤدي
إلى بطلانها والتي يمكن أن يذكر من بينها :

- غياب تسجيلها على مستوى مكتب التسجيل
- طابعها المجامل والمضر بالبلدية
- غياب التأشيرات التي تستند إليها هذه العقود وبالتالي غياب أساسها القانوني، إلخ.

4.3 - عقود التنازل

أبرمت بلدية السبخة عقود التنازل التالية عن جباية رسومها :

- عقد موقع بتاريخ 2017/01/02 مع اسمانا بودوكامارا من أجل جباية الرسوم البلدية
في مناطق السوق المركزي القطاعات c1 و c2 و c3 و c4 و c5 و c6 و d1 و d2

و d3 و d4 و d5 و d6 وذلك مقابل دفع إتاوة سنوية قدرها 4.500.000 أوقية قديمة تسدد مسبقا كل فصل.

- عقد موقع بتاريخ 2014/12/01 مع عالي ولد إسلامو ومعاد في 2015 و 2016 و 2017 من أجل جباية الرسوم البلدية على العربات وذلك مقابل دفع إتاوة سنوية قدرها 480.000 أوقية قديمة تسدد مسبقا كل شهر.

- عقد موقع بتاريخ 2017/01/02 مع عبدولاي مامادو ديكو من أجل جباية الرسوم البلدية في مناطق السوق المركزي القطاعات b4 و b5 و b6 و b7 و b8 و b9 و b10 و c7 و c6 وذلك مقابل دفع إتاوة سنوية قدرها 800.000 أوقية قديمة تسدد مسبقا كل فصل.

- عقد موقع بتاريخ 2016/01/02 ومعاد في 2017 مع أمادو تيدجان اديالو من أجل جباية الرسوم البلدية في مناطق السوق المركزي القطاعات b1 و b2 و b3 و e1 و e2 و e3 وذلك مقابل دفع إتاوة سنوية قدرها 9.000.000 أوقية قديمة سنة 2016 قبل أن ترجع إلى 4.500.000 أوقية قديمة سنة 2017 وتسدد مسبقا كل فصل.

- عقد موقع بتاريخ 2017/01/02 مع افودجيا دياي كمارا من أجل جباية الرسوم البلدية في مناطق السوق المركزي القطاعات a1 و a2 و a3 و a4 و a5 و a6 وذلك مقابل دفع إتاوة سنوية قدرها 800.000 أوقية قديمة تسدد مسبقا كل فصل.

لم يتم تفاوض العقود على أساس أي إحصاء يمكن من تقويم صحيح للقدرة الضريبية الحقيقية للبلدية زيادة على أنها تشهد متأخرات تسديد تقدر إجماليا بمبلغ 1.670.000 أوقية قديمة منها 760.000 أوقية قديمة على عالي ولد إسلامو و 910.000 أوقية قديمة على أمادو تيدجان اديالو.

ب - ملاحظات حول النفقات

1 - غياب إمكانية تتبع النفقات

إن نفقات بلدية السبخة يطبعها غياب إمكانية التتبع حيث أن المعلومات الواردة في غالبية الوثائق التبريرية لم تسمح بتحديد واضح للجهات أو المستفيدين النهائيين من الخدمات أو المصالح المسداة. ويبين الجدول التالي بعض النماذج من هذه الحالة.

المبلغ	المورد	طبيعة النفقات	التاريخ	الحالة
3.900.000	ETS BATIM-TP	صرف صحي	2015/10/20	15/126
9.576.960	ETS MTP	صرف صحي	2015/11/17	15/134
1.434.920	ETS GPS	ترميم وأعمال صيانة ضخمة	2015/11/21	15/156
977.300	ETS D. CONST.	أشغال بنى تحتية	2015/09/08	15/107
1.392.000	ETS GPS	شراء معدات	2016/06/22	16/148
496.000	ETS BATIM-TP	تأجير سيارات	2016/08/31	16/199
992.000	ETS BATIM-TP	تأجير سيارات	2016/08/30	16/200
1.995.200	ETS GPS	أشغال أخرى	2016/11/20	16/254
20.764.380				المجموع

القسم 4: بلدية الميناء

أ- نقص في نظام الرقابة الداخلية

1- اختلال في عمليات التحصيل

خلافا لأحكام المادة 11 من الأمر القانوني رقم 89-012 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989، المعدل في سنتي 2004 و2006 المتضمن النظام العام للمحاسبة العمومية، تتم جميع مراحل تحصيل الإيرادات الذاتية ببلدية الميناء دون مراقبة المحصل البلدي الذي يعتبر هو المحاسب العمومي الرئيسي الوحيد.

يتدخل مسير الإيرادات البلدية لبلدية الميناء في عملية التحصيل دون الحصول على إذن بذلك أو حتى رقابة المحاسب العمومي.

فقد كان يجمع ثلاث وظائف متعارضة حيث كان يستلم طلبية القيم الجامدة من المورد، ويورد لنفسه المؤونة من القيم الجامدة وأخير يدفع للمحصل البلدي من تلقاء نفسه المبالغ المحصلة. تستدعي هذه الوضعية الملاحظات التالية:

- قد يصبح هذا المسير في هذه حالة محاسبا فعليا؛
- غياب محاضر التدقيق أو المقارنة بين حساب إيرادات البلدية الذي يمسكه المحصل البلدي وحساب السلفة الذي يمسكه المسير؛
- عدم احترام مبدأ الفصل بين مهام الأمر بتحصيل الإيرادات (العمدة) والمحاسب (المحصل البلدي) المنصوص عليه في الأمر القانوني المذكور أعلاه؛
- عدم إشراك المحصل البلدي في عملية تحصيل الإيرادات الضريبية؛

2- قصور في تسيير المخزون

- غياب جرد سنوي لوسائل البلدية التي لا تخضع لأي ترقيم ؛
- غياب تسيير المخزون لضمان تتبع مشتريات البلدية ؛
- غياب متابعة الأصول الثابتة للبلدية.

ب - النفقات

1- نفقات وهمية:

لاحظت المحكمة بعض المصاريف الوهمية التي تصل إلى 1.454.064 أوقية جديدة، وتعتبر أنها وقائع من شأنها أن تشكل اختلاسا للأموال العمومية. وفيما يلي تفاصيل النفقات المذكورة أعلاه:

- إعادة تأهيل مبنى البلدية سنة 2017: تم منح هذا التأهيل الوهمي للمورد مؤسسة نوح ولد نجيه بمبلغ 5.050.042 أوقية قديمة بتاريخ 2017/07/27.

دفعت البلدية بموجب هذا العقد مبلغ 4.797.554 أوقية قديمة موزعة على النحو التالي:

• بموجب الحوالة رقم 218 بتاريخ 2017/08/22، أمر عمدة الميناء بصرف مبلغ 1.998.547 أوقية قديمة إلى مؤسسة نوح ولد نجيه كتسبيقة؛

• بموجب الحوالة رقم 286 بتاريخ 2017/11/07، أمر عمدة الميناء بصرف مبلغ 2.799.007 أوقية قديمة في إطار نفس الصفقة.

تتقلت بعثة محكمة الحسابات إلى عين المكان برفقة الأمين العام للبلدية وعضو لجنة المشتريات الذي وقع على قائمة الاستلام وأكدت بالإجماع أنه لم يتم القيام بأي إعادة للتأهيل.

- إعادة تأهيل مبنى البلدية سنة 2016: تم منح هذه الصفقة للمورد الشيخ ولد لوليد مدير مؤسسة الرضى بمبلغ 9.832.516 أوقية قديمة.

ويتعلق الأمر في الواقع بإعادة تأهيل المبنى القديم للبلدية وتوسعة مكتب العمدة. أمر العمدة بتسديد هذه الصفقة برسم السنة المالية 2016 على دفعات.

قامت بعثة محكمة الحسابات برفقة الأمين العام للبلدية وعضو لجنة المشتريات الذي وقع على قائمة الاستلام، بتدقيق الأشغال المنجزة باستخدام الأسعار التي فوترها المورد ولاحظت ما يلي:

• لم يتم تنفيذ ما يعادل 4.823.516 أوقية قديمة من الأشغال؛

• قام المورد بفوترة أشغال تم القيام بها سابقا؛

يوضح الجدول التالي تفاصيل حساب المبلغ الوهمي المطلوب إرجاعه (المبالغ بالأوقية القديمة):

مبلغ الفاتورة (أ)	مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المحصلة (ب)	مبلغ الأشغال المنجزة (ج)	مبلغ التسديد (د)
9 823 516	1571762	3428238	4823516

إذا : أ* (1-16%) - ج = د

- أشغال إعادة التأهيل مدرسة عرفات 1: يتعلق الأمر بصفقة لإعادة تأهيل مدرسة عرفات 1 الممنوحة للمورد EBETP بمبلغ 5.249.813 أوقية قديمة.

لاحظت بعثة المحكمة، بعد زيارة المدرسة برفقة المسؤولين المذكورين أعلاه، بأن البلدية قد دفعت مبلغ 2.281.079 أوقية قديمة دون إنجاز الأشغال المقابلة، وذلك حسب الجدول التالي (المبالغ بالأوقية القديمة):

مبلغ التسديد (ح)	مبلغ الأشغال المنجزة (ز)	مبلغ الضريبة على القيمة المضافة 16 % (و)	مبلغ الفاتورة (هـ)
2281079	2128763	839970	5 249 813

حيث : هـ* (1-16 %) - ز = ح

وأمر العمدة بتسديد هذه الصفقة حسب الحوالات التالية:

رقم الحوالة	التاريخ
353	28/12/2017
220	22/08/2017

- شراء تجهيزات طبية: يتعلق الأمر كذلك بصفقة لمشتريات طبية لصالح مستوصفات في مقاطعة الميناء ممنوحة للمورد مؤسسة نوح ولد نجيه بمبلغ 4.348.500 أوقية قديمة. زارت بعثة المحكمة المستوصفات المستفيدة برفقة الأمين العام للبلدية والعضو الذي وقع على قائمة الاستلام ولاحظت بأن بعض التجهيزات لم يتم تسليمها وصلت قيمتها الإجمالية إلى 2.638.500 أوقية قديمة.

بناءً على طلب الاسترداد بتاريخ 2018/04/06، تم إعادة هذا المبلغ 1.454.064 أوقية قديمة من طرف عمدة بلدية الميناء. حيث دفع المبلغ المذكور للخزينة العمومية (انظر وصل رقم C 00036101).

2- اكتتاب غير شرعي

في انتهاك للفقرة 4 من المادة 17 من القانون رقم 74-071 الصادر بتاريخ 2 أبريل 1974 المحدد لشروط اكتتاب وتشغيل الوكلاء المساعدين للدولة والمجموعات المحلية وبعض المؤسسات العمومية، قامت البلدية باكتتاب 16 وكيلًا بلديًا، تم اكتتاب 6 منهم بشكل غير شرعي من منظور الفقرة 4 المذكورة أعلاه والتي تنص على أنه "لا يجوز اكتتاب أي شخص كوكيل مساعد للدولة أو مجموعة محلية أو مؤسسة عمومية إذا لم يكن عمره على الأقل ست عشرة سنة ولا يزيد على أربعين سنة. "يلخص الجدول التالي هذه الوضعية:

الاسم	تاريخ الميلاد	تاريخ الاكتاب	عمر المکتب
محفوظ مسعود	19/11/1968	31/01/2017	49 سنة
حسين السالك	01/01/1950	31/01/2017	67 سنة
خديجة	25/10/1955	31/01/2017	62 سنة
سيدي رايب السالك	15/12/1960	31/01/2017	57 سنة
شمخو اعل	31/12/1969	31/01/2017	48 سنة
طالب ولد اخيارهم	20/12/1966	31/01/2017	51 سنة

3- عقود محاباة

- عقد استشارة

وقعت البلدية بتاريخ 2016/06/01 عقد إسداء خدمات مع السيد محمد محمود بخاري بوصفه مستشارا في اللامركزية بمبلغ شهري جزافي صاف قدره 180.000 أوقية قديمة. والغرض من هذا العقد هو الدعم المؤسسي للبلدية.

ترى المحكمة أن هذا العقد هو عقد مجاملة بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

- لم يكن هذا العقد موضوع مداوات من المجلس البلدي ولا مقرر من العمدة ؛
- كان هدفه غير دقيق ويدخل في نطاق اختصاصات مختلف مصالح البلدية، وخاصة مصلحتي المالية والفنية ؛
- تم إبرامه بالاتفاق المباشر دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال المنافسة ؛
- لدى البلدية بالفعل عقد إسداء خدمة مع مستشار آخر في نفس المجال بمبلغ 100.000 أوقية قديمة شهرياً.

- عقد مع مكتب خبرة

كما وقعت البلدية عقد تقديم خدمة مع مكتب AFRICO لإجراء الدراسات ومتابعة أشغال تهيئة سوق الميناء وكذلك إعادة تأهيل بعض المدارس بمبلغ 500.000 أوقية قديمة عن كل عقد.

تعتبر المحكمة أن هذا العقد هو الآخر وهمي للأسباب التالية:

- لم تقم البلدية بأية تهيئة على مستوى سوق الميناء؛
- تدخل البلدية على مستوى المدارس لا يبرر مثل هذا العقد، لأنه غالباً ينحصر في تقويم الشقوق وإعادة الطلاء الخاص بالسبورات.

ج- الإيرادات:

1- التسيير المضرّ للسوق البلدي، المعروف بسوق اليابان

تتوفر البلدية على سوق، يتكون من عنبر محاطة بـ 70 حانوتا و 10 مراحيض عامة، تم بناؤها في إطار التعاون الموريتاني الياباني.

تم التنازل عن هذا السوق بشكل غير قانوني من قبل العمدة السابقة وبمعاملة من خلفها الذي ورث هذه الوضعية المضرّة دون القيام بأي جهد لتصحيحها.

لقد أثر سلبا على الإيرادات الذاتية للبلدية بشكل كبير وألحق بها أضرارا مالية على مدى 10 سنوات.

وهكذا جدد العمدة بتاريخ 2015/03/10 هذا العقد بزيادة المبلغ الجزافي من 206.000 أوقية قديمة إلى 368.000 أوقية قديمة. وتستدعي هذه الوضعية الملاحظات التالية:

- لم يكن عقد التنازل هذا موضوعاً لمداولات المجلس البلدي ولم تتم الموافقة عليه من قبل الوصاية الفنية؛

- احتل المالك الفعلي السيد الوريع بشكل غير قانوني مجالا عاما أمام السوق مباشرةً ليبي في حانوتا وأبرم بتاريخ 2014/3/6 عقدا مع العمدة بغرض تسوية هذه الحيازة غير المشروعة وبناء المتجر المذكور.

- يتم استئجار غالبية المحلات التجارية وفي بعض الأحيان تأجيرها من الباطن من قبل أشخاص استفادوا من العقود المبرمة مع البلدية والتي تسمح لهم بدفع 7000 أو 5000 أوقية قديمة عن كل حانوت.

يوضح الجدول التالي الدخل الحالي من هذا السوق المقدر من قبل بعثة المحكمة بالإضافة إلى الخسارة السنوية (المبالغ بالأوقية القديمة):

الإيرادات السوق حاليا	الإيرادات المقدرة للتحصيل سنويا	الخسارة السنوية
4 416 000	9 840 000	5 524 000

2- عقود امتياز مجاملة

- سوق عمر بن الخطاب

وقعت البلدية بتاريخ 2007/11/26 عقد امتياز مع شركة Plastrim-Industrie بهدف التنازل عن مساحة إجمالية قدرها 3369 م² تحتوي علي عنابر ومراحيض عامة. بموجب هذا العقد، يجب على صاحب الامتياز بناء (46) متجرًا على الأقل لاستغلالها لمدة 20 سنة، وفي نهاية العقد، يدخل السوق مباشرة في ممتلكات البلدية.

تعتبر بعثة المحكمة بأن هذا العقد مجامل للاعتبارات التالية:

- إعلان إفلاس صاحب الامتياز Plastrim-Industrie، وبالتالي، كان على البلدية أن تطلب على الأقل رأي المحامي بشأن مشروعية عقد الامتياز هذا، وهو ما لم يتم؛
- تنص المادة 28 من نفس العقد على أنه يجب على صاحب الامتياز أن يقدم بالنسبة للسنة المنصرمة، ضمن أمور أخرى، تقريراً عن تطور النشاط؛
- خلافاً لأحكام المادتين 28 و ما بعدها من نفس العقد، لم تقم البلدية مطلقاً بمراقبة هذا السوق للتأكد من احترام صاحب الامتياز الالتزاماته تجاه البلدية؛
- يتجاوز إيجار هذا السوق 860.000 أوقية قديمة شهريا في حين لا تحصل البلدية، برسم دخل هذا السوق، سوى على 200.000 أوقية قديمة سنويا.

يلخص الجدول التالي الخسارة سنويًا (المبالغ بالأوقية القديمة):

إيرادات السوق حاليا	الإيرادات المقدرة للتحصيل سنويا	الخسارة السنوية
10 320 000	200 000	10120 000

- سوق الوقفة

يتكون هذا السوق من 58 متجرًا تابعة للبلدية قبل أن يكون موضوعا لعقد امتياز مع مؤسسة محمد عبد الله ولد ديداه لمدة 21 سنة اعتبارا من 10 يوليو 2003.

يدفع صاحب الامتياز حاليا للبلدية 58000 أوقية قديمة شهريًا بمعدل 1000 أوقية قديمة عن كل متجر بينما يقدر إيجار هذا السوق بـ 500.000 أوقية قديمة شهريًا. يلخص الجدول التالي حالة هذا السوق (المبالغ بالأوقية القديمة):

إيرادات السوق حاليا	الإيرادات المقدرة للتحصيل سنويا	الخسارة السنوية
6 000 000	696 000	5304 000

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعثة المحكمة لم تعثر على أصل عقد الامتياز هذا، كما هو الحال بالنسبة لسوق عمر بن الخطاب.

- عقد تحصيل الحقوق البلدية على مستوى سوق الماشية

يتعلق الأمر بعقد تسيير سوق الماشية المبرم بين بلدية الميناء والسيد النون ولد أحمد في عام 2015 لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. هذا العقد يسمح للسيد النون بالقيام بدلا من البلدية بتحصيل الرسوم البلدية على الشاحنات والحافلات التي تقوم بالتفريغ في هذا السوق مقابل دفع مبلغ جزافي شهري قدره 500.000 أوقية قديمة. ألحق هذا العقد ضررا بالبلدية للأسباب التالية:

- تم إبرامه بالاتفاق المباشر دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال المنافسة ؛
- تتوفر البلدية على ما يكفي من الموارد البشرية لضمان التحصيل على مستوى هذا السوق؛

- تعطي الأفضلية لمصلحة فرد على حساب مصلحة البلدية؛
 - مبلغ الرسوم البلدية المعنية هو 20 أوقية قديمة لكل وحدة من الماشية؛
 - يتراوح تردد الشاحنات للتفريغ بين 5 و 20 في اليوم الواحد.
- ويبين الجدول التالي بصفة تقديرية الخسارة بالنسبة للبلدية (المبالغ بالأوقية القديمة):

إيرادات السوق حاليا	الإيرادات المقدرة للتحصيل سنويا	الخسارة السنوية
6 000 000	15 600 000	9 600 000

- عقد المسلخ

وقعت البلدية بتاريخ 2011/11/22 عقداً مع شركة مسالخ نواكشوط، يسمح للأخيرة بتحصيل الرسوم المتعلقة بذبح الماشية على مستوى السوق مقابل دفع مبلغ جزافي شهري إلى البلدية قدره 130.000 أوقية قديمة.

تستدعي هذا لوضعية الملاحظات التالية:

- منذ فاتح أبريل 2015، لم تف شركة مسالخ نواكشوط بالتزاماتها تجاه البلدية مما أدى إلى تراكم للديون وصل مبلغ 4.030.000 أوقية قديمة بتاريخ 2018/03/27،
- لاحظت بعثة محكمة الحسابات بأن البلدية لم تطبق المادة 3 من العقد المذكور لفسخه؛
- على أساس الزيارات الميدانية والمقابلات مع الجزارين، قدرت بعثة المحكمة الإيرادات الضريبية الناتجة عن هذا النشاط وكذلك النقص وفقاً للجدول التالي (المبالغ بالأوقية القديمة):

متوسط الخراف المذبوحة يوميا	رسوم الذبح/خروف	متوسط البقر المذبوحة يوميا	رسوم الذبح بالنسبة للبقر	الدخل اليومي	الدخل السنوي	المبلغ السنوي الذي تحصله البلدية	الخسارة
400	200	20	600	92.000	33.120.000	1.560.000	31.560.000

- عقود مشكوك فيها

تنازلت بلدية الميناء عن الجزء الأكبر من التحصيل لفائدة الخواص من خلال عقود مشبوهة يدفع بموجبها الشخص المتعاقد للبلدية مبلغاً جزافياً وثابتاً كل شهر. هذه العقود موضحة في الجدول التالي (المبالغ بالأوقية القديمة):

التاريخ	النشاط موضوع العقد	المبلغ	المستفيد	الرسوم المطبقة
03/11/2015	مطاعم	80000	مكاظ سيدي عالي	1000
01/06/2016	خياط/ ورشات خياطة	200000	مختار كريديد	700/500/400
01/01/2015	مخابز ومستودع للطوب	120000	خديجة محمد الأمين	2000/3000/ 5000
18/01/2015	مجازر	60000	عثمان سليمان	1000

تستدعي طريقة التحصيل الملاحظات التالية:

- هذه العقود غير مسجلة ولم تكن موضع مداوات من قبل المجلس البلدي؛
- كما أنها عقود غير دقيقة لا يتم فيها تحديد لا الوعاء الضريبي ولا مقدار الضريبة؛
- غياب إحصاء ضريبي، خاصة في القطاعات التي تغطيها العقود، على عكس القطاعات التي يتم فيها التحصيل من قبل عمال البلدية؛
- يستغل المستفيدون من العقود عناصر الشرطة الموضوعة تحت تصرف البلدية، فضلاً عن عمليات التحصيل الخاصة بها، دون تحمّل العبء المالي الناتج عن ذلك؛
- البلدية مجهزة تجهيزاً جيداً للقيام بالتحصيل لأن لديها 16 محصلاً بلدياً ؛
- تستأثر هذه العقود بمعظم النشاط الاقتصادي المدر للموارد الجبائية للبلدية ؛
- لا تدفع الغالبية الساحقة من المتعاقدين مع البلدية رسوم التسجيل المحددة بـ 1 % من المبلغ الإجمالي للعقد.

القسم 5: بلدية عرفات

أ - ضعف نظام الرقابة الداخلية للبلدية

لاحظت المحكمة نقاط الضعف التي تجعل نظام الرقابة الداخلية غير فعال. ويتعلق الأمر

ب:

- القيم الجامدة للبلدية غير مؤمنة، مما يشكل خطراً كبيراً بالقيام بتحصيل مواز من قبل هيئة مستقلة عن البلدية في حالة عدم التكفل بطباعة أوامر الإيرادات (القيم الجامدة)؛
- الإيرادات الذاتية للبلدية غير قابلة للرقابة؛
- عدم وجود محاسبة مادية على مستوى البلدية، مما يحول دون القيام بمتابعة صارمة للأصول الثابتة؛
- الجرد السنوي لوسائل البلدية ناقص ولم يخضع لأي ترقيم؛
- غياب تسيير للمخزون لضمان تتبع مشتريات البلدية.

ب - بناء مرافق غير مستغلة

- أنفقت البلدية مبلغ 8.012.000 أوقية قديمة لبناء 10 أكشاك من الألومنيوم موزعة على أراضي البلدية ومخصصة، من حيث المبدأ، للمعوقين لممارسة أنشطة مدرة للدخل. غير أنه لم يتم استغلال هذه الأكشاك على الرغم من أنها مبنية على طرق عامة جذابة تجارياً. هناك عدة مؤشرات تثير الشكوك حول مدى فعالية هذه النفقات، يمكن أن نذكر منها:
- سبق منح هذه الصفقة للمورد الطيبات قبل تعديله بملحق بمبلغ 1.902.000 أوقية قديمة لصالح نفس المورد، مع العلم أن الهدف من هذا الملحق هو بناء قاعدة من الخرسانة المسلحة التي كان منصوحاً عليها في إطار الصفقة الأصلية؛
 - من الناحية الفنية، يعتبر الألومنيوم هشاً وبالتالي فهو غير آمن مما يقلل من الفائدة التجارية لهذه الأكشاك؛
 - وبصرف النظر عن عدم فعالية هذه الصفقة، كان ينبغي على البلدية أن تبني الأكشاك من الخشب أو المعدن المخصص لهذا النوع من الأنشطة، مما يشير إلى أن هذه الصفقة كانت مفصلة خصيصاً لصالح المورد.
- وصل إجمالي النفقات التي صرفها هذا المورد برسم سنتي 2016 و 2017 مبلغ 35.833.900 أوقية قديمة.

ج - نفقات مبالغ فيها

أنفقت البلدية في سنة 2017، مبلغ 21.543.200 أوقية قديمة على حظيرة سياراتها، أي 13.08 % من مجموع نفقات التسيير البالغة 164.681.930 أوقية قديمة.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذه النفقات (المبالغ بالأوقية القديمة):

المبلغ	موضوع الإنفاق
12 864 620	إصلاح سيارات
4 152 000	صيانة سيارات
4 526 580	الوقود ومواد التشحيم
21 543 200	المجموع

هذه النفقات مبالغ فيها لأن أسطول البلدية لا يبرر هذا المبلغ. بالإضافة إلى ذلك، يتعلق الأمر بحظيرة سيارات متهاكة تضم 12 مركبة عاملة مخصصة لعمال البلدية وبعض المسؤولين المنتخبين. علاوة على ذلك، لا تساهم البلدية في نظافة المدينة، وهو ما كان يمكن أن يبرر هذا العبء الثقيل نسبياً.

د- عدم اللجوء إلى اللجنة الداخلية للمشتريات

خلافًا لأحكام دليل إجراءات النفقات البلدية الأقل من سقف صلاحيات لجنة إبرام الصفقات العمومية، منحت البلدية صفقات للمورد MAUREP بمبلغ 4.391.974 أوقية قديمة في سنتي 2016 و 2017 دون المرور باللجنة الداخلية للمشتريات وذلك أحياناً بتجزئة النفقات وأحياناً بالاتفاق المباشر.

وهكذا، استفاد المورد مؤسسة سيدي محمد ولد محمد عبد الله أيضاً من صفقة أشغال بمبلغ 1.050.960 أوقية قديمة باتباع نفس الممارسة المذكورة أعلاه، تماماً مثل المورد سيدي محمد ولد محمد الأمين الذي استفاد أيضاً من نفس الصفقة سنة 2017 بمبلغ 1.050.960 أوقية قديمة.

هـ- ضعف تعبئة الإيرادات

تعاني إيرادات بلدية عرفات من عدد من الثغرات منها على الخصوص:

- 1- القيم الجامدة للبلدية غير مؤمنة، مما يشكل خطراً كبيراً بالقيام بتحصيل مواز من قبل هيئة مستقلة عن البلدية في حالة عدم التكفل بطباعة هذه القيم الجامدة؛
- 2- الإيرادات الذاتية للبلدية غير قابلة للرقابة وتتم بصفة متواضعة جداً تعبئة قدرتها الجبائية.

وفقاً لآخر إحصاء ضريبي أجرته البلدية، فإن معدل تحصيل الإيرادات الذاتية لا يغطي سوى حوالي نصف القدرة الجبائية مع العلم أن الإحصاء لم يكن شاملاً. يوضح الجدول التالي تطور تحصيل الإيرادات الذاتية للسنوات 2015 و 2016 و 2017 (المبالغ بالأوقية القديمة):

السنة المالية	التوقعات	الإنجازات	الفروق	%
2015	83 104728	48 616554	34488 174	59%
2016	83 128725	55 125992	28002733	66%
2017	132 691328	92 578472	40112856	70%

القسم 6: بلدية الرياض

أ- تنظيم وسير عمل المصالح البلدية

1- ملاحظات على البنية التنظيمية

تتضمن البنية التنظيمية للبلدية 17 قسماً. هذا العدد الكبير من الأقسام يؤدي إلى شل وتعقيد سير العمل والتسيير الإداري للبلدية. كما أنه يزيد من تكاليف العمال من خلال زيادة التعويضات وعلاوات المسؤولية.

2- عدم وجود أنشطة للجان البلدية

على الرغم من تشكيل 8 لجان بلدية بموجب المقرر رقم 06-014 الصادر بتاريخ 09 مارس 2014، إلا أنها لم تجتمع قط. هذه اللجان مكلفة بدراسة القضايا المتعلقة بالتنمية المحلية غير أنها لم تشرك أو تستشار قط في الأعمال التي تندرج في مجال اختصاصها.

ب - إعداد الميزانية وتنفيذها

1- ملاحظات على إعداد ميزانية البلدية

يستدعي إعداد الميزانية الملاحظات التالية:

- لا يتم تحديد توقعات الميزانية بشكل فعلي على أساس الإيرادات المحققة والنفقات المنجزة من جهة، وتطورها المتوقع من جهة أخرى ؛
- المبالغة في تقدير التوقعات من أجل الحصول على توازن ظاهري للميزانية ؛

- زادت توقعات ميزانية سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 4.6 % في عام 2018 مقابل معدلات نمو بلغت 23.4 % في عام 2016 و 19.2 % في عام 2017.

2- تنفيذ الميزانية

2017	2016	2015	
136 818 925	129 496 160	97 047 390	الإيرادات المنجزة بالأوقية القديمة
49,78%	52%	52%	معدل التنفيذ
137 212 914	119 824 749	97 804 816	النفقات المتعهد بها، بالأوقية القديمة
53,47%	51,31%	55%	معدل التنفيذ

وفقاً للجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ضعف تنفيذ ميزانية البلدية. تمثل الإيرادات المحققة 52 % من التوقعات في عام 2015، و 52 % في عام 2016 و 49.78 % في عام 2017. ومع ذلك، تم إنجاز النفقات بنسبة 55 % في عام 2015، و 51.31 % في عام 2016 و 53.47 % في عام 2017.

ج - تسير العمال

1- اكتتابات غير مشروعة

قامت البلدية، في الفترة ما بين 2016/02/01 و 2017/01/05، باكتتاب 29 وحدة من بينها 5 أطر وسائق واحد و 4 محصلين و 4 كتّاب، و 12 وكيل و 3 حراس. تشكل هذه الاكتتابات انتهاكاً للأنظمة المعمول بها، خصوصاً ترتيبات المرسوم رقم 75-055 الصادر بتاريخ 21 فبراير 1975 المتعلق بالوكلاء المساعدين للدولة والمجموعات المحلية والمؤسسات العمومية، ولا سيما المواد 20 و 21 و 22 و 23 المتعلقة بقرار ومسطرة الاكتتاب وكذلك اختبارات أو تقييم الكفاءة بالنسبة للمترشحين. وكانت الآثار الرئيسية لذلك، من جهة، زيادة عدد العمال من 30 إلى 59 وحدة، بزيادة قدرها 96 %، ومن جهة أخرى، رفع كتلة الأجور السنوية للبلدية بمبلغ قدره 19.597.500 أوقية قديمة، بزيادة قدرها 81 %. ونتج عن ذلك تأخير في صرف الأجور يصل أحياناً إلى بضعة أشهر (على سبيل المثال، لم يتم صرف أجور الفصل الأول من عام 2018 إلا في نهاية مارس 2018).

2- عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي

لم تدفع البلدية بعد الاشتراكات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2017 والفصل الأول من عام 2018 ولم تقم بعد بإجراءات انخراط عمالها في الصندوق الوطني للتأمين الصحي، مما حرّمهم من الخدمات التي يقدمانها.

د - ضعف الرقابة الداخلية

- لاحظت بعثة المحكمة نواقص في تطبيق الإجراءات على مستوى البلدية. فقد تمت ملاحظة غياب الفصل بين الوظائف المتعارضة مثل وظيفة الأمر بالصرف (العمدة) الذي يأمر ويتلقى (يستلم) المشتريات والأشغال، في كثير من الأحيان، بدلاً من المصالح المعنية في البلدية.

- كما لوحظ غياب المستندات: لا يتم في بعض الأحيان التأشير على التعبير عن الحاجة وأمر الطلبية وقائمة الاستلام، أو يتم التأشير عليها فقط من قبل العمدة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم التأكيد على أنه لا يتم استلام أشغال البناء والتأهيل بواسطة محضر استلام موقع من طرف لجنة استلام تضم المستفيدين من الأشغال. يقدم الجدول أدناه بعض الأمثلة التي توضح هذه الوضعية (المبالغ بالأوقية القديمة):

الملاحظات	البيان	المبلغ بكل الرسوم	الحوالة
غياب التعبير عن الحاجة وتوقيع أمر الطلبية وقائمة الاستلام من طرف العمدة فقط	تأهيل وإزاحة الرمال من الملعب	2 637 840	212 /23/11/15
غياب التعبير عن الحاجة وتوقيع أمر الطلبية وقائمة الاستلام من طرف العمدة فقط	تأهيل الملعب	1 809 600	230 /24/08/17
غياب التعبير عن الحاجة وتوقيع أمر الطلبية وقائمة الاستلام من طرف العمدة فقط	تأهيل ملعب كرة السلة	696 000	151/05/06/17
غياب التعبير عن الحاجة وعدم التأشير على أمر الطلبية وقائمة الاستلام من طرف البلدية	تأهيل مدرسة ناصر الدين	1 221 480	103/16/06/2016

273/25/10/17	2 830 840	إزاحة الرمال عن مدرستين في الترحيل	- غياب التعبير عن الحاجة وعدم التأشير على أمر الطلبية وقائمة الاستلام - أسماء المدرستين مجهولة
98 /03/07/15	2 244 600	تشديد أبنية	- مكان الأشغال والمستفيد منها لم يتم تحديدهما على المستندات - عدم التأشير على أمر قسيمة التسليم من طرف البلدية
125 /30/06/16	744 720	إصلاح مراحيض ووصلات الكهرباء والمياه في سوق الترحيل 16	قسيمة التسليم موقعة فقط من طرف العمدة
-----	16 330 132	إصلاح سيارات	- غياب التعبير عن الحاجة، وغالبا يشير أمر الطلبية وقائمة الاستلام أو إفادة الخدمة المنجزة إلى طبيعة وتفاصيل الإصلاحات المنجزة - تم استلام بعض الإصلاحات من طرف العمدة وحده

- خرق النظم المتعلقة بالصفقات العمومية

تم إنشاء لجنة شراء داخلية بموجب المقرر رقم 15/001 الصادر بتاريخ 29 يناير 2015، لكن لا تتم استشارتها مطلقاً، وبالتالي فإن جميع عمليات الشراء وأشغال البلدية يتم تنفيذها بدون المرور بهذه اللجنة وفي ذلك خرق للمادة 2 من المقرر السالف الذكر الذي ينص على أنه تُسند لهذه اللجنة الصلاحيات المنصوص عليها في دليل الإنفاق للبلديات.

- عدم وجود منافسة في مشتريات البلدية

تتم مشتريات البلدية بشكل رئيسي لدى موردين اثنين: السيد محمد محمود والسيد مختار. وقد بلغت معاملتهما مع البلدية خلال الفترة قيد المراجعة 120.728.660 أوقية قديمة، أي 66 % من مشتريات البلدية خلال الفترة قيد البحث.

❖ المورد محمد محمود: هذا هو المورد الرئيسي للبلدية الذي يتدخل في جميع عمليات الشراء وأشغال البلدية، ويحمل رقم التعريف الضريبي 00029852 بتاريخ 2014/07/21. وتتم معاملته مع البلدية من خلال مؤسسته: مؤسسة محمد

محمود ومؤسسة الحرمين للخدمات. وبلغت قيمة معاملاته مع البلدية خلال الفترة قيد المراجعة 95.960.025 أوقية قديمة.

❖ **المورد مختار:** هو المورد الذي ينفذ المعاملات مع البلدية من خلال مؤسسته: مؤسسة التقدم والنزاهة وشركة التعمير للخدمات. رقم تعريفه الضريبي وسجله التجاري غير معروفين لدى المصلحة المالية والإدارية للبلدية. وتصل معاملاته مع البلدية إلى 24.768.635 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم.

- تعارض المصالح

مكنت الرقابة من ملاحظة قيام بعض وكلاء البلدية بممارسة أعمال متعارضة. يتعلق الأمر بوكيلة تعمل حالياً في البلدية وهي في نفس الوقت أحد مورديها للمنتجات الغذائية تحت اسم الراشدون (بدون رقم تعريف ضريبي وسجل التجاري)، وكذلك بالمسؤول الإداري والمالي السابق للبلدية الذي كان في نفس الوقت أحد موردي البلدية في سنة 2015 تحت اسم قوس قرح (رقم التعريف الضريبي: 00105270 والسجل التجاري: 0550 بتاريخ 2015/04/14).

هـ - تسيير وسائل البلدية

1- غياب المحاسبة المادية

إن عدم وجود قائمة جرد مادي وترميز فعلي لم يسمح لبعثة المحكمة بتحديد الوضع الدقيق لمعدات البلدية. وكشف التدقيق الذي أجرته بعثة المحكمة بأن المعدات الممنوحة و/أو المستلمة على سبيل الهبة أو الدعم لا يتم تسجيلها في الحسابات عند دخولها أو خروجها. على سبيل المثال، تم استلام المعدات التالية بواسطة المصلحة الفنية:

- 20 طابعة تم استلامها من طرف مجموعة نواكشوط الحضرية (تم تسليمها فعلياً للمديرين بواسطة المصلحة الفنية) بتاريخ 2016/11/02

- 33 جهاز كمبيوتر مكتمل وطابعة تم منحها لمديري المدارس في عام 2017 (تم تسليمها فعلياً للمديرين بواسطة المصلحة الفنية).

لم تمر هذه الهبات المذكورة أعلاه على المحصل البلدي للبلدية.

2- غياب الشفافية في التنازل عن سيارة

تبين أن البلدية تنازلت بتاريخ 2015/06/24 عن صهريج لصالح السيد سيدي محمد ولد بابا بمبلغ 1.600.000 أوقية قديمة بدون مستندات تبريرية (انظر مستند الإيراد رقم 18).

و- النفقات

1- نفقات وهمية

صرفت البلدية نفقات وهمية بلغ مجموعها 10.711.835 أوقية قديمة مفصلة كما يلي:

❖ إعادة تأهيل مستوصف سويسرة

تم تأهيل وتجهيز مستوصف سويسرة بمبلغ إجمالي غير مبرر قدره 2.431.510 أوقية قديمة مفصل كما يلي:

- **توسعة وتأهيل مستشفى سويسرة PK10** : تمت فويرة هذه التوسعة وهذا التأهيل بمبلغ 1.662.430 أوقية قديمة. غير أن بعثة المحكمة قامت بزيارة مستوصف سويسرة وتأكدت من عدم إجراء أي تأهيل عليه. وتجدر الإشارة إلى أن عروض الأسعار والفايرة وقائمة الاستلام غير مؤشرة ولا تحمل أي تاريخ.

- **إعادة تأهيل مستوصف الأمومة (اسويسرة)**: تمت فويرة إعادة التأهيل بمبلغ 223.880 أوقية قديمة. غير أنه خلال زيارة بعثة للمستوصف المعني، تبين أنه لم يتم إجراء أي تأهيل عليه.

- **إعادة تأهيل وتجهيز مباني جديدة في مستوصف الأمومة (اسويسرة) وإصلاح التيار الكهربائي الخاص به**: تمت فويرة هذه الأشغال بمبلغ 545.200 أوقية قديمة، لكن خلال زيارة البعثة لمستوصف اسويسرة، أكد مسؤولوه بأن البلدية لم تقم بأي إعادة تأهيل عليه كما لم تقدم له أيه تجهيزات.

❖ إعادة تأهيل المركز الصحي PK14

المبلغ الذي تمت فويرته يبلغ 348.000 أوقية قديمة، لكن اسم المركز الصحي غير معروف ولم تتم الإشارة إليه في المستندات بينما أكد العمدة بأنه هو المركز الصحي لـ

PK14، لكن لم يتم إجراء أي عملية إعادة تأهيل عليه خلال الفترة قيد المراجعة حسب ممثل وزارة الصحة في مقاطعة الرياض. وأثناء زيارة البعثة للموقع، تبين أن هذا المركز غير مستغل.

❖ بناء طرق رملية مدعمة في منطقة 9 LAR

تم إصدار فواتير مقابل هذه الأشغال بمبلغ 2.117.000 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، مع العلم أنه قد تم تنفيذها من طرف مجموعة نواكشوط الحضرية وكان الدور المسند لبلدية الرياض هو فقط متابعة الأشغال التي تقوم بها مجموعة نواكشوط الحضرية. وقد تمت هذه المتابعة من قبل وكيل من المصلحة الفنية بالبلدية.

❖ روضة الأطفال

- تجهيز روضة الأطفال: يتعلق الأمر بتجهيز روضة الاطفال ب 100 كرسيو12 مكتباً وإصلاح معدات أخرى. تم إصدار فاتورة لهذه التجهيزات الوهمية بتاريخ 2017/01/16 بمبلغ 1.786.400 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم. غير أن بعثة المحكمة لاحظت، خلال زيارتها للروضة، بأنه لم يتم شراء أي تجهيزات لصالح الروضة. كما أنه لم يتم إجراء أي إصلاحات من طرف مؤسسة التقدم والنزاهة على مستوى روضة الأطفال.

- ترميم دار الحضانة: وصل هذا التجديد إلى مبلغ 1.344.440 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، بما في ذلك مبلغ وهمي قدره 119.480 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم. يتعلق الأمر بالعناصر التالية: (نافذتان، باب من الخشب الأحمر و3 إطارات نوافذ) لاحظتها بعثة المحكمة خلال زيارتها للروضة.

❖ إعادة تأهيل مدرسة ناصر الدين

تم إصدار فاتورة إعادة التأهيل بمبلغ 1.221.480 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، بما في ذلك مبلغ وهمي قدره 686.720 أوقية قديمة تم اكتشافه من قبل بعثة المحكمة يتعلق بالعناصر التالية: 4 أعمدة، بابين (2) صغيرين، 1 باب كبير و 8 نوافذ.

❖ إعادة تأهيل مدرسة طلحة

تم تحرير فاتورة إعادة التأهيل بمبلغ 1.589.200 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، بما في ذلك مبلغ وهمي قدره 349.160 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، يتمثل في: 7 نوافذ ثنائية و 7 أعمدة، تم اكتشافه أثناء زيارة بعثة المحكمة لهذه المدرسة.

❖ اقتناء وهمي لجهاز تلفزيون

تم إصدار فاتورة لشاشة تلفزيون بمبلغ 78.880 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، لكن بعثة المحكمة لم تستطع تأكيد دخولها إلى البلدية ولم تعثر عليها عند قيامها بالجرد المادي.

❖ شراء معدات معلوماتية

تم إصدار فواتير لمشتريات معدات معلوماتية بمبلغ 3.500.880 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم. يتعلق الأمر بأجهزة كمبيوتر وآلات تصوير وطابعات وخرطيش ... إلخ. لكن ليس لدى مصالح البلدية بما في ذلك العمدة أية فكرة عن هذه الفاتورة ولم تعانين دخول هذه المعدات مع العلم بأنه تم توقيع قائمة الاستلام فقط من قبل العمدة.

❖ فوترة طابعات تم الحصول عليها كإعانة

تلقت البلدية هبة من مجموعة نواكشوط الحضرية تشمل 20 طابعة تم استلامها من قبل رئيس المصلحة الفنية بتاريخ 2016/11/02 ثم قامت بفوترتها من خلال المورد محمد محمود (الحالة رقم 226 بتاريخ 2016/10/10) مع العلم بأنه تم التأشير أيضاً على الخدمة المنجزة من قبل رئيس المصلحة الفنية.

بناءً على المطالبة بالتعويض، طلبت المحكمة من عمدة الرياض إعادة المبلغ المذكور وقدره 10.711.835 أوقية قديمة إلى الخزينة العمومية. ونتيجة لعدم تنفيذ طلب إرجاع الأموال، تمت إحالة هذا الملف إلى العدالة.

2-نفقات غير مشروعة

1.2-شراء معدات التنظيف

تم تحرير فاتورة لهذه المشتريات بمبلغ 6.910.236 أوقية قديمة وهو غير مبرر على أساس أنه تم صرفه بدون وجود أي تعبير عن الحاجة أو أوامر طلبيات أو إفادة بالخدمة المنجزة، وتم توقيع قائمة الاستلام من طرف العمدة وحده. تجدر الإشارة إلى أن البلدية لا تتوفر حالياً على أي معدات للتنظيف ولم تتمكن بعثة المحكمة من العثور على ما يفيد استلام المستفيدين المحتملين لهذه المعدات.

2.2- الوقود

على الرغم من أن البلدية لا تمتلك سوى خمس سيارات، منها سيارتان للعمدة ونائبه الأول اللذين يتلقيان تعويضاً شهرياً للوقود، فقد شهدت عمليات شراء الوقود زيادة سنوية مذهلة من 1.300.000 أوقية قديمة في عام 2015، إلى 4.928.000 في عام 2016 و9.012.453 في عام 2017. يستدعي شراء الوقود الملاحظات التالية:

- غياب متابعة للوقود من قبل المصالح البلدية لأن تسييره يتم مباشرة من طرف العمدة؛
- شراء كميات كبيرة من الديزل في نفس اليوم (كميتان تبلغ كل منهما 600.000 أوقية قديمة بتاريخ 2016/03/18، و3.000.000 أوقية قديمة بتاريخ 2017/04/18 و2.000.000 أوقية قديمة). لاحظت بعثة المحكمة عدم استخدام دفاتر الوقود، والتي غالباً ما يتم توقيع قائمة استلامها من طرف العمدة فقط؛
- تتم عمليات الشراء هذه في غياب التعبير عن الحاجة وأوامر الطلبيات وطبيعة المهام المنفذة؛
- يتم شراء الوقود لدى مورديها بدلاً من محطات الوقود، مما يزيد من سعر الشراء وبالتالي أعباء البلدية.

ز - إيرادات البلدية

1- وضعية إيرادات البلدية

تعتمد إيرادات البلدية خلال الفترة قيد المراجعة بشكل رئيسي على إعانات الدولة وتفرغ الحمولات. يوضح الجدول التالي مصادر إيرادات البلدية، معبراً عنها بالأوقية القديمة، للسنوات المالية 2015 و2016 و2017:

البيان	2015	2016	2017
الإيرادات الذاتية	11 439 700	7 818 235	11 854 100
إعانة الدولة (الصندوق الجهوي للتنمية)	47 753 984	75 718 560	75 718 560
إعانات أخرى	1 318 400	688 300	-
الحمولة المفرغة	38 135 306	34 526 782	49 246 265
المجموع	98 647 390	118 751 877	136 818 925

البيان	2015	2016	2017
الإيرادات الذاتية	12%	7%	9%
إعانة الدولة (الصندوق الجهوي للتنمية)	48%	64%	55%
إعانات أخرى	1%	1%	0%
الحمولة المفرغة	39%	29%	36%
المجموع	100%	100%	100%

وفقاً للجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن الإيرادات الذاتية للبلدية منخفضة جداً، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى فقر السكان وضعف ونقص الأنشطة الاقتصادية في البلدية. كانت تلك الإيرادات 12 % من إجمالي إيرادات البلدية في عام 2015، و 7 % في عام 2016 و 9 % في عام 2017. لذلك تعتمد إيرادات البلدية بشكل رئيسي على تفرغ الحمولات والإعانات المقدمة من طرف الدولة.

2 - الإيرادات الذاتية للبلدية

1.2 - ارتفاع تكلفة تحصيل الإيرادات الذاتية للبلدية

تتحمل البلدية تكاليف تحصيل مرتفعة جدا كما هو موضح في الجدول التالي: مثال عام 2017

المبلغ بالأوقية القديمة	التعيين
11 854 100	الإيرادات الذاتية لسنة 2017
2 000 000	علاوة المردودية
4 071 384	أجور المحصلين
2 640 000	أتعاب لمفوضيات الشرطة وللحرس الوطني
8 711 384	مجموع الأعباء
3 142 716	الصافي

وفقاً للجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن صافي الإيرادات الذاتية للبلدية في عام 2017 بلغ 3.142.716 أوقية قديمة.

2.2 - إجراء تحصيل الإيرادات

تحدد أحكام المواد من 216 إلى 232 من الأمر القانوني رقم 89-012 الصادر بتاريخ 23 يناير 1989 المتضمن النظام العام للمحاسبة العمومية، الطرق والإجراءات الخاصة بتحصيل إيرادات البلدية، والتي يتم القيام بها وفقاً للمراحل التالية:

- ثبوت الحق

- التصفية

- الأمر

- التحصيل

ومع ذلك، فقد تبين بأنه يتم إصدار أوامر الإيرادات بعد القيام بالتحصيل على سبيل التسوية. هذا ما يفسره عدم وجود ما تبقى ليتم تحصيله.

3.2-تسيير غير مشروع للقيم الجامة

يتم شراء دفاتر وطوابع التحصيل لدى الموردين من قبل الأمر بالصرف (العمدة) ولا يتم استلامها من طرف المحصل البلدي عندما يتم استلامها من المورد المعني. يتولى العمدة تسييرها، الأمر الذي قد يخلق حالة محاسب فعلي. وقد تؤدي هذه الوضعية إلى مخاطر الاستخدام خاصة وأن الدفاتر والطوابع ليست خاصة بسنة معينة.

ح- مهام البلدية

على الرغم من الغلاف المالي الكبير المخصص للاستثمار خلال الفترة 2015-2017، والذي بلغ 112.732.336 أوقية قديمة، فلم يكن له تأثير واضح على تنمية البلدية، لأنها قامت بصرفه على أعمال إعادة التأهيل والاقتناء غير المبرر لأجهزة معلوماتية وصيانة وإصلاح السيارات.

وفيما يلي تقييم إنجاز مهام البلدية:

1- المؤسسات المدرسية

توجد 33 مدرسة ابتدائية في بلدية الرياض. وتتفق البلدية غالبية ميزانيتها لإعادة تأهيلها، ولكن لوحظ أن معظم عمليات إعادة التأهيل هذه لا تتم بواسطة المصلحة الفنية التي ترجع إليها صلاحية تقييم احتياجات إعادة التأهيل و / أو البناء ومتابعة واستلام الأشغال. ونتيجة لذلك، تمت فوترة بعض عمليات إعادة التأهيل ولم يتم إنجازها.

بالإضافة إلى ذلك، خلال زيارة البعثة لبعض المدارس، تمت ملاحظة أن بعضها ما زال يلتمس إمدادات المياه خاصة في فترة ارتفاع الحرارة. كما أعرب آخرون عن قلقهم بشأن السلامة المدرسية لأنها عرضة لعمليات السرقة وتطالب باكتتاب حراس دائمين لهذه المدارس.

2- الصحة

يوجد بالرياض 4 مراكز و3 نقاط صحية. قامت البلدية بتدخل واحد لصالح هذه الهيئات خلال الفترة قيد المراجعة تمثل في إصلاح سيارة إسعاف النقطة الصحية PK10 على الرغم من الاحتياجات الهائلة في هذا المجال مثل إعادة التأهيل وتجهيزات منتجات النظافة الوقائية

وضرورة إعادة تأهيل مستوصف الأمومة القديمة في سويسرة ... الخ. ولا تتحمل البلدية سوى اثنين فقط من الحراس.

3- الأسواق

تمت ملاحظة غرق الأسواق بالقمامة. ويتعلق الأمر على الخصوص بسوق المنسية. هذا السوق غير عملي وأهملته البلدية مع العلم أنها شرعت في إعادة تأهيله سنة 2015 بمبلغ قدره 1.322.980 أوقية قديمة تشمل كل الرسوم، ولكن الاستلام تم فقط من طرف العمدة.

4- روضة الأطفال

توجد في البلدية روضة أطفال واحدة تتضمن فصلا واحدا. وأثناء زيارة البعثة لهذه المنشأة، تبين أن جميع معدات اللعب غير صالحة وأن البلدية لم تشرع بعد في تصليحها أو تجديدها.

5- دعم المحتاجين

على الرغم من الفقر الذي يبرز تحتها سكان الرياض، فإن البلدية لا تقدم الدعم للمحتاجين.

القسم 7: بلدية تيارت

أ - ملاحظات حول الإيرادات

1 - مسطرة غير شرعية لإصدار وجباية سندات التحصيل البلدية

خلافًا للمسطرة العادية يتم إصدار سندات التحصيل من طرف العمدة لتسوية الإيرادات التي تم إنجازها فعلا من طرف محصلي البلدية ودفعها لدى المحصل البلدي خلال فترة معينة (عادة أسبوع أو شهر). وتستدعي هذه المسطرة الملاحظات التالية:

- المسطرة غير شرعية بالنظر إلى المادة 217 من الأمر القانوني رقم 89-012 بتاريخ 1989/01/23 المتضمن للنظام الأساسي للمحاسبة العمومية التي تنص على أن "الأمر بالصرف يصدر وأمر الإيراد بهدف ضمان جباية مستحقات البلدية ويبلغها للمحاسبين العموميين المكلفين بالجباية".

- لا تمكن المسطرة من التكفل بكل الإيرادات البلدية المقررة في الميزانية من أجل التأكد من أن المحصل البلدي قام بكل التحريات اللازمة لجبايتها.
- تخفي المسطرة بواقي للتحصيل التي يمكن حجمها من تقييم جهود الجباية المقام بها من طرف المحصل البلدي وتبرئ بذلك ذمة مسئولية هذا الأخير الشخصية والمالية في مجال الإيرادات.
- لا يخضع المحصلون الذين تقع عملية الجباية على كاهلهم لأي نوع من الضمان خلافا لترتيبات المادة 6 من المقرر 165 بتاريخ 1993/12/12 المتعلق بصناديق سلف وإيرادات الهيئات العمومية التي تنص على أنه "قبل مباشرة مهامه يلزم على المحصل أن يشكل ضمانا". كما أنهم غير معينين "بموافقة من المحاسب المختص" كما تنص على ذلك المادة 5 في فقرتها الأخيرة من نفس المقرر.
- وأخيرا يمكن لهذه المسطرة أن تنتشر على وجود نظام جباية سري بين العمدة والمحصلين غير معلن أو غير مدفوع للمحصل البلدي وليس لدى هذا الأخير أية وسيلة للتأكد من وجود مثل هذا النظام.

2 - ضعف في تحصيل الإيرادات

لقد كان تحصيل إيرادات بلدية تيارت ضعيفا خلال السنوات المراقبة حيث لم يستطع أن يبلغ إجمالا 50% من التقديرات كما يوضح ذلك الجدول التالي.

السنة	التقديرات	التحصيل	النسبة
2015	120.873.272	55.089.346	45,58%
2016	80.583.958	37.354.187	46,35%
2017	79.260.872	46.546.281	58,72%
النسبة الإجمالية خلال الفترة			% 49,47

وهذه الوضعية ناتجة من بين أمور أخرى عن النواقص الملاحظة على مستوى مسطرة جباية الإيرادات التي تعتمد أساسا على المحصلين ولا تشرك المحصل البلدي الذي يفترض أنه القادر وحده على القيام بجميع التحريات اللازمة للجباية حتى يتفادى تعريض مسؤوليته الشخصية والمالية.

وخلال الفترة المراقبة لم يبذل العمدة أي جهد من أجل تحسين تحصيل الإيرادات سواء على مستوى الإيرادات البلدية أو على مستوى تعبئة إعانات الدولة.

وقد أدت هذه الوضعية إلى ضعف في إنجاز مهام البلدية بسبب عدم وجود الوسائل. فعلى سبيل المثال لم ينجز أي نشاط سنة 2015 في أشغال الطرق والتجهيزات الصحية رغم حساسية هذين الجانبين. كما أن التجهيزات الاجتماعية والثقافية لم تنجز سنة 2017 إلا في حدود 951.200 أوقية قديمة من تقديرات بلغت 2.850.288 أوقية قديمة وهو ما يمثل نسبة 33,37 % فقط.

3 - ضعف في القدرة على تعبئة موارد البلدية

تتألف أملاك البلدية من ثلاثة أسواق وعنبرين مخصصين لبيع اللحوم والسماك والخضروات.

1.3 - الأسواق

تتكون هذه الأسواق من السوق المركزي (المسمى سوق برمير) المكون من 420 حانوتا مقسمة على 11 فئة ومؤجرة بأسعار متفاوتة من 1.400 أوقية قديمة إلى 20.000 أوقية قديمة لكل حانوت ومن سوقي عين الطلح والمشروع الذين لم يؤجرا بعد. وقد لاحظت المحكمة أن حوانيت سوق برمير مؤجرة مرة أخرى من طرف مؤجريها بأسعار أكبر بكثير من الأسعار التعاقدية ومتفاوتة من 7.000 أوقية قديمة إلى 30.000 أوقية قديمة. ويبين الجدول التالي الخسارات الناجمة على مستوى كل فئة من الحوانيت عن عدم جباية الإيرادات الممكنة للبلدية.

الفئة	عدد حوانيت	السعر في عقد الإيجار	سعر التأجير الحالي	الفارق	الخسارة السنوية
A	46	5.600	22.500	16.900	9.328.800
	14	2.800	21.700	18.900	3.175.200
B	60	4.200	12.000	7.800	5.616.000
D	80	2.800	21.700	18.900	18.144.000
E	28	1.400	4.000	2.600	873.600
F	29	1.400	4.000	2.600	904.800
G	32	2.100	8.000	5.900	2.265.600
H	32	2.100	8.000	5.900	2.265.600
R	36	2.100	8.000	5.900	2.548.800
L	30	2.800	21.700	18.900	6.804.000
J	25	2.800	21.700	18.900	5.670.000

0	0	20.000	20.000	4	P
5.670.000	18.900	21.700	2.800	4	
63.920.448					المجموع

تم الحصول على الأسعار الحالية الموجودة في هذا الجدول من طرف بعثة المحكمة عن طريق شهادات من المؤجرين الثانويين في السوق قام على أساسها احتساب الخسارة الملاحظة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقود تتم مراجعتها كل سنة ولا يمكن للعمدة أن يجهل أن أسعار السوق عموماً وأسعار الإيجار خصوصاً في ارتفاع مستمر.

وزيادة على ذلك تشهد هذه العقود عيوباً قانونية عديدة سواء في شكلها أو في مضمونها قد تؤدي إلى بطلانها ومن بينها :

- غياب تسجيلها على مستوى مكتب التسجيل
- طابعها المجامل والمضرب بالبلدية
- غياب التأشيرات التي تستند إليها هذه العقود وبالتالي غياب أساسها القانوني، إلخ.

2.3 - العنابر

يتكون عنبر بيع اللحوم من 84 محلاً مؤجر منها 77 أي نسبة استغلال 91,67 % بسعر 2.000 أوقية قديمة. إلا أن المؤجرين لم يسددوا إيجاراتهم منذ سنتين إثر خلاف نشب بينهم وبين البلدية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى خسارة للبلدية بلغت سنوياً 1.848.000 أوقية قديمة أي ما يمثل مبلغ 5.544.000 أوقية قديمة خلال الفترة المراقبة. وحتى الساعة لم تقم البلدية بأي إجراء لتسوية النزاع مع المؤجرين أو فسخ عقد إيجار العنبر واسترجاعه.

أما عنبر بيع السمك والخضروات فيضم 284 محلاً مؤجر منها 145 أي نسبة 51,78 % بسعر 1.000 أوقية شهرياً. غير أن هذه المحلات مؤجرة ثانية مثل الحوانيت بسعر 3.000 أوقية قديمة. ويعطي الجدول التالي الخسارات الناجمة على مستوى كل فئة من العنابر عن عدم جباية الإيرادات الممكنة للبلدية.

الفئة	عدد المقاعد	السعر في عقد الإيجار	سعر التأجير الحالي	الفوارق	الخسارة السنوية
عنبر ل	77	2.000			1.848.000
عنبر س&خ	145	1.000	3.000	2.000	3.480.000
المجموع					5.328.000

ويستخلص مما سبق أن بلدية تيارت لا تستغل كل طاقات تعبئة موارد مجالها العمومي وتخسر بذلك كل سنة 6.924.844,8 أوقية جديدة (69.248.448 أوقية قديمة) من الإيرادات الممكنة.

ب - ملاحظات حول النفقات

1 - عدم تفعيل لجنة المشتريات

يجب أن تخضع نفقات بلدية تيارت للجنة المشتريات من أجل التصديق عليها إذا كانت أقل من سقف إبرام الصفقات العمومية.

لم تجد بعثة المحكمة أي أثر لإنشاء وتفعيل هذه اللجنة (مداولة للمجلس البلدي تقضي بتعيين هذه اللجنة، محاضر اجتماع لها، إلخ. ...)

وعليه فإن نفقات بلدية تيارت تم صرفها خلال الفترة المراقبة من طرف العمدة خصيصاً دون أي تعبير عن الحاجة أو طلبيات حيث يقوم بتنفيذ النفقات على أساس عروض (devis) مقدمة من طرف موردين ولا يعلم هل المصالح المستفيدة من تلك المشتريات بحاجة إليها أم لا.

وزيادة على ذلك لا يقوم العمدة بتصديق الخدمات المنجزة على أساس شهادات المصالح الفنية المفروض أنها المكلفة بالتأكد من حسن تنفيذ الأشغال أو الخدمات.

2 - نفقات غير مبررة

1.2 - صيانة وإصلاح السيارات

قامت البلدية سنة 2017 بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 2.884.456 أوقية قديمة لإصلاح سيارة جديدة من نوع RENAULT KANGOO مقتناة سنة 2016 وهو ما يمثل ضعفي ثمن اقتنائها البالغ 1.600.000 أوقية قديمة وذلك في أقل من سنة.

لم تتمكن بعثة المحكمة من التأكد من حقيقة هذه الإصلاحات وتعتبر إذا أن النفقات المتعلقة بها وهمية وغير مبررة.

2.2 - أشغال تجهيزات اجتماعية وثقافية

قامت البلدية سنة 2017 بصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 6.827.996 أوقية قديمة متعلقة بأشغال تجهيزات اجتماعية وثقافية مبينة في الجدول التالي.

رقم الحوالة	التاريخ	طبيعة النفقة	المبلغ (أ.ق.)	الملاحظات
17/082	2017/06/15	ترميم محطرة مسجد ولد محدود	1.264.400	الترميم اقتصر على تبديل السقف (10 صفائح زنك) بمبلغ إجمالي قدره 150.000 أوقية قديمة
17/088	2017/06/29	ترميم دار مؤذن مسجد ولد محدود	1.524.240	الترميم اقتصر على تبديل السقف (15 صفيحة زنك) وطلاء 6 متر مربع من الحائط والكل بمبلغ إجمالي قدره 250.000 أوقية قديمة
17/128	2017/08/21	إنارة عمومية في مغسلة الموتى بمسجد ولد محدود	2.215.600	شراء وتركيب عمودين شمسين بمبلغ 400.000 أوقية قديمة ولا توجد توصيلة للمياه بالشبكة الجديدة ولشراء 6 أسرة للمغسلة
مجموع جزئي غير مبرر		4.204.240 أوقية قديمة		
17/243	2017/11/23	مدرسة أحمد ولد الديد	1.614.256	تم شراء باب حديدي فقط بمبلغ 160.000 أوقية قديمة
17/252	2017/11/23	مدرسة السعادة	1.856.000	تم صرف مبلغ 1.406.500 أوقية قديمة من هذه الفاتورة على المدرسة ولكن لم ينجز إلا شراء باب حديدي بمبلغ 148.000 أوقية قديمة وشبكة للمياه بمبلغ 239.000 أوقية قديمة
مجموع جزئي غير مبرر		2.621.756 أوقية قديمة		
مجموع عام غير مبرر فيه كافة الرسوم		6.827.996 أوقية قديمة		

وفي النهاية تعتبر بعثة المحكمة أن النفقات الملخصة في الجدول أسفله البالغة إجمالاً مع كافة الرسوم ثمانية ملايين وثمان مائة وعشرة آلاف وأربع مائة واثنان وخمسون أوقية قديمة (8.810.452 أي 881.045,2 أوقية جديدة) غير مبررة وعليه فإن مبلغها الصافي البالغ سبعة ملايين وأربع مائة ألف وسبع مائة وثمانون أوقية قديمة (7.400.780 أي سبع مائة وأربعون ألفاً وثمانية وسبعون أوقية جديدة) يجب أن يرجع. وعلى أساس طلب استرجاع موجه لعمدة تيارت قام هذا الأخير باسترجاع المبلغ المذكور للخزينة العامة.

ويفصل الجدول التالي هذا المبلغ.

المبلغ مع كافة الرسوم	طبيعة النفقات
3.884.456	إصلاح وصيانة السيارات
3.304.240	إعادة تأهيل محظرة ودار ومسجد ولد محمود
2.621.756	إعادة تأهيل المدارس
83.810.452	المجموع العام مع كافة الرسوم
1.409.672	مجموع كافة الرسوم
7.400.780	المبلغ الصافي للاسترجاع

القسم 8: بلدية توجنين

أ - ملاحظات متعلقة بالإجراءات

1- نواقص في إعداد الحساب الإداري وحساب التسيير:

إضافة إلى التأخر الملاحظ في تقديم هذين الحسابين والمخالف للنصوص المعمول بها تمت ملاحظة رفضهما عدة مرات من طرف الوصاية للأسباب التالية:

- غياب ختم العمدة على الحساب الإداري
- عدم توقيع العمدة والمحصل البلدي لحساب التسيير
- عدم تسديد اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي؛
- عدم تسديد اشتراكات صندوق التضامن البلدي.

2- عدم اللجوء إلى منافسة حقيقية

تمت ملاحظة استئثار بعض الموردين بإنجاز عمليات ذات طبائع مختلفة. ويتعلق الأمر أساسا بمؤسسة التقدم ومؤسسة توب سرفيس اللتين حققنا خلال الفترة المراقبة أرقام أعمال مع البلدية بلغت على التوالي 28.966.400 أوقية قديمة و 28.562.000 أوقية قديمة.

ب - ملاحظات متعلقة بالتسيير

1- تسيير الموارد البشرية

تمثل نفقات العمال إحدى أهم كتل النفقات البلدية حيث بلغت 99.387.806 أوقية قديمة و 101.590.000 أوقية قديمة على التوالي سنتي 2016 و 2017. إلا أن النتائج المنتظرة من هذه النفقات ظلت محدودة بفعل العوامل التالية :

- غياب توازن في بنية وتوزيع العمال حيث يلاحظ ارتفاع في عدد الكاتبات والمحصلين مقارنة مع الفئات الأخرى (46 كاتبة ومحصلا من بين 86 عنصرا)
- ضعف مستوى التكوين والتأهيل المهني للعمال
- ضعف في حضور العمال خلال فترات الدوام الرسمي حيث أظهر كشف رقابة الحضور بتاريخ 2018/04/09 وجود 17 عاملا فقط على مستوى المقر.

2 - نفقات التسيير

1.2 - المحروقات

يقدر معدل استهلاك البلدية السنوي من المحروقات بمبلغ 10 مليون أوقية قديمة ويقوم على أساس تخصيص كمية أسبوعية لكل سيارة. ولكن هذا الإجراء لا يمكن من متابعة فعالة للاستهلاك لغياب خطة عمل محددة لكل سيارة.

2.2- ضعف الاشتراك في صندوق التضامن البلدي:

طبقا لترتيبات المرسوم رقم 89-124 بتاريخ 14/09/1989 المنشئ لصندوق التضامن البلدي يتعين على البلدية تسديد مبلغ يعادل نسبة 3 % من الإيرادات العادية المحصلة كمساهمة إجبارية في هذا الصندوق. إلا أن هذا التسديد لا يتم غالبا لأن بعثة المحكمة لم

تلاحظ إلا مبلغ 591.000 أوقية قديمة مسدد بتاريخ 2017/12/05 ولم تحصل على أي تسديد آخر في سنتي 2015 و2016.

3 - نفقات الاستثمار

1.3 - ترميم المدارس والمباني الأخرى:

خلال السنوات 2015 و2016 و2017 استفادت 23 مدرسة ومؤسسة أخرى من عمليات ترميم مختلفة الطبيعة بقيمة إجمالية بلغت 50.038.288 أوقية قديمة. وقد أظهر فحص هذه الترميمات الملاحظات التالية :

- لاحظت بعثة المحكمة غياب معايير انتقاء المدارس المشمولة بهذه العملية
- لم تجد البعثة دراسات تشخيصية مرافقة لملفات الترميم وموقعة من طرف مسؤولي المدارس وتحل محل تعبير عن الحاجة
- لم توقع محاضر استلام الأشغال من طرف مسؤولي المدارس المعنية بوصفهم المستفيدين من هذه الترميمات.

2.3- إنجاز طرق رملية مدعمة:

تمت ملاحظة إنجاز ما يزيد على 1.000 متر من الطرق الرملية المدعمة بمبلغ إجمالي قدره 26.980.000 أوقية قديمة خلال سنتي 2016 و2017 وموزعة على ثلاثة مقاطع من أجل فك العزلة عن بعض أحياء البلدية المغطاة بالكتبان الرملية. إلا أنه لا توجد وثائق تمكن من التأكد من أن المواصفات الفنية المطلوبة ومن أن التنسيق مع الجهات الفنية الرسمية المعنية قد حصل.

ج - الإيرادات

تتحصل البلدية على مواردها المالية من مصدرين رئيسيين هما الإعانات (التسيير والاستثمار) وإيرادات التسيير المكونة من الأنشطة التجارية والتراخيص والإتاوات وحق استغلال المجال العام وحق دخول الحظائر والحقوق العقارية والغرامات وبيع المياه. وقد أظهر فحص هذه الجوانب الملاحظات التالية :

- غياب الضمانات الكافية للتأكد من دقة وشمولية وصدق الوعاء الضريبي المعد من طرف مصالح البلدية في ظل غياب قاعدة بيانات مؤكدة.
- لم يستوف المحصل الرئيسي للشروط القانونية اللازمة لتعيينه والمتعلقة بالضمان المقرر في المادتين 6 و 27 من المقرر رقم 180 بتاريخ 16/05/1998 والمنشئ لصناديق التحصيل على مستوى البلديات.
- بينت الزيارة الميدانية التي قامت بها بعثة المحكمة أن من بين الأسواق الثلاثة التي تتوفر عليها البلدية اثنان منها غير مشغلان والثالث الواقع في حي السعادة لم يجن سوى 80.000 أوقية قديمة سنة 2017.
- تم توقيف جباية الرسم البلدي على اللحوم على مستوى مسلخة تنويش وتم إسناده إلى شركة مسالخ نواكشوط مقابل إتاوة تدفع للبلدية.
- غياب الدقة في تقدير الرسوم بسبب تركها للسلطة التقديرية لعمال البلدية الذين لا يتوفرون بالضرورة على التكوين اللازم للقيام بهذه المهمة.
- وجود فوارق كبيرة بين إيرادات التسيير المتوقعة وتلك المحصلة خلال سنتي 2015 و 2016 مع تحسن طفيف في الوضعية بالنسبة لسنة 2017.

القسم 9 : بلدية دار النعيم

أ - ملاحظات متعلقة بالإجراءات

تبين أن نظام الرقابة الداخلية في البلدية خاصة في الجوانب المتعلقة بتنفيذ النفقات يعاني من نواقص بالنسبة للإجراءات المنصوص عليها في دليل التسيير الخاص بالبلدية والمطبق لأحكام الأمر القانوني 87-289 بتاريخ 20/10/1987 المنشئ للبلديات والمعدل بالقانون رقم 2001-027 بتاريخ 07/02/2001 والمكمل بالأمر القانوني رقم 2006-004 بتاريخ 26/01/2006 والأمر القانوني رقم 2006-026 بتاريخ 27/08/2006. من ذلك على سبيل المثال:

- غياب التعبير عن الحاجة في معظم ملفات النفقات والتي تعتبر ضرورية لتبرير عمليات الصرف

- غياب الدراسات الفنية في ملفات الترميم واقتناء التجهيزات التي تمكن من تحديد طبيعة الأشغال وكلفتها المالية كما أنه لا توجد أيضا الوثائق المتعلقة بإشراك الجهات المستفيدة فيما يخص التعبير عن الحاجة والاستلام.

ب - ملاحظات على النفقات

1 - تسيير المحروقات

تلجأ البلدية إلى مورد واحد وهو مؤسسة إتيقان العمل لتزويدها بحاجياتها من المحروقات وذلك بموجب عقد بتاريخ 2016/06/02.

غير أنه لم تقدم أية وثائق تبين مسطرة استهلاك هذه المحروقات التي بلغت قيمتها 5.587.649 أوقية قديمة سنة 2016 و 4.482.516 أوقية قديمة سنة 2017.

2-إسداء الخدمات

قامت البلدية بتوقيع العديد من العقود القصيرة الأمد مع بعض الأشخاص بهدف تقديم بعض الخدمات لصالحها. غير أن طبيعة هذه الخدمات تبين أنه يمكن القيام بها من طرف عمال البلدية كما يتضح ذلك من الجدول التالي :

رقم وتاريخ الحوالة	المبلغ (أ.ق.)	طبيعة الخدمة
2017/09/10-195	100 000	الإشراف على اقتناء مراجع المكتبة
2017/09/06-183	150 000	تعداد وتصنيف الكتب الواردة الي المكتبة
2017/10/10-223	100 000	الإشراف على اقتناء مراجع المكتبة
2017/09/29-217	60 000	تصنيف الكتب
2017/09/29-216	60 000	تصنيف الكتب
2017/11/03-258	100 000	الإشراف على اقتناء مراجع المكتبة
2017/11/03-257	60 000	تصنيف الكتب
2017/11/03-256	60 000	تصنيف الكتب

3-وجود متأخرات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

خلافا لترتيبات المرسوم رقم 116 بتاريخ 1974/09/17 المتعلق بوجوب تسديد الاشتراكات في هذا الصندوق بصورة تلقائية تمت ملاحظة وجود متأخرات معتبرة بلغت ما مجموعه

7818283 أوقية قديمة (اشتراكات وغرامات التأخير) وذلك للفترة الممتدة من الفصل الثاني من سنة 2015 وحتى الفصل الرابع من 2017. وهو ما أجبر البلدية على عقد اتفاق مع الصندوق من أجل تسوية هذه الوضعية حسب جدولة زمنية محددة.

ج - الإيرادات

تتحصل البلدية على مواردها المالية من ثلاثة مصادر كما يتبين من الجدول التالي الذي يبين تطوراتها خلال الفترة المراقبة.

الطبيعة/السنة	2015(أ.ق.)	2016(أ.ق.)	2017(أ.ق.)
إعانة التسيير	37 543 973	85 750 623	93 871 486
إعانة التجهيز	79 133 179	36 987 864	39 573 826
إيرادات التسيير	32 109 000	30 815 500	29 746 400
المجموع (أ.ق.)	148 786 152	153 553 987	163.191.712

تتكون إيرادات التسيير من الأنشطة التجارية (1433 ممولا) والتراخيص والإتاوات وحق استغلال المجال العام وحق دخول الحظائر والحقوق العقارية والغرامات وبيع المياه. وقد أظهر فحص هذه المكونة الملاحظات التالية:

- تطبيقا للمقرر رقم 180 بتاريخ 16/05/1998 الصادر عن وزير الداخلية المتضمن لتنظيم صناديق التحصيل على مستوى البلديات (عواصم الولايات والمقاطعات) أنشأت بلدية دار النعيم صندوق تحصيل بتاريخ 04/01/2016 وذلك بموجب مداولة المجلس البلدي رقم 18/2015 بتاريخ 09/07/2015. ويلاحظ في هذا الموضوع :

- التأخر الكبير في إنشاء هذا الصندوق مما يبعث على التساؤل عن مدى سلامة الإجراءات المتخذة من أجل تحصيل الإيرادات في الفترة ما قبل إنشائه
- تم تعيين المحصل بتاريخ 27/07/2015 دون استيفاء الشروط القانونية المتعلقة بالزامية تشكيل الضمان طبقا للمادتين 6 و 27 من المقرر المذكور أعلاه.

- استحالة تقويم أداء المحصل البلدي نظرا لغياب تكفله بسندات التحصيل طبقا للمادة 217 من الأمر القانوني 89-012 بتاريخ 1989/01/23 المعدل والمتضمن للنظام الأساسي للمحاسبة العمومية
- عدم الدقة في تقدير الرسوم المطبقة على النشاطات لتجارية لخضوعها للسلطة التقديرية لعمال البلدية والذين لا يتوفرون بالضرورة على التكوين الذي يمكنهم من مزاوله هذه المهمة
- غياب الواقعية في تقديرات بعض الإيرادات مثل رصد التقديرات لبعض فئات الإيرادات التي لم تشهد أية تحصيل في سنة 2015 ولا في السنوات السابقة.
- ضعف التحصيل مقارنة بالتوقعات: من أصل 25 بندا متعلقة بإيرادات التسيير المتوقعة لسنة 2016 لم يتم التحصيل إلا على 10 بنود وقد ظل عموما ضعيفا مقارنة بالتوقعات كما يتضح من الجدول التالي.

السنوات	التوقعات (أ.ق.)	التحصيل(أ.ق.)	الفارق (أ.ق.)	نسبة التحصيل
2015	76 882 991	32 109 000	44 773 991	41,76 %
2016	604 000 000	308 155 000	295.845.000	51,01 %
2017	67 606 990	297 464 400	37 860 590	44 %

- ضعف مردودية الأسواق : تتوفر البلدية على أربعة أسواق تكاد مردوديتها المالية تكون شبه معدومة رغم الكثافة السكانية العالية نسبيا. ومن بين هذه الأسواق يستغل سوق الحي الساكن وحده حيث يؤجر بمبلغ 80.000 أوقية قديمة منذ 2016/01/04.

الفصل 3 : المؤسسات والشركات العمومية

القسم 1: المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري

الفقرة 1: مركز الاستطباب الوطني

1- خرق القواعد المتعلقة بالمنافسة

نادراً ما يلجأ مركز الاستطباب الوطني إلى المنافسة خلافاً لأحكام الفقرة 5 من المادة 27 من القانون رقم 044-2010 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية التي تنص على أنه ".... يجب أن تثبت السلطة المتعاقدة بأن العروض والظروف التي جرت فيها هي أحسن ما يمكن لاسيما في اللجوء إلى المنافسة ..."

في الواقع، على الرغم من وجود العشرات من الطلبات، فإن محاضر فرز عروض الموردين التي أعدتها لجنة المشتريات في عام 2016، لا تتجاوز عشرة محاضر.

وتتم الطلبات المقدمة من طرف قسم الصيانة والأشغال في معظم الحالات خارج المنافسة. ونفس الأمر بالنسبة لطلبات مصلحة الوسائل خصوصاً لاقتناء اللحوم. أما الدعوة للمنافسة على مستوى مصلحة الصيدلية فهي شكلية لأنه غالباً يتكرر نفس الموردين: المستقبل الطبي (EL MOUSTAGHBEL MEDICAL)، الملتقى الطبي (CARREFOUR MEDICAL)، مؤسسة الشفاء (ETSCHAVI)، مؤسسة ابن رشد (ETS IBN ROUCHOUD)، مؤسسة النجاح (ETS NEJAH).

يستفيد بعض الموردين من احتكار بعض الطلبات. ويتعلق الأمر بمؤسسة بكيهيدي (BELIHEDY) التي تحتكر بعض طلبات منتجات وسائل مركز الاستطباب الوطني كما هو موضح في الجدول التالي:

المبلغ (أوقية قديمة)	رقم السند
864 000	725/2016
656 000	842/2016
656 000	1221/2016
656 000	1069/2016

656 000	178/2016
656 000	442/2016
656 000	934/2016
636 320	25/2017
636 320	62/2017
6 072 640	

تم استبدال هذا المورد في عام 2017 بمؤسسة الخير (EL KHAIR)، والذي استفاد من الطلبات التالية خارج أي منافسة (المبالغ بالأوقية القديمة):

1 272 640	تسوية بفاتورة	42 823	241
5 442 670	تسوية بفاتورة	42 844	331
1 292 525	تسوية بفاتورة	42 879	444
644 274	تسوية بفاتورة	42 918	598
648 251	تسوية بفاتورة	42 944	675
642 285	تسوية بفاتورة	43 012	883
648 251	تسوية بفاتورة	43 017	899
656 205	الدفع بفاتورة	43 026	926
11 247 101			

قد تؤدي هذه الوضعية التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الموردين أمام الطلبات العامة، إلى تضارب المصالح في تسيير موارد المستشفى بالنظر إلى أن هاتين المؤسستين (BELIHEDY) و (EL KHAIR) يديرهما السيد حسين هارونا شقيق مدير المستشفى الوطني ولذلك استفاد من معاملة تفضيلية خارج أية منافسة. من ناحية أخرى فإن تصرف المدير يمثل سوء استغلال للوظيفة أدى لخرق القوانين والنظم.

وتبلغ الطلبات التي استفاد منها شقيق مدير المستشفى 17.319.741 أوقية قديمة حسب العينة التي تم فحصها.

2- خسائر كبيرة في الإيرادات

على الرغم من ارتفاع مديونية مركز الاستطباب الوطني لدى الموردين والموظفين وتجاه الخزينة العامة، فإن العائد من الإيرادات الخاصة للمؤسسة يتضاءل إلى حد كبير بسبب قيام مسؤولي المستشفى بصفة متكررة بمنح تحملات مجاناً لبعض المستخدمين دون أي أساس قانوني أو معيار موضوعي.

نتيجة لذلك، خسر مركز الاستطباب الوطني إيرادات قدرها 46,334,970 أوقية قديمة خلال الفترة من 2015/1/1 إلى 2017/12/31 كما هو موضح في الجدول التالي:

المبلغ من 1/1/2015 إلى 31/12/2017	التحملات المجانية الموقعة من طرف :
المدير العام لمركز الاستطباب الوطني	13 009 970
المدير العام المساعد لمركز الاستطباب الوطني	27 076 200
مسير مركز الاستطباب الوطني	6 248 800
المجموع	46 334 970

وكان من الممكن أن تكون الخسائر أكبر بكثير لو أخذت في الحسبان التحملات الممنوحة لعمال المستشفى المؤمن عليهم من قبل الصندوق الوطني للضمان الصحي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المادة 6 من المرسوم المتضمن تنظيم مركز الاستطباب الوطني تنص على أن "أعمال العلاجات الخارجية تتم بمقابل وفقاً للجدول المحدد". لذلك، لا يمكن منح إعفاء من الدفع بدون أساس قانوني واضح.

وأخيراً، بالإضافة إلى عدم شرعية هذه التحملات المجانية، فإن منحها يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في الولوج إلى المرفق العمومي.

3- أرقام تعريفات ضريبية مزورة

إن المستندات التبريرية للمستشفى، وخاصة الفواتير الصادرة عن الموردين، لا تفي دائماً بالمعايير المحددة في النظم (المادة 1220 من المدونة التجارية) وفي دليل إجراءات المستشفى نفسه. لا تظهر دائماً عنوانا لمورد ورقم التعريف الضريبي ورقم القيد في السجل التجاري.

ومن المفارقات أن بعض الموردين يدرج أرقام تعريف ضريبية مزيفة في فواتيرهم. هؤلاء الموردون هم:

الملاحظات	رقم التعريف الضريبي المسجل على فواتير المورد	المورد
هذا الرقم للتعريف الضريبي هو في الحقيقة باسم DELTA PHARMA	21400174	ETS LEILA SERVICE INTERNATIONAL
هذا رقم التعريف الضريبي هو في الحقيقة باسم اعل سيدي سالم انداري	10902766	MOHAMEDEN OULD MOHAMED
هذا الرقم للتعريف الضريبي غير موجود في السجل الوطني للخاضعين للضريبة المراجع بتاريخ 2017/07/05	20704737	SERVICE EXPRESS POUR LE MONDE SEM
هذا الرقم للتعريف الضريبي غير موجود في السجل الوطني للخاضعين للضريبة المراجع بتاريخ 2017/07/05	00127344	ETS EL KHAIR COMMERCE GENERAL
هذا الرقم للتعريف الضريبي غير موجود في السجل الوطني للخاضعين للضريبة المراجع بتاريخ 2017/07/05	00065538	ETS MAURITANIEENNE POUR LES SERVICES ET COMMERCE
هذا الرقم للتعريف الضريبي غير موجود في السجل الوطني للخاضعين للضريبة المراجع بتاريخ 2017/07/05	00083367	ETS Wafa
هذا الرقم للتعريف الضريبي غير موجود في السجل الوطني للخاضعين للضريبة المراجع بتاريخ 2017/07/05	111011065	EMATRAD
هذا الرقم للتعريف الضريبي غير موجود في السجل الوطني للخاضعين للضريبة المراجع بتاريخ 2017/07/05	107111663	ESPACE MEDICAL
هذا الرقم للتعريف الضريبي هو في الحقيقة باسم اعل سيدي سالم انداري	10902766	ETS EL VETH

4 - عمليات سحب احتيالية من الحساب الجاري البريدي لمركز الاستطباب الوطني

رقم (61 | 10035060101 | 13005 | 00100)

كشفت التدقيقات التي تم إجراؤها على عينة من الشيكات التي أصدرها مركز الاستطباب الوطني على حسابه المفتوح لدى موريبووست (| 10035060101 | 13005 | 00100) أن محاسب مركز الاستطباب الوطني وأمانة صندوقه المركزي قام بشكل متكرر بعمليات سحب شيكات بريدية صادرة لأمر بعض موردي مركز الاستطباب الوطني. مكنت هذه الممارسة الخطيرة للغاية من الاستيلاء من حساب مركز الاستطباب الوطني لدى موريبووست على مبلغ 158 683 747 أوقية قديمة موزعة على النحو التالي:

المجموع العام (الأوقية القديمة)	2017	2016	2015	
17 854 693	12 902 267	981 956	3 970 470	السيدة/ سلطنة منت المختار
140 829 054	69 452 093	39 704 368	31 672 593	السيد/ يحيى ولد تومي
158 683 747	82 354 360	40 686 324	35 643 063	المجموع

ترى المحكمة أن شيكات يبلغ مجموع مبالغها مائة وثمانية وخمسين مليوناً وستمائة وثلاثة وثمانين ألفاً وسبعمائة وسبعة وأربعين أوقية قديمة (158.683.747) صادرة لأمر بعض موردي مركز الاستطباب الوطني قد تم سحبها عن طريق الاحتيال من الحساب الجاري البريدي رقم (61 | 10035060101 | 13005 | 00100) من قبل محاسب وأمين الصندوق المركزي لمركز الاستطباب الوطني، وذلك بالتواطؤ مع مصالح موريبووست.

ونتيجة لذلك، ووفقاً لأحكام المادة 6 من القانون النظامي رقم 032-2018 المتعلق بمحكمة الحسابات وللفقرة الثانية من المادة 10 من القانون رقم 014-2016 المتعلق بمكافحة الفساد يُلزم كل من مدير مركز الاستطباب الوطني السيد أبو هارون ديه ومحاسبه السيد يحيى ولد تومي وأمانة الصندوق المركزي السيدة سلطنة منت المختار تضامنياً بإرجاع مبلغ 158.683.747 أوقية قديمة إلى الخزينة العامة موزعة على النحو التالي:

المبلغ (الأوقية الجديدة)	الوكلاء المعنيون
140 829 054	السيد/ أبو هارونا ديه السيد/ يحيى ولد تومي
17 854 693	السيد/ أبو هارونا ديه السيد/ يحيى ولد تومي السيدة/ سلطنة منت المختار
158 683 747	المجموع

وقد طلبت المحكمة من الوكلاء المعنيين إرجاع 158 683 747 أوقية قديمة إلى الخزينة العمومية. ونتيجة لعدم تنفيذ هذا الطلب تمت إحالة هذا الملف إلى وزير العدل.

5- خرق بعض قواعد المدونة العامة للضرائب

خلافًا لأحكام المدونة العامة للضرائب (المادتان 179 مكرر ثانياً و184 مكرر ثانياً المتعلقةتان خصوصاً بالضريبة على القيمة المضافة)، لا يقتطع مركز الاستطباب الوطني الضريبة على القيمة المضافة المستحقة بموجب مشترياته من الموردين. فجميع الفواتير التي فحصتها البعثة كانت خالية من الضريبة على القيمة المضافة، وهو ما يسبب ضرراً كبيراً للخبزينة العمومية. فمثلاً من غلاف مالي قدره حوالي مليار أوقية تم إنفاقه على مشتريات المستشفى، لم يتم إجراء أي اقتطاع للضريبة على القيمة المضافة في عام 2016. يقدم الجدول التالي، وهو أبعد ما يكون عن الحصر، أمثلة على هذه الممارسة للسنة المالية 2016 (المبالغ بالأوقية القديمة)

السند	الموضوع	المورد	المبلغ	ض.د. الجزائفة	ض.ق.م.	المبلغ الصافي
1278	مواد غذائية	ETS YOUSOUF OULD EL HOUSSEIN	6 966 900	209 007	0	6 757 893
153	مواد غذائية	ISSELMOU OULD TOUNSI	7 933 942	238 018	0	7 695 924
1410	مواد غذائية	EMMACO	5 392 800	161 784	0	5 231 016
626	مواد غذائية	ETS AMM	4 887 656	146 630	0	4 741 026
1353	متفرقات	ETS EL KHEIR	10 350 000	310 500	0	10 039 500
905	مواد غذائية	ETS EL KHEIR	7 132 900	213 987	0	6 918 913
568	صيانة المباني	TOP CLEANV	5 260 000	157 800	0	5 102 200
399	صيانة المباني	TOP CLEANV	5 260 000	157 800	0	5 102 200
1048	صيانة المباني	ETS EL KHEIR	4 200 000	126 000	0	4 074 000
77	صيانة المباني	BATRAP	4 098 750	122 963	0	3 975 788
1411	صيانة المباني سبتمبر وأكتوبر 2016	TOP CLEANV	7 860 000	235 800	0	7 624 200
1260	صيانة معدات تقنية	TECHNICO-SERVICE	5 472 600	164 178	0	5 308 422
833	صيانة معدات تقنية	ETS EL KHEIR	4 988 900	149 667	0	4 839 233
1259	صيانة معدات تقنية	TECHNO SERVICE	4 764 600	142 938	0	4 621 662
225	صيانة معدات تقنية	ETS EL KHEIR	4 960 800	148 824	0	4 811 976
396	معدات تقنية	EMAS	7 900 000	237 000	0	7 663 000
534	معدات تقنية	TECHNO SERVICE	6 720 000	201 600	0	6 518 400
669	معدات تقنية	EMAS	4 000 000	120000	0	3 880 000
	المجموع		108 149 848	3 244 496	0	104 905 353

6- عدم مراعاة السياسات المتعلقة بالتزود بالمضادات الحيوية والأدوية الأخرى:

لاعتبارات تتعلق بالصحة العامة، تمنح سياسة الدولة في مجال التزود بالأدوية لمركزية شراء الأدوية احتكاراً في ما يتعلق بتزويد المضادات الحيوية على وجه الخصوص. لذلك، أصبح مركز الاستطباب الوطني ملزماً بالتوجه إلى مركزية شراء الأدوية لشراء المضادات الحيوية اللازمة التي يحتاجها (انظر المرسوم 2010-012 المتعلق بمركزية شراء الأدوية). لاحظت المحكمة بأن مركز الاستطباب الوطني لا يحترم دائماً هذا الالتزام، مع ما قد يترتب على ذلك من مخاطر تتعلق بالصحة العامة.

يقدم الجدول التالي، الذي ليس شاملاً على الإطلاق، بعض أمثلة الطلبات المقدمة لدى موردين غير مركزية شراء الأدوية لتوضيح هذه الممارسة:

رقم الطلبية / السند	المورد	المبلغ (الأوقية الجديدة)	بما فيها المضادات الحيوية
71/2017	مؤسسة الشافي	3.340.000	Amoxicilline +Ampicilline +Cefotaxime
03/2016	مؤسسة النجاح	2.580.000	Cefotaxime
138/2016	مؤسسة النجاح	3.737.500	Ceftriaxanone
211/2016	مؤسسة التقوى	747 000	Augmentin
4/2015	مؤسسة الشافي	1.814.000	Cefotaxime
57/2015	مؤسسة الشافي	2.792.500	Cefotaxime
83/2015	مؤسسة النجاح	2.780.000	Cefotaxime
82/2017	مؤسسة التقوى	3.700.000	Oflocet
3/2016	مؤسسة النجاح	2.580.000	Cefotaxime

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من التنكير والإصرار، لم تقدم مصلحة الصيدلة للبعثة أي إفادات تثبت أن موردي الأدوية مرخص لهم من قبل السلطات المختصة بالقيام بممارسة تجارة الأدوية بشكل عام. .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المادة 39 من القانون رقم 2010-22 المتعلق بالصيدلة تنص على أن كل مؤسسة صيدلانية للاستيراد والتوزيع بالجملة للأدوية يجب أن تحصل على رخصة افتتاح للمؤسسة صادرة عن وزير الصحة.

وقد لاحظت المحكمة بأن معظم موردي الأدوية غير مركزية شراء الأدوية هم بائعو مستلزمات طبية أو شركات تجارية عامة.

7- عطل مستمر لجهاز المسح الضوئي والتصوير بالرنين المغناطيسي لمركز الاستطباب الوطني

في عام 2012، وقعت وزارة الصحة عقد صيانة مع الشركة المغربية TSS لصيانة بعض المساحات الضوئية والرنين المغناطيسي في المنشآت الصحية في البلاد. لا توفر إدارة مركز الاستطباب الوطني المتابعة اللازمة لتنفيذ هذا العقد كما يتضح من الأعطال المستمرة للمسح الضوئي والتصوير بالرنين المغناطيسي خلال الفترة التي فحصتها البعثة:

مدة العطل	العطب الملاحظ بتاريخ	الموديل	الجهاز
07 أشهر	2016/12/13	GE 0.35T	الرنين المغناطيسي
06 أشهر	2016/04/25	GE	الماسح الضوئي

هذه الأعطال التي تجعل هذه الأجهزة التشخيصية الطبية الحيوية خارج الخدمة تضر بجودة الخدمة المقدمة للمستخدمين من قبل مركز الاستطباب الوطني، خصوصا وأنها تمتد لعدة أشهر.

الفقرة 2: الصندوق الوطني للتأمين الصحي

أ- عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية

1- غياب نظام المعلومات المندمج

يتوفر الصندوق على نظام معلومات يسمى السلامة لا يشمل الا النفقات الفنية اما الجوانب الأخرى كنفقات التسيير والتحصيل فهذه تسيير بواسطة تطبيقات مستقلة عن النظام المذكور وهو ما يمكن ان يعرضها لمخاطر من بينها:

- التحايل على مستوى الانتساب والتحصيل
- عدم تطابق المعلومات
- عدم مصداقية المعلومات المستوردة من نظام المعلومات بشكل عام
- اتخاذ قرارات أحيانا على أساس معلومات غير مكتملة او مزورة

2- غياب مهام تدقيق داخلية

يحتوي الصندوق على إدارة للتدقيق لكن بعثة الرقابة لم تطلع على أي مهمة تدقيقية او وثيقة تدل على ذلك على الرغم من الطلبات المتكررة خلال فترة رقابة الصندوق. وتنتج هذه الوضعية عن غياب مفتشين متخصصين ليس فقط في مجال الطب ولكن أيضا في مجال المالية والمحاسبة. الا ان الصندوق لديه الكثير من عقود الخدمات مع أطباء مستشارين يتبعون لإدارة الاستشفاء من اجل إعطاء آراءهم عند الحاجة. وامام هذه الوضعية تتساءل البعثة عن دور وفائدة إدارة التدقيق.

3 - حالات رفع طبي مجاملة

يتعلق الامر ببعض الحالات من بينها :

1.3 - المؤمنة رقم 53607/ الجيش المرفوعة ثلاث مرات الى اسبانيا

مكن فحص هذ الملف من ابراز الطابع المجامل والذي يظهر انطلاقا من الاعتبارات التالية مع ان الصندوق اعترف ضمنيا بالطابع المجامل لهذ الرفع وذلك حين ادعى دون دليل ان المستفيد من الرفع ضمن الأشخاص الذين تم رفعهم بناء على تعليمات من الدولة إلا ان هنالك مؤشرات إضافية تؤكد عدم شرعية استفادة هذ المؤمن من الرفع ثلاث مرات.

○ هذه المؤمنة التي تعاني من تشتت الرؤية استفادت من رفعين سنة 2015 ورفع سنة

2016 ويبلغ المبلغ الإجمالي لتكاليف علاجها في الخارج 4079174 اوقية قديمة.

○ يوم 2015/2/11 تم رفعها الى اسبانيا والتي لا يملك الصندوق فيها شريكا متعاقدًا

معه وتقتضي إجراءات الصندوق ان الرفع نحو دولة لا يوجد بها مستشفى متعاقد معه

لا يستفيد المؤمن فيها الا من تذكرة ومؤونة مع عدم التكفل به شريطة ان يوقع التزاما

يؤكد من خلاله قبوله لهذ الاستثناء. في هذه الحالة تم توقيع هذ الالتزام من طرف

المؤمنة نفسها علما انها قاصرة يبلغ عمرها 14 سنة.

○ الرفع الثاني كان يوم 2015/8/31 بناء على مختصر طبي مكتوب على ورقة عادية

بدون راسية تاريخ 2015/8/24 ولا يحمل توقيع كاتبه ولا هوية الطبيب المعالج.

○ اما الرفع الثالث فقد تم بتاريخ 2016/08/24 معتمدا على التزام موقع من طرف القاصرة ذاتها.

○ عدم احترام المادة 3 من المقرر المشترك رقم 0971 الذي يلغى ويحل محل المقرر المشترك رقم 130/م/س/ م ف /م ف ب بتاريخ 18 يناير 2010 المحدد لشروط الرفع الصحي الى الخارج بالنسبة للمؤمنين من طرف الصندوق (كنام) وخاصة فيما يتعلق بمعالجة ملف هذه المؤمنة.

2.3 - المؤمنة رقم 320101013094 - أ

تم رفع هذه المؤمنة الى المغرب بتاريخ 2016/01/15 من اجل العلاج من الحساسية والالتهابات.

ويبلغ المبلغ الإجمالي الذي أنفق الصندوق من اجل رفع هذه المؤمنة 2917232 اوقية قديمة وفقا للجدول التالي الذي يبين تفاصيل هذه النفقة.

المبلغ	البيان
400000	المؤونة
1624020	تذكرة مريض على سرير
168900	تذكرة مرافق
734312	تكاليف العلاج في الخارج
2 917 232	المجموع

ان فحص ملف هذه المؤمنة يبين غياب بعض الوثائق التبريرية نذكر منها تحديدا:
○ افادة طبية موقعة من طرف طبيب مستشار بالنسبة للصندوق رغم ان المريضة سافرت على سرير وبمرافقة بعثة طبية إضافة الى فرد من عائلتها وهو ما يعرض الصندوق لتحمل تكاليف مرتفعة فيما يتعلق بالنقل.
○ رأي اللجنة الطبية على مستوى الصندوق
وتشكل هذه الممارسة خرقا واضحا لمقتضيات الفقرة 3 من المادة 9 من المقرر سالف الذكر.

وحسب هذا المقرر فان وضعية النقل بوضعية الجلوس او شبه الجلوس او على السرير تتم الموافقة عليها من طرف الصندوق بناء على مقترحات الهيئات الوطنية المختصة.

4- نفقة غير شرعية

خلافاً للمادة 5 من المقرر المشترك رقم 0971 بتاريخ 9 ابريل 2014 الذي يلغى ويحل محل المقرر المشترك رقم 130/و.ص انفق الصندوق مبلغ 9537250 اوقية قديمة لسداد تكاليف طائرة طبية نقلت المؤمنة موضوع الرسالة رقم 000136 من الجزائر الى تركيا من اجل العلاج.

تسجل بعثة المراقبة انه حتى لو قبلنا تدرع الصندوق برسالة من ديوان الوزير الأول الا ان هذه الرسالة لم تطلب الا معالجة هذ الملف بشكل استعجالي.

الفقرة 3 من المادة سالفه الذكر تنص على (ان المؤمن اذا كان في محل عمله في دولة اجنبية يمكن ان يستفيد من التكفل بعلاجه لدى أي شريك متفق معه في دولة أخرى بعد الموافقة المسبقة من طرف الصندوق شريطة ان يدخل هذه الدولة على حسابه الخاص).

وتعتبر البعثة ان النفقة محل هذه الملاحظة تم سدادها بطريقة غير شرعية وسببت ضرراً على الصندوق.

5 - وجود مستحقات غير محصلة

لا تمتلك مصالح التحصيل داخل الصندوق وسائل من اجل حمل الهيئات العمومية على سداد مشاركتها بشكل منتظم وفقاً للنصوص القانونية ومن باب أخرى اجبارها على سداد متأخراتها.

الجدول التلخيصي التالي يوضح بشكل مختصر ديون الصندوق

الشركة	المبالغ المستحقة من 31 مارس 2017 بالأوقية القديمة
ديون الدولة	3 694 215 840
ديون الشركات العمومية والخصوصية	8 557 747 584
المجموع	12 251 963 424

6- ضعف التعويض للمؤمنين

لا يتم تعويض مؤمني الصندوق بناء على التسعيرة الوطنية الموحدة ولا يقتصر الامر فقط على تعويض الادوية وانما أيضا على مستوى الاستشارات وكل الخدمات الطبية الأخرى. فيما يتعلق بالأدوية فإن تسعرة الصندوق لا علاقة لها بالسعر الحقيقي فهي اقل بكثير من التسعيرة عند الصيدلية وهو ما نتج عنه ان المبلغ المعوض للمؤمن زهيد جدا. اما فيما يتعلق ببقية الخدمات الطبية فبدل ان يقوم الصندوق باحتساب العناصر المكونة للتكلفة الحقيقية للخدمة الطبية سواء في القطاع الخاص او العام فيكتفى الصندوق بسعر جزافي مطبق خاصة في القطاع العام. وفي المقابل فان نسبة تعويض الادوية المغطاة من طرف الصندوق محددة بواسطة المرسوم 027-2013 بتاريخ 5 مارس 2013 الذي يلغى ويحل محل المرسوم 042/2007 بتاريخ 1 فبراير 2007.

وحسب هذا المرسوم فان نسبة التعويض المغطاة من طرف الصندوق 67% على ان لا تتجاوز سقفا للسداد قدره 1500 أوقية قديمة للدواء الواحد (الجزء الذي يتحمله المؤمن). ان الفارق الكبير بين سعر الصيدلية والسعر المعتبر من طرف الصندوق على انه أساس لاحتساب مبلغ التعويض قد ولد لدى المؤمن شعورا بعدم الرضى الناجم عن الفرق الكبير بين المبلغ المعوض والمبلغ المنتظر تعويضه.

7- عدم تطبيق النصوص القانونية فيما يتعلق بالوالدين

يستمر الصندوق في عدم تامين الوالدين المباشرين للمؤمن في تناقض مع مقتضيات المادة 3 من الامر القانوني 018/2010 الذي يعدل ويحل محل بعض ترتيبات الامر القانوني رقم 006-2005 بتاريخ 29 سبتمبر 2005 المنشئ لنظام التامين الصحي. وحسب هذا الأخير يستفيد من نظام التامين الصحي المذكور في هذا الامر القانوني:

- المؤمن
- شريك المؤمن
- أبناء المؤمن من ذوي الاعمار 21 سنة على الأكثر

- أبناء المؤمن دون تحديد العمر الذين يعانون من اعاقات تمنعهم من ممارسة نشاط معوض

- ابواب المؤمن حسب طلبه.

8-قروض لم تسترد

في اطار القروض الموجهة لشراء سيارات للعمال سنة 2007 فقد تم ملاحظة ان قرضين لم يسددا ولم يتم اتخاذ أي اجراء لتحصيلهما ويتعلق الامر بمبلغ 6107843 اوقية قديمة موزعة كالتالي :

- 4447843 دين على السيد با صمبا مامادو المدير المساعد سابقا للأدوية والذي غادر الصندوق سنة 2012 وهو حاليا عضو في مجلس الادارة.
- - 1660000 اوقية مستحقة على السيد سالم ولد محمد المختار المدير السابق للتخطيط والذي غادر أيضا الصندوق سنة 2012.

9-تأجير مكلف للمقرات

يشكل تأجير المقرات بالنسبة للصندوق تكلفة معتبرة حيث إنها ثاني تكلفة بعد تكاليف العمال اذ تبلغ 83164000 اوقية قديمة خلال الفترة المراقبة أي بمعدل إنفاق سنوي قدره 33265600 اوقية قديمة.

10-نفقات مكلفة تتعلق بتأجير وسائل النقل

ان نفقات الصندوق على تأجير وسائل النقل من اجل مهامه في الداخل في زيادة تامة حيث ارتفعت من 3230396 اوقية قديمة سنة 2015 الى 7.608.588 اوقية قديمة سنة 2016 .

ويشكل لجوء الصندوق الى تأجير وسائل النقل فعل غير رشيد وغير مبرر لان الصندوق قادر ماليا على اقتناء وسائل نقل مخصصة للمهام في الداخل.

11-قطع أرضية بدون سند عقاري

يملك الصندوق عقارات في نواكشوط وداخل البلاد لكن هذه الأراضي ليس لديها سندات عقارية والتي تشكل ملكية نهائية.

وقد تتسبب هذه الوضعية في نزاعات محتملة.

12- عقود خدمات مجاملة

لقد توصلت بعثة الرقابة الى بعض عقود الخدمات ذات تكلفة باهظة مع مردودية قليلة على الصندوق.

ويتعلق الامر بما يلي:

- عقد مواكبة الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية التواصل الموقع في أغسطس 2015 مع بيتاكوم.

وقد تم توقيع هذا العقد لمدة سنتين ويتم تجديده بالتراضي الضمني بمبلغ قدره 7676997 اوقية قديمة.

وحسب الفقرة الثالثة من العقد يكلف المكتب بمهمتين أساسيتين منفصلتين:

- اعداد خطة اعلام تركز على الوقاية من الامراض المكلفة للمؤمن

- مواكبة الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ هذه الخطة

- وقد تبين ان المهمة الثانية لم تكتمل مع ان العقد توقف بتاريخ 2017 /8/12

- عقد مساعدة قانونية بمبلغ 3200000 اوقية قديمة تم توقيعه في نوفمبر 2015 مع المستشار القانوني السابق الذي استفاد من حقه في التقاعد.

هذا العقد يستدعي الملاحظات التالية :

- مدة العقد المشار اليها في المادة 3 ستة اشهر ابتداء من 3 نوفمبر 2015 الا ان المستفيد استمر في الحصول على اتعابه الى غاية 2017/6/30 (الشك رقم 2211-3411 البنك المركزي).

- حسب المادة 2 من العقد (المتعاقد ملزم بان يضع تحت تصرف الصندوق مهاراته بنفس حجم العمل وبنفس التوقيت الذي يتطلبه تنفيذ الأدوار التي كانت موكلة اليه سابقا) الا أن المعنى لم يلتزم بهذا الشرط.

- عقد بقيمة 2200000 اوقية قديمة وقع في مارس 2012 مع مؤسسة اب م د ويهدف هذا العقد الى تنظيف كل مباني الصندوق وتعقيم شبكات الصرف الصحي بها.
- تنص المادة 2 من العقد ان صاحبه يتدخل أربع مرات للسنة حتى يتمكن من أداء مهامه لكنه في الحقيقة لا يتدخل الا نادرا.
- عقد لصيانة حديقة الصندوق بمبلغ قدره 600000 اوقية قديمة وقع في أكتوبر 2010 مع مؤسسة اس م .
- تنص المادة 2 منه على ان مقدم الخدمة يتعين عليه القيام بكل الأدوار المتعلقة بصيانة حديقة الصندوق بما في ذلك أواني الزهور الموجودة بداخل المبنى غير ان البعثة لم تلاحظ خلال اقامتها في الصندوق أي وجود لهذه الحديقة باستثناء اطباق من الزهور توجد في حالة سيئة .

13-فارق بين ارصدة القروض قصيرة الأجل وتسبيقات للعمال

ان المقارنة بين وضعية قروض مصلحة التسديد والرصيد المحاسبي على مستوى الموازنة يظهر فارقا يبين في الجدول التالي (المبلغ بالأوقية القديمة).

31/12/2016	31/12/2015	
100 525 772	88 578 961	قروض قصيرة الاجل (1)
20 848 743	35 255 134	تسبقة الراتب (2)
121 374 515	123 834 095	الرصيد المحاسبي (1)+(2)
131 613 201	128 833 615	الرصيد على مستوى مصلحة الدفع
10 238 686	4 999 520	الفارق

القسم 2: المؤسسات العمومية

الفقرة 1: الشركة الوطنية للماء

1. الرأي حول الحسابات

1.1 عدم إدماج بعض الأصول

عند إنشاء الشركة الوطنية للماء كان رأسمالها 5.474.690.000 أوقية قديمة وبلغ 13.321.620.000 أوقية قديمة سنة 2004 نتيجة إدماج السحب علي المشاريع في إطار تنازل الدولة عن الديون وفقا لاتفاقيات التمويل وخصوصا مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتعلق الأمر بمشروع تزويد انواذيبو بالماء الصالح للشرب ومشروع تزويد مدن الداخل بالماء الصالح للشرب.

أما السحب الذي تم بعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 2004/05/09 حيث اتخذ قرار الإدماج فإنه لم يتم إدماجه في ممتلكات الشركة ويتعلق الأمر بالتزويد بالماء الصالح للشرب في مدن الداخل و التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة نواذيبو الممولة من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي طبقا لما تقتضيه اتفاقيات التمويل

بالإضافة إلي ذلك فان بعض البني التحتية يتم تشغيلها وصيانتها من طرف الشركة دون أن تظهر في أصولها الثابتة ويتعلق الأمر بتلك التي تم انجازها في إطار التزويد بالماء الصالح للشرب لمدن كيفه وكيرو وتجكجه وسيلبابي وكوبني وجيكني وباسكنو حيث تم تقدير قيمتها في عملية الجرد ب 1.689.753.919 أوقية وكذلك الشأن بالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب لمدن الطينطان وكنكوصة ومقطع لحجار وشكار.

وعلاوة على ذلك، فان بعض الاستثمارات، على الرغم من أنها في دورة التشغيل، فإنها غير مسجلة ضمن الأصول الثابتة لأنه لم يتم تسليمها ويتعلق الأمر بالمقر الذي تستغله الشركة منذ سنوات وجزء كبير من شبكة توزيع مشروع أفطوط الساحلي.... إلخ.

1.2 الوضعية المالية

لقد أصبحت الوضعية الصافية للشركة في تاريخ 2013/12/31 أقل من رأس المال إذ لا تتعدى 599.724.511 أوقية وهو ما يمثل 4,5 % من رأس المال ويرجع ذلك إلى تراكم الخسائر التي بلغت في هذا التاريخ 12.791.072.360 أوقية وتعتبر هذه الوضعية حرجة لشركة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وشكلت هذه الملاحظة موضوع تحفظ لدي مفوضي الحسابات للسنة المالية 2013.

إضافة إلى ذلك سجلت هذه السنة المالية صافي سيولة سلبيا كما يلي:

- المتوفرات : 640.968.612 أوقية؛

- التسهيلات المصرفية: -1.460.533.482 أوقية؛

- المجموع: -819.564.870 أوقية

ولم يتم التطرق إلى الوضعية الصافية بتاريخ 31/12/2014 لغياب القوائم المالية لهذه الفترة.

1.3 قوائم جرد الأصول الثابتة

لا تخضع الشركة أصولها الثابتة إلى عملية الترميز مما يسمح بمعرفة القيد والتخصيص والاستغلال والخروج النهائي وهي أمور تصعب معها متابعة هذه الأصول الثابتة.

ولم تقم الشركة بعمليات جرد بالشكل السليم لأصولها الثابتة في تاريخي 31/12/2013 و2014، وبالتالي فإن قيم هذه الأصول المسجلة في القوائم تعتمد على الجرد الدائم ولا تمثل بالضرورة قيمها الحقيقية.

وتشير محاضر الجرد لآخر المدة التي تم تقديمها للبعثة الملاحظات التالية:

- غير متجانسة؛

- قام بها أفراد بدلا من لجان؛

- ناقصة حيث لا تشمل بعض الأصول (السيارات)، لا تتناول الوضعية، لا تشمل كل

المكاتب (حيث أغفلت سنة 2014 المكتب C 13 المخصص للبعثة)؛

- لا تشمل هذه المحاضر علي رموز الأصول؛

- غير موقعة.

وفي الأخير فان الجرد الذي قام به مكتب خارجي سنة 2013 لم يتم استغلال نتائجه إضافة إلي انه لم يقيم هذه الأصول.

1.4 قصور مؤونات المخزون الجامد

يظهر من خلال محاضر جرد الشركة لمخزونها بتاريخ 2013/12/31 و 2014 بالنسبة لنواكشوط ونواذيبو أن قيمها بلغت علي التوالي 1.336.064.019 أوقية قديمة و 1.122.453.445 أوقية قديمة.

وتظهر موازين القيم لهذه المخزونات أنها لم تشهد أي حركة خلال السنة رغم أن المؤونة المشكلة لمواجهة نقصان قيمها لا تتعدى مبلغ 44.269.842 أوقية قديمة.

وحسب محضر تبادل المهام ليونيو 2014 فان مخزون أول المدة بالنسبة لنواذيبو بلغ 428 مليون أوقية قديمة ولم يشهد تغييرا خلال الفترة وأما مخزون نواكشوط فقد بلغت قيمته 756 مليون أوقية قديمة وبلغت تغيراته 3,6 مليون أوقية قديمة.

وعلى الرغم من هذه القيم الهامة لمخزونات قطع الغيار، يشرح المسؤولون عن الصيانة بطء الإجراءات الحالية للتدخلات بسبب نقص قطع الغيار في المخزون.

إن مؤونة قيم المخزون الواردة في قوائم 2013 هي عبارة عن المخزون الميت لسنة 2007 ولم يتم تجديدها منذ ذلك التاريخ، ومع ذلك لم تشكل الشركة مؤونات كافية ولم تشرع في عملية إخراج المخزونات من المعدات غير الصالحة للاستعمال أو مندثر.

وكشفت التحريات التي أجريت في يوليو 2015 في المخزن بنواكشوط ما يلي:

أ) إن المخزون خال من العدادات عيار 15 ذات الاستخدام المنزلي والدوران المرتفع جداً منذ 2014/11/26 بينما يبلغ عدد العدادات عيار 40 ذات الاستعمال التجاري 2781 وحدة في 2014/12/31، وهو ضعف عدد الزبناء الذين يستخدمون هذا النوع من العدادات في البلد. وتظهر احتياجات الشركة من هذه العدادات بالجدول التالي:

السنة	الكمية المطلوبة
2012	54
2013	61
2014	12
المتوسط السنوي	42

ورغم هذا الدوران الضعيف فان الشركة اقتنت 1000 وحدة من هذا النوع في حين كان في مخزونها 1833 وحدة.

(ب) يضم المخزون بقايا المشاريع التي لا يتم تقييمها علي أساس تكلفة الاقتناء تمشياً مع المنهجية المحاسبية المعمول بها (لقد تم دمج قيمة 311.227.095 أوقية قديمة في مخزون سنة 2007، من بينها 191.171.677 أوقية قديمة في نواكشوط و 108.406.470 أوقية قديمة في نواذيبو، و 299.489.352 أوقية قديمة 2013 من بينها 58.913.817 أوقية قديمة في نواكشوط و 108.406.470 أوقية قديمة في نواذيبو، ولم يشهد جل هذه المخزونات أي حركة منذ دمجها.

وتشهد محاضر دمج هذه المخزونات أخطاء في الرموز مما لا يسهل متابعة حركتها كما يشهد هذا المخزون تدهوراً منتظماً في القيمة لاسيما أن قطع غيار صيانة الشبكة القديمة لا تتلاءم مع الشبكة الجديدة، فعلي سبيل المثال لغرض عزل الشبكة القديمة في المقطع 2 فان كثير من القطع الضرورية لم تكن متوفرة في مخزونات الشركة مما يبرهن علي محدودية استخدام هذه المخزونات في المستقبل.

1.5 المؤونة المتعلقة بالديون المشكوك فيها

لم تشكل الشركة مؤونات بالشكل السليم للديون المشكوك في تحصيلها للسنوات المالية 2013 و 2014، فالمؤونة المشكولة بطريقة جزافية والبالغة 2.433.840.532 أوقية قديمة هي التي شكلت سنة 2012 وغير مرتبطة بزبناء معينين، حيث أن هذه المؤونة ليست نتيجة لائحة من ذمم مشكوك في إمكانية تحصيلها مما يصعب تصفيته.

أما فيما يخص الديون علي الدولة البالغة 1,1 مليار أوقية قديمة والتي تظهر غالباً في تقارير المؤسسة فان الدولة التزمت بدراسة إمكانية ضمان تخفيف الغرامات والزيادات وحقوق المتابعة والضرائب المتنازع عليها خلال الفترة السالفة، ولم تتخذ قراراً يمكن الشركة من اعتبار هذه الديون قيم قابلة للتحويل.

وبالتالي فان قيم الديون الواردة في قوائم 2013 و 2014 تشكل في معظمها قيم لا يمكن تحصيلها إن لم تكن وهمية.

إضافة إلي ذلك توجد ضمن هذه الديون زبناء لم يعودوا موجودون وآخرون لا يخضعون للفوترة وآخرون لا يسددون إلا نادرا ومع ذلك يعتبرون دائما نشطين.

وهكذا فإن من بين متأخرات كبار الزبناء البالغة 540.842.219 أوقية قديمة بتاريخ 2015/6/30 تتمركز أكثر من 275 مليون أوقية قديمة حول المحاور نواذيبو- بولنوار وتوجنين- واد الناقة التي لا تحظى بمتابعة، وتبلغ متأخرات الزبون "حدائق نواذيبو" لوحده مبلغ 100 مليون أوقية قديمة.

1.6 أعباء مؤجلة

لقد تم تمويل تكاليف التشغيل من المواد الكيميائية لمعالجة المياه للفترة 2013-2015 من موارد اتفاقية التمويل مع الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي (بقايا مشروع افطوط) وقد بلغت هذه التكاليف علي التوالي 146.298.780 أوقية قديمة و140.048.499 أوقية قديمة و149.330.400 أوقية قديمة للسنوات 2013 و2014 و2015. وبالتالي فإنها أعباء مؤجلة وهو ما يشكل خرقا للمبدأ المحاسبي المتعلق باستقلال السنوات المالية.

1.7 محاسبة المشاريع المستقلة

إن تسجيل نفقات المشاريع المستقلة مثل مشروع تزويد مدينة نواكشوط بالماء الصالح للشرب و مشروع أظهر لا يتم عبر القيد 230 "الأصول الثابتة قيد الانجاز" بل تسجل في الأصول الثابتة مباشرة عند انتهاء المشروع، وفي هذا الإطار تم ربط الزبناء بالشبكة الجديدة وانطلقت حملة اشتراكات علي نفقة المشروع منذ سنة في بعض أحياء نواكشوط. ويتم تقييد عائدات هذه العمليات في حسابات استغلال الشركة وبالمقابل لا تسجل الاستثمارات والأعباء المقابلة.

1.8 مستحقات أخرى

يسجل مبلغ قدره 99.589.773 أوقية قديمة ضمن المستحقات غير مسددة بتاريخ 2013/12/31 ويعبر هذا المبلغ عن الإعفاء من تسبيقات علي الأجر بمناسبة الأعياد منذ 2009، ولم يأذن مجلس الإدارة بهذا الإلغاء ولم تشكل له مؤونة، وحسب شرح مدير

الموارد البشرية فان هذا المبلغ يطالب به عمال لم يعودوا في الخدمة في الشركة، ولذلك لم يعد هذا المبلغ قابلاً للاسترداد ويساهم في المبالغة في نتائج الشركة.

2. مراقبة التسيير

2.1 الإجراءات

2.1.1 ضعف في نظام المعلومات

يتسم نظام المعلومات بالشركة بأوجه القصور التالية:

- إن نظام المعلومات بالشركة متقادم ولم يتم تجديده منذ نشأتها، حيث أنه يتضمن التطبيقات للتسيير التجاري (منذ 1987)، في المرتبات والأجور (منذ عام 1989)، إدارة المحزونات (منذ عام 1992) الصندوق والإيجارات والتوصيلات (منذ عام 1993) والمحاسبة (منذ عام 1996).
- وتطبيق المحاسبة لا يسمح بإعداد دفتر الأستاذ بالحساب السنوي ولا يمكن من متابعة تطور أي حساب خلال سنة؛
- عناوين حسابات دفتر الأستاذ العام مازالت تلك التي كانت معتمدة عند شركة صونلك؛
- المدفوعات التي تتحقق بإصدار إيصالات بالمبالغ لا تقابل دائماً بالحركات المقابلة من أرصدة الزبناء؛
- وفي الداخل يتم تقدير الإنتاج والعدادات معظمها ليست في حالة تشغيل ولم يدمج الاستغلال في نظام المعلومات المركزي. وهذا هو أيضا الحال بالنسبة لتوسعات الشبكة والتوصيلات في الداخل، فضلا عن صيانة المنشآت؛
- لا توضع العدادات في قطاعات الاستهلاك، مما يجعل من المستحيل تعقب كمية المياه التي يتم ضخها في كل قطاع، وهو ما يفسر إهمال التسريبات والخسائر، وصعوبة تحديد الثغرات وتطور جميع أنواع الغش؛
- لا يمكن تنظيم وأرشفة الخلية المكلفة بالصفقات من توفير الوثائق عند الحاجة حيث لم تتمكن من توفير نسخ من صفقات المقاطع 1، 2 و 3 من مشروع تزويد نواكشوط بالماء الصالح للشرب وكذلك العروض الفنية للفائزين بصفقات المقاطع 1 و 7 ؛

- في تاريخ يوليو 2015 لم يكن بالإمكان الولوج إلي موقع الشركة الالكتروني وفي ديسمبر من نفس العام كان الموقع صعب الولوج وكان يوفر معلومات جد محدودة جزئية وغير محينة (تتعلق بشهر مايو 2014) ؛
- لا يعطي تطبيق تسيير المخزون الموروث من صونك حتى جذاذة المخزون التي تمكن من متابعته من اجل إعلان الطلبيات في الوقت المناسب ولا يحدد هذا التسيير الذي لم تعتمد إجراءاته عتبة للمخزون لتفادي نفاذه، ولا يوفر إلا المعلومات المتعلقة بالمخزون ورمز العنصر والمفتاح والعنوان والكمية.
- وتعتبر الجذاذة الورقية أكثر دقة من التطبيق وتوفر معلومات أكثر؛
- غياب محاسبة التكاليف: ليس للشركة نظام محاسبي يسمح بتوزيع التكاليف والإيرادات بالنسبة لكل وحدة، وهو أداة أساسية لهيئة لديها عدة مراكز تكلفة؛
- المؤشرات الواردة في لوحة مؤشرات لتقييم الأداء لا يمكن اعتمادها لأنها غير دقيقة؛
- عدم وجود نظام إنذار للإبلاغ عن التسريبات الممكنة على الشبكة، والرقم الأخضر المشار إليه في الشركة ليس أخضر ويصعب الاتصال هاتفيا بالمسؤولين عن صيانة الشبكة. ولذلك، فان ضحايا التسرب وحدهم يبذلون جهدا للحصول على إصلاح العطب؛
- ليست لخزانات وأبراج المياه أية مؤشرات لكميات الماء، كما هو الحال بعين الطلح والميناء؛
- عدم وجود إحصاءات بشأن نشاط الصهاريج حيث تتم متابعة تزويدها بالماء عن طريق الحراس، مما يفتح الطريق أمام التجاوزات؛
- لا تتم متابعة استهلاك الطاقة عن طريق الشركة ولا يتم السداد على أساس فوترة صوملك، مما يؤدي إلى مخاطر تسجيل مستحقات غير مسددة من طرف صوملك لا تتابعه الشركة؛
- إن المعلومات التي تشكل مرجع المشتركين قد تقادمت ولا مقابل لها على الميدان باستثناء المناطق التي تمت عنونتها. وكان من اللازم توسعة هذه العنونة لتشمل كل الميدان المخطط الذي تتدخل فيه الشركة للحد من عمليات الغش على الميدان؛

- يعتبر ملف المشتركين غير دقيق كما يتضح من المعلومات حول الاشتراكات التي تقدمها الإدارة التجارية للمشروع.

2.1.2 غياب هيكل تنظيمي ودليل إجراءات

ليس للشركة هيكل تنظيمي يمكن من توزيع المهام بين مختلف الهياكل ويحدد العلاقة بينها، اذلا يمكن اعتبار المخطط الذي قدم للبعثة والذي يعدد المديرية والقطاعات والمصالح، حيث لم تعتمد جذاذات للوظيفة بالنسبة للمصالح الفنية والإدارية ولا توجد إجراءات مكتوبة تحدد مهامها وأساليب عملها.

توجد مشاريع في هذا المجال خصوصا في سنتي 2007 و2008 ولكنها لم تعتمد ولم تطبق، وغالبا تتبع المصالح في عملها الإجراءات الموروثة عن صونلك.

2.1.3 سوء توزيع المهام

من اجل معاينة عمليات التسرب في الشبكة، مهما كانت الأقطار، تشارك العديد من مصالح الشركة دون التوصل إلى نتائج تعتبر: مصلحة الصيانة بإدارة التوزيع، مصلحة التوصيلات بالإدارة التجارية، المراكز التجارية في المقاطعات المختلفة دون التنسيق فيما بينها. ولا تتمتع إدارة الرقابة والتفتيش بصلاحيه الرقابة على المشاريع المستقلة وتنفيذ الصفقات العمومية ولا تمارس رقابة التسيير: إن إعداد ومتابعة ومراقبة تنفيذ الميزانية تمارسها المديرية المالية والمحاسبية.

لا تقوم مصلحة مراقبة الجودة بإجراء عمليات مراقبة الجودة على مستوى المصدر الرئيسي للإنتاج، افطوط الساحلي، وهي مياه سطحية تتطلب مراقبة جودة أكثر من غيرها. تسند هذه الرقابة لنفس القطاع المكلف بالإنتاج.

2.1.4 غياب الخرائط والمخططات

لا تستخدم المصالح التجارية مخططات أو خرائط لأغراض الاستغلال، والوكلاء الميدانيون هم الذين يتمتعون بخبرة ميدانية كبيرة نتيجة للمكوث فترة طويلة بنفس القطاع مما قد ينجم عنه ألفة مفرطة مع المشتركين قد تكون ضارة، فعلي سبيل المثال وفي مركز السبخة لم تتمكن البعثة من زيارة القطاع الوارد في العينة إلا بعد قدوم الوكيل الميداني.

خلال هذه الزيارة، بتاريخ 2015/07/22، اتضح أن القطاع 68 (القطاعات D4، D5 وD6) يشمل 48 من المشتركين تتم فوترتهم. وتتم فوترة بعض العناوين في نطاق مراكز أخرى في هذا القطاع كما يتضح من الجدول التالي:

سيدي	الحدائق رقم 43ب	936810657180
محمد فال ولد متالي	ZIR 517 مقابل مسجد المغرب	936810828181
محمد شوقي سعد بوه	منطقة الحدائق رقم 161	936816101195
السالك ولد محمد	حمام عمومي، منطقة الحدائق	936860895162
حسن دمب ديالو	C4 n88	936805088606

هذه التداخلات هي السبب في عدم تحرير فواتير استهلاك والسماح بانفلات هذه الاستهلاكات من أي متابعة ومن ثم تؤدي إلي فرص ضائعة حيث النقص الذي يمكن أن يفسر جزئياً العجز في الفوترة. وهكذا، لا نلاحظ شمولية توزيع المشتركين بين المراكز.

في هذه العينة الصغيرة، لاحظت البعثة حالات من الاستهلاكات غير المفوترة:

- عبد السلام حيدر 99999، 936820731123، D6 رقم 100: لا يتوفر هذا المشترك على عداد رغم كل المعلومات الواردة في فاتورته (الكشف، كمية الاستهلاك، المؤشر) وقد صرح الوكيل انه يقدر الاستهلاك ب 100 متر مكعب. ويظل نشيطا رقم متأخرات بلغت 153.442 أوقية قديمة؛
- الحمام العمومي الواقع في سوق الخير في القطاع D4 وصرح الوكيل انه لا علم له بهذا الحمام العمومي؛
- يتمتع بعض المشتركين التجاريين كبيع الثلج والحمامات العمومية بتسعيرة منزلية.

2.1.5 نقص في التنسيق

تواصل الإدارة التجارية عمليات التوصيل على الشبكة القديمة في المناطق في حين بدأ المشروع تفكيك هذه الشبكة.

ووقعت الشركة هذا العام صفقة من اجل وضع قناة كبيرة علي مقطع طريقي يشهد وضع رصيف حجري (تقاطع كارفور مدريد -تقاطع شارع 24)..

واجهت الشركات التي تقوم علي تنفيذ الشبكات جهلا حقيقيا للميدان في غياب مخطط للشبكات القائمة (شبكة الكهرباء، شبكة الشركة السابقة، الإنترنت والاتصالات السلكية، والأرصفة).

لقد قامت هذه الشركات بحذف بعض المقاطع الطرقية من الشبكات وبتغييرات لمنحي القنوات نظراً للشبكات والمرافق والتجهيزات غير المتوقعة.

2.1.6 تأخير في إعداد التقارير

في تاريخ 2015/12/31 لم تكن القوائم المالية لسنة 2014 التي اعتمدها المجلس في سبتمبر عام 2015 قد اعتمدت من طرف الجمعية العامة ولم يتم إعداد تقرير النشاط لعام 2014.

2.2 العمال المؤقتون

بصفة عامة، فان عدد العمال (الدائمين والمؤقتين) مرتفع جداً بالمقارنة مع الشركات المماثلة في شبه المنطقة (بوركيينا والسنغال) التي تتجاوز الشركة من حيث رقم الأعمال، كمية الإنتاج، عدد المشتركين، طول الشبكة والتي هي أكثر كفاءة من حيث الأداء والتحصيل. وتستخدم الشركة لتشغيلها عمالا مؤقتين يزيد عددهم علي 700 إكتبتهم في البداية وحولتهم إلى الوسطاء (AMOSE والبركة). ليس لهؤلاء العمال الحماس اللازم وقد يعرض استخدامهم الشركة لمخاطر الغش والتزوير لما تكتسي عمليات الإنتاج والتوزيع والاستغلال من حساسية.

بالنسبة ل AMOSE، المزود الرئيسي للقوى العاملة، فانه تم منحه هامش ربح صافي من جميع الأعباء يصل إلي 20 في المائة من المرتب الأساسي في ديسمبر 2014 بدلاً من 15% منذ يوليو 2012، وتقوم الشركة بإعداد قوائم المرتبات ويقوم الوسيط بالتسديد.

مكنت زيارة ميدانية بتاريخ 2015/11/26 لمقر AMOSE، بصحبة رئيسة المصلحة الاجتماعية المسؤولة عن متابعة هذا العقد من ملاحظة ما يلي:

- محل بدون عنوان ومعزول ؛
- مؤسسة تم إنشائها منذ عام 2006 (خصيصا لاستيعاب العمال المؤقتين المحولين من الشركة) ؛

• لا وجود لزياء لهذه المؤسسة غير الشركة.

من خلال تحويل هؤلاء العمال، اعتمدت الشركة سياسة التخلي التدريجي عن هذه الوظائف، ولكن النظر في تواريخ اكتتاب عناصر من AMOSE في مارس 2015 يتبين عكس هذه السياسة، حيث تواصل الشركة الاكتتاب تحت غطاء هذه المؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

السنة	الاكتتاب
2007-2012	287
2013	19
2014	53
الربع الأول 2015	124
المجموع	483

وتتأكد هذه الملاحظة من خلال طبيعة العقد المبرم بين AMOSE وهؤلاء العمال ومراسلاتها مع الشركة. ففي الواقع، وبموجب هذا الاتفاق، فان الشركة تكتتب وتدير هؤلاء العمال ولكنها تخصم جزءا كبيرا من حقوقهم من خلال هامش يدفع لوسيط بدون مقابل حيث تم إنشاء الوسيط خصوصا لهذا الغرض.

وقامت الشركة بتعيين رئيس مصلحة، رئيس المصلحة الاجتماعية التي تتولى تسيير هؤلاء العمال، وتشرط، بعد القيام بالحسابات الضرورية، أن يوفر AMOSE نسخة التصريح ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

ويحدد العقد المبرم بين العامل و AMOSE انه تم اكتتابه في إطار عقد بين الشركة و AMOSE وعند الإخلال بهذا العقد يتم إنهاء العقد تلقائيا مع العامل. تظهر هذه العناصر أن هؤلاء العمال ينتمون إلى الشركة وليس لأي وسيط آخر.

لقد تمت مراجعة هامش الربح بتاريخ 2014/12/31 من 15 إلى 20 % من الأجر القاعدي لكل عامل. على سبيل المثال، فبالنسبة لوكيل مؤقت، تدفع الشركة 50.000 أوقية

كراتب و 4660 أوقية ل AMOSE بدلاً مما يناهز 80.000 أوقية لو كان عاملاً دائماً إضافة إلى المزايا الأخرى.

ووفقاً لسلم أجور الشركة، فإن للوظائف المماثلة الحد الأدنى للمرتب الأساسي أكثر من 43.000 أوقية بدلاً من 30.000 أوقية و 31.000 أوقية للعمال المؤقتين.

2.3 - عدم احترام النظم

2.3.1 البرنامج التعاقدى

بفضل القانون 2001-25 بتاريخ 28/01/2001 الذي يلغى ويحل محل القانون 2000-03 بتاريخ 17/01/2000 والمتضمن تمديد البرنامج التعاقدى الثالث تتمتع صوملك بنظام جبائي خاص.

والغرض من هذا القانون هو تمديد فترة البرنامج التعاقدى الثالث. ويعتبر هذا التمديد ساري المفعول اعتباراً من 1 يناير 2001 وينتهي في نهاية عملية خصخصة أصول الكهرباء لصونلك ويغطي جميع ترتيبات البرنامج التعاقدى باستثناء تلك الواردة في هذا القانون وهي:

- تدفع صونلك الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم على الاستهلاك على الواردات من التجهيزات، والسيارات، وقطع الغيار، والمحروقات على شكل مبلغ جزافي سنوي يساوي 380 مليون أوقية قديمة ؛
- مستويات المؤشرات لا يمكن أن تكون أقل من مستواها آخر عام للبرنامج التعاقدى.

ووفقاً لعرض أسباب هذا القانون فإن الغرض من هذا التمديد هو الحاجة إلى ضمان تسيير الشركة إلى حد إعادة الهيكلة نظراً لأهمية المشاريع قيد التنفيذ، وقد قررت الحكومة تمديد مدة البرنامج التعاقدى الثالث لفترة أخرى اعتباراً من 01/01/2001، والتي سوف تكتمل في نهاية عملية خصخصة أصول الكهرباء بصونلك وعلى أبعد تقدير في 30/06/2001.

وعلاوة على ذلك، انشأ البرنامج التعاقدى لجنة متابعة وفقاً للمقرر المشترك 005 بتاريخ 16 يناير 1990 لوزارة التخطيط ووزارة المياه والطاقة، ومع ذلك لم توضع أي آلية للمتابعة.

وفي مجال الأداء، التزمت صونلك بتحقيق تحسن الحد الأدنى في نهاية العام الماضي من البرنامج التعاقدى في عام 1998 لم تصل الشركة إلى هذه المستويات، وبالإضافة إلى ذلك فان غالبية مؤشرات البرنامج التعاقدى لا تتم متابعتها في الشركة :

المؤشر	ملاحظات
لجنة للمتابعة تجتمع على الأقل مرتين في السنة	لم يتم إنشاء اللجنة
التقرير السنوي يقدم إلى لجنة المتابعة 4 أشهر بعد نهاية كل سنة مالية	لا يوجد تقرير
وقت توصيل الزبناء الذين تقدموا بطلب	مؤشر لا تخضع للمتابعة
العدد السنوي للشكاوى المتعلقة بالفواتير	مؤشر لا تخضع للمتابعة
عدد العينات التي تم فحصها لإيديني يجب يصل إلى 4669 في عام 1998 بمعدل مطابقة 95%	
تركيب وحدة للمعالجة بالكور لمياه الشرب في كل مركز إنتاج	
وحدة تحليل سريع في كل مركز الإنتاج	
وضع إجراء متابعة مستمرة لنوعية المياه في جميع مراكز الإنتاج	
استمرارية الخدمة	
عدد من التسريبات لكل كم ولكل مركز	مؤشر لا تخضع للمتابعة
تكامل التطبيقات المعلوماتية	لم يتم انجازه

لا تدفع الشركة مبلغ 380 مليون في السنة مقابل إعفاء الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم علي الاستهلاك على الواردات من التجهيزات، والسيارات، قطع الغيار والمحروقات.

2.3.2 عدم دفع الضرائب والاشتراكات التي يتم خصمها

إن المتأخرات الضريبية للشركة تتجاوز 3 مليارات أوقية قديمة وقد ولدت هذه المتأخرات أكثر من 400 مليون أوقية قديمة كعقوبات.

ووفقا لمحضر تبادل المهام بتاريخ 2014/07/07 فان المتأخرات المتأنية من الضرائب وصندوقى التامين الصحي والضمان الاجتماعى المتعلقة بالسنوات المالية من 2010 إلى 2013 يصل إلى 2.889.151.060 أوقية قديمة.

وبتاريخ 2013/12/3 تتمثل الوضعية كما يلي:

• الدولة والسلطات العامة الأخرى: 3.063.344.129 أوقية قديمة؛

• الضمان الاجتماعي وغيره من الهيئات الاجتماعية: 304.884.085 أوقية قديمة.

وهكذا، فإن الشركة لا تدفع الضرائب والرسوم (ضريبة القيمة المضافة، الضريبة على الأجر والمرتبات، الضريبة على الدخل العقاري، الضريبة الجزافية)، والاشتراكات الأخرى مما يشكل خرقاً للنظم المعمول بها.

2.4 التوزيع

2.4.1 قصور في متابعة الإنتاج

لم تضع الشركة نظاماً للتقطيع يسمح بقياس كمية المياه الواردة لمتابعة الفوترة بالنسبة لكل مركز من أجل متابعة استخدامها.

وتساعد هذه الأداة في تحديد مناطق خسائر التوزيع (التسرب والاحتيايل)، مما يساعد في تعقب الاختلاس وبالتالي فإن بيانات لوحة المؤشرات، والبيانات المتعلقة بالإنتاج الذي يزود مراكز الاستغلال ليست دقيقة، ومعظم العدادات والسدادات على مستوى المدينة لا تعمل. وعدادات الإنتاج على مستويات محطات داخل البلد لا تعمل، مما لا يمكن من متابعة الكميات المنتجة والمستهلكة.

كما اقتضت عملية عنونة نواكشوط علي مناطق لكصر و ZRA وتم توقيف المشروع المكلف بتنفيذ العملية قبل الشروع في المناطق الأخرى ولم يتم اتخاذ التدابير لإكمال هذه العملية الهامة مما يضع حداً لصدقية ملف زبناء الشركة.

2.4.2 وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والفواتير

الفواتير التي تعدها الشركة تتأخر ما يقرب من نصف الإنتاج (51.5 % في عام 2013 و 50.5 % في عام 2014) ولا يتم تحصيل الجزء الكبير من هذه الفواتير، وهذه المستويات منخفضة جداً بالمقارنة مع البلدان المجاورة.

انه من المؤكد تقادم الشبكة ويفسر ذلك جزءاً من الخسائر التقنية لكنه لا يمكن أن يفسر التفاوت الكبير لوحده. وقد تم الاحتيايل على الشبكة قيد الإنشاء في القطاعات 5 و 3 حيث

اكتشفت الشركة المكلفة بانجاز المقطع 5، أثناء الاختبارات، توصيلاً سريعاً على الشبكة قيد الاختبار مما أثر سلباً على مجريات التجارب الجارية بسبب تأثير هذا الاحتيال على النتائج. وتتفاقم هذه الفجوة إذا ما اعتبرنا الشكاوى العديدة الملاحظة ميدانياً والتي تتحدث عن فواتير غير واقعية والنزاع المفاجئ للعدادات ، وتقديرات مفرطة للاستهلاك.

من ناحية أخرى، تظهر بعض المساكن الكبيرة النشطة المتصلة بالشبكة الجديدة إستهلاكات جد منخفضة (بعد عدة أشهر 50 متر مكعب)، كما يلاحظ أن مصالح صيانة الشبكة ليست مهياًة للتدخلات، نظراً لانعدام قطع الغيار والمعدات (الجرافة).

وفي انتظار انتهاء المشروع الحالي، يجب أن تواصل الشركة الصيانة الوقائية لشبكتهما للحد من الخسائر، والأثر السلبي لهذه التسريبات على شبكة الطرق، وعلى السكان وعلى البيئة.

2.4.3 الصيانة

ان شبكة التوزيع القديمة هي أساساً بلاستيكية (PVC) قديمة. وهذا ما يفسر جزئياً الخسائر الضخمة في شبكة التوزيع غير المضبوطة والتي تفتقر إلى الصيانة. وتتسم عملية الصيانة بوتيرة بطيئة لتوفير قطع الغيار، وفي بعض الأحيان الحصول على وسائل للتدخلات التي كلفت في المتوسط 106 مليون أوقية قديمة سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية على الرغم من عدم الفعالية.

وفي هذا الصدد نلاحظ انه في بعض المناطق المزودة بالماء توجد بعض التسريبات التي لا يتم إصلاحها في الوقت المناسب.

أما فيما يخص الإنتاج، تعتبر حالياً التجهيزات والمنشآت التي في حالة جيدة ولدى الشركة مخزون كاف من قطع الغيار والمواد الكيميائية لكنه بعد نفاذ هذا المخزون، واندثار الاستثمارات، فان الشركة ستواجه أعباء جديدة.

وتسند هذه الصيانة إلى المؤسسة المحلية ABTP من خلال عقد مبرم معها، بدون آفاق لتدريب اطر الشركة الذين يمكن أن يضطلعوا بهذه المهمة.

2.5 مشروع إعادة تأهيل وتعزيز شبكة التوزيع لمدينة نواكشوط

2.5.1 مقدمة

ينفذ هذا المشروع في إطار تنفيذ المخطط الرئيسي لنواكشوط. وبالمقارنة مع هذا المخطط، فقد أضيفت المقاطع 7 و9، أما المقطع 8 فلم يكن في المخطط وتجري دراسة المقاطع 10 و11 و12. ويهدف المشروع إلى:

✓ تلبية الطلب على المياه في أفق عام 2020؛

✓ تحقيق معدل توصيل 80% بحلول عام 2015، ونسبة 85 في المائة في عام 2020؛

✓ تحقيق مردود إجمالي 80% عند نهاية الأشغال؛

✓ ضمان نظام ضغط كاف في الشبكة؛

✓ توفير شبكة مزودة بنظام تزود بالبيانات عن بعد.

ويمتد المشروع على مدى الفترة 2011-2015 بتكلفة تقدر بمبلغ 136 مليون دولار، وكان التاريخ المتوقع لنهاية المشروع وفقا لاتفاقيات التمويل هو 2015/12/31 وبميزانية تزيد على 32.5 مليار أوقية قديمة موزعة كالتالي:

الدولة: 6,2؛

الصندوق السعودي للتنمية: 6,65؛

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: 8,65؛

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: 4؛

البنك الإسلامي للتنمية: 3,64352؛

البنك الإسلامي للتنمية-الاستصناع: 3,4397

منها 26,38 مليار أوقية قديمة علي شكل قرض

2.5.2 تنفيذ المشروع

يتسم تنفيذ المشروع بانعدام السيطرة على التخطيط وعلى الرغم من وضع خطة رئيسية وهي الأساس لهذا المشروع:

✓ تأخير كبير: إن الموعد المقرر لنهاية المشروع هو 2015/12/31 لكن بعض الأنشطة لم تشهد بداية للتنفيذ في هذا التاريخ مثل المقطع 8، توصيلات المقاطع 4 و7، التخلي عن بعض القطاعات، توسعات قيد الدراسة... إلخ؛

✓ تغيير بعض الأنشطة المبرمجة: حذف أنشطة مبرمجة، انجاز أنشطة غير مبرمجة، تغيير في توزيع العمل بين الشركات... إلخ؛

✓ نقص حاد في الكميات: كما هو الحال بالنسبة للأنايبب الفرعية الثلاثية في غالبية المقاطع وخصوصا الرياض - عرفات؛

✓ تغطية جزئية: لا تغطي الشبكة جزءا كبيرا من المدينة.

على المستوي التنظيمي، اقر النص المنشئ لهذا المشروع إدارة تقنية وفي مذكرة بتاريخ مايو 2015، تم تقسيم هذه الإدارة إلى قطاعين، ولم يعتمد هذا التغيير في الهيكل التنظيمي من طرف الهيئة التوجيهية.

لا تتابع هذه القطاعات أنشطة الإدارة التقنية السابقة. وبالإضافة إلى أن القطاع المكلف بالمخزون لا يتابع إلا مخزون التوصيلات.

وعلى مستوى متابعة الأنشطة، تبين أن المشروع لا يملك أي نسخ من الوثائق الأساسية للمشروع:

○ وثيقة المشروع أو الخطة الرئيسية لتوزيع المياه؛

○ الوضعية الأصلية أو أي وثيقة مرجعية لقياس الإنجازات للمقارنة مع وضعية معينة؛

الوثائق المقدمة للبعثة هي الإصدارات الرقمية في صيغ قابلة للتغيير.

إضافة إلى ذلك، فإن المشروع لا يعد التقارير الدورية المنصوص عليها في اتفاقات التمويل ولا يحتفظ بنسخ محاضر اللجنة التوجيهية.

2.5.3 التأخير في تنفيذ الأشغال

التأخير في الانجاز هو السمة الرئيسية لصفقات الشركة، وخصوصاً تلك التي تنفذ في إطار هذا المشروع. وهذا التأخير يعزى غالباً إلى عجز الشركات المستفيدة ونتج عن ذلك ما يلي:

✓ تأخير في استغلال الإمكانيات التي يوفرها مشروع أفطوط الساحلي؛

✓ زيادة في تكلفة المشروع: الرقابة والمتابعة والتسيير، إلخ.؛

✓ تأخير في استغلال المكونات التكميلية.

تعطي حالة التقدم المحرز في عمليات التوصيلات في المقاطع المعنية نسبة تنفيذ إجمالية بلغت 7% لعمليات تركيب وإزالة العدادات وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً للاعتبارات التالية:

✓ تجاوزات كبيرة لآجال الانجاز؛

✓ سوء تقدير الكميات الواردة في الصفقات؛

✓ البطء في عملية تحديد هوية المشتركين.

ومن بين المشاكل على مستوى التوصيلات:

✓ قصور نظام المعلومات: مرجع لا علاقة له مع العنوان وكتابة غير دقيقة للعناوين،

وعدم شمولها الاشتراكات الاجتماعية؛

✓ غياب وسيلة دقيقة لتحديد العنوان؛

✓ عدم المعرفة بالميدان، ولا سيما العناوين؛

✓ نقص التعبئة.

إن تحديد هوية المشتركين يستند إلى معرفة الوكلاء بالميدان حيث يتابعون الاستهلاك بانتظام، وفي غياب مخططات ووسائل أخرى للتتبع، هناك صعوبات لتحديد الهوية لا سيما في مناطق الترحيل حيث لا يوجد وكلاء ميدانيين.

أمام صعوبات تحديد الهوية التي بدونها لا يمكن أن تكون العملية فعالة، تكتتب الشركة مكاتب محلية للقيام بمهامها التقليدية.

ويلاحظ أن الشركة تشترط دفع مبلغ 10.000 أوقية قديمة من أجل الاشتراكات الاجتماعية الجديدة في حين أن العملية تقع على عاتق المشروع.

إن نظام المعلومات يعتبر هذه العملية التي نجم عنها ما يزيد على 112 مليون من إيرادات تسبيقة الاشتراك (5.000 أوقية قديمة) كعملية استغلال (على مستوى الإيرادات، النتائج...).

نلاحظ أن معدلات تنفيذ المشروع المحتسبة متحيزة لكونها تسمح بالمقاصة بين الأنايب الكبيرة والصغيرة كما هو الحال في المقطع 6 بتاريخ 2015/12/06. لا يعكس معدل تنفيذ 68% المعدل الفعلي كما يتضح من الجدول التالي:

القطر	الكمية المتوقعة بالمتر	الكمية المنجزة بالمتر	معدل التنفيذ (%)
DN 500F	4 415	-	0
DE 315 PE	912455	9103	10
DE200 PE	20 245	9973	49
DE 160 PE	32 100	15478	48
DE 110 PE	49 000	22260	45
DE 90 PE	30 000	31505	105
DE 75 PE	30 000	31001	103

من الملاحظ انخفاض الكمية الموردة إلى حد كبير مع أهمية القطر، ولمتابعة التنفيذ لا يمكننا اعتباران كميات إضافية من أقطار صغيرة تعوض النقص الحاصل في الإمداد بأقطار كبيرة و التأخير الكبير في الجزء المتعلق بالهندسة المدنية.

وبصفة عامة، تنفذ الأنشطة المبرمجة بعد تأخير كبير إضافة إلى الافتقار إلى الشمولية ففي كل منطقة يبقى جزء كبير خارج التغطية خصوصا المقاطع 6، 4، 5، 3. فمقابل هدف توصيل جميع السكان لإمكانية التخلي كليا عن شبكة متهالكة وغير معروفة فإن نسبة تحقيق هذا الهدف ما زالت هزيلة جداً.

على سبيل المثال، علي مستوي منطقة الترحيل، موضوع المقطع 7، نلاحظ في نهاية يناير 2016 ما يلي:

- ✓ جزء كبير لم يكن مبرمجا في المشروع؛
- ✓ لم يتم تنفيذ جزء كبير مما هو مبرمج؛
- ✓ لم يتم اختبار حوالي 12 من المقاطع الحديدية؛
- ✓ لم تتم اختبارات الضغط ل PEHD إلا جزئيا (73%)؛
- ✓ لم تتم عملية التنظيف إلا جزئيا (39%)؛

✓ لم تتجز عملية التطهير؛

✓ لم تتجز وصلات المجاري des regards ؛

✓ لم تتجز توصيلات.

عند انتهاء فترة تنفيذ الاتفاقيات يتم تقديم طلبات التمديد بصورة تلقائية وفي هذا الإطار تم تمديد الاتفاقية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يمول المقاطع 1، 2 التي وقعت الصفقات المتعلقة بها في أوائل عام 2011 حتى 2017/12/31 لإكمال الأشغال.

2.5.4 تأخير في تنفيذ الصفقات

شهدت كل الصفقات المبرمة في إطار هذا المشروع تأخيرا كبيرا في الانجاز ويرجع ذلك إلى ما يلي:

✓ فشل المؤسسات المستفيدة: إن تقييم العروض يتم على أساس المعايير المقدمة من

طرف الشركات الدولية ولكن التنفيذ يسند لشركات محلية محدودة الخبرة والموارد كما

هو ملخص في الجدول التالي:

المقطع	شركة أو مجموعة شركات دولية	شركة محلية أو شخص اعتباري	ملاحظات
1	CGC	CGC	الشركة نفسها مع أفرادها ومعداتنا
2	BONNA/SETRAH/SOMIBA-ABTP	ABTP	ممثلة باعلي ولد الحاج
3	CGC	CGC	الشركة نفسها مع أفرادها ومعداتنا
4	SEEE/BROCHOT/COMEQUIP	COMEQUIP	توجد لوحدها في الميدان
5	FARMEX	EMF	يمثلها محمد فاضل محمد ولد البشير
6	SARAH	محمد محمود ولد بدي	
7	ناصر محمد السايح	عبد الله اشوائل	المواد المستخدمة هي موارد SAYMEX
8	ناصر محمد السايح	عبد الله اشوائل	المواد المستخدمة هي موارد SAYMEX
9	ناصر محمد السايح	عبد الله اشوائل	المواد المستخدمة هي موارد SAYMEX

✓ إن اختيار الشركات لا يأخذ بعين الاعتبار قدرة المؤسسات في التنفيذ كما يتضح من

تخصيص المقطع 8 للمؤسسة السايح محمد ناصر الذي كان قد حصل علي ثلاث

صفقات من الشركة من بينها 2 مع المشروع وإقضاء FARMEX لصعوبات في تنفيذ المقطع 6.

لم تقدم شركة "محمد ناصر الساير" في عرضها التقني، شهادات انجاز مرضية لأشغال مشابهة. وعلاوة على ذلك، فإن مسؤولي الشركة الذين شاركوا في التقييم علي دراية من الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسة لانجاز الصفقات الجارية الممنوحة لها: تراكم التأخير والافتقار إلى المهارات، والافتقار إلى المواد والموارد البشرية والمالية.

إذن لقد تم منح هذا المقطع الذي يتسم بالاستعجال للشركة التي لديها مشكلة في 3 صفقات مع الشركة من بينها 2 مع هذا المشروع، خصوصا في ابريل عام 2015 حيث عاشت توقفات للأشغال في المقاطع 7 و 9 لمدة 6 أشهر.

تجدر الإشارة إلى أن لجنة التقييم لهذا المقطع ضمت أهم المسؤولين في المشروع والذين يتابعون تنفيذ هذه الصفقات والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسة.

إضافة إلى المشاكل التي تواجهها مؤسسة ناصر محمد الساير، فإنها تواجه مشكلة خطيرة تتعلق بمطابقة التوصيلات على مستوى المقطع 7.

في مارس عام 2015، تم تسليم كمية 9940 من التوصيلات الخاصة عيار 25 لانجاز توصيلات هذا المقطع، إلا أنه تبين في أكتوبر عام 2015 أن الجزء الخارجي للحنفية لا يتطابق مع الحلقة، الأول قطر 40 بينما الثاني قطر 25 .

من خلال التبادلات بين مختلف الأطراف، تجري دراسة إمكانية استخدام تخفيض 25/40، يتعلق الأمر بمعدات غير متلائمة ولم يتم التحقق من ذلك عند الاستلام.

في فبراير عام 2016 التزمت الشركة بإيجاد حل لهذه المشكلة واشترط المشروع توفير كل العناصر الضرورية لإنجاز هذه التوصيلات قبل أي تسديد في إطار هذه الصفقة؛

✓ وفقا للمراسلات ومحاضر اجتماعات بين مسؤولين من الشركة والمشروع والجهات

المانحة، وتجمع BROCHOT/SEEE/COMEQUIP المسؤول عن المقطع 4 في

تفرغ زينة فان صعوبات كبيرة تواجه هذا التجمع لإكمال أشغاله خلال فترة زمنية

معقولة، ويمكن توقيف هذه الصفقة وإسنادها إلى شركة أخرى؛

ومما يلاحظ علي هذه الصفقة ما يلي: زيادة مفرطة لكمية الأنابيب، استخدام عمال للتأطير لا يستوفون المعايير، عدم التنسيق مع المهندس الاستشاري... إلخ، ونتج عن ذلك رسالتنا إنذار موجهتان للشركة؛

✓ كما أن الشركة SARAH المسؤولة عن المقطع 6 واجهت عدة مشاكل وعدم احترام الالتزامات التعاقدية: توفير عمال التأطير، تناثر غير مدروس للأنابيب في الشوارع، وتوقف غير مبرر للعمل، عدم احترام جداول العمل، عدم التطابق التقني للوازم... مما أدى إلى عقد اجتماعات للتبنيه؛

✓ ويتضح من محضر الاجتماع بتاريخ فبراير 2014 بين المانحين والشركة والمشروع والمهندس الاستشاري والشركة FARMEX المكلفة بالمقطع 5 في تيارت ودار النعيم أن هذه الاخيرة لديها مشاكل التنفيذ .

لقد عانت هذه الشركة من التأخير في توفير المعدات (الآليات والصحاريح والمضخات)، كما أنها عانت من إنقطاعات في المخزون من المعدات والوازم ومشاكل مطابقة العدادات التي وفرتها في الميدان. ولقد عمدت إلى تغيير العمال مع فترة تجريبية لمدة 3 أشهر من 2015، كما أعطيت لها مهلة تحت طائلة الشروع في إجراءات الغاء الصفقة وقد استبعدت من المنافسة للمقطع 9 المتعلق بالحي الجامعي الذي يجب أن يكتمل قبل بدء السنة الجامعية 2014-2015؛

✓ أجرى المشروع أوامر بأشغال إضافية تغيير الأشغال المبرمجة ومواعيد الانجاز (منطقة T9 بغرب لكصر و SOCOGIM K)؛

✓ استخدمت الشركة بعضا من مخزونات المؤسسات مما قد يفسر بعض التأخير ونقصان في الكميات المنفذة علما انه تتم فوترتها ؛

2.5.5 تأخير في تنفيذ التوصيلات

يعاني تنفيذ التوصيلات الذي يمثل غرض المشروع النهائي من تأخيرات كبيرة قد تعزى إلى:

✓ نقص الكمية المبرمجة في مختلف الصفقات؛

✓ تأخير في تنفيذ جميع الصفقات؛

✓ عدم وجود تغطية لبعض الأحياء.

وبالتالي، سيكون من الصعب تنفيذ توصيل شامل للمشاركين في فترة قصيرة. و سيكون من الصعب في ظل هذه الظروف عزل الشبكة القديمة من ناحية، وتواجد الشبكتين بالتوازي (ضغط مناسب ضروري للشبكة الجديدة ولكن القديمة لا تتحملة).

وهكذا، وفي نهاية الفترة المتوقعة لأشغال المشروع فإن النتائج المتوقعة لم تتحقق. لم يلاحظ تقدم ملموس للأشغال إلا في المقطع 2 حيث ادني مستوى من التوصيلات وحيث بدأت الأشغال منذ 2011، ويقارن هذا التقدم مع الكميات المبرمجة وليس مع الحاجيات الفعلية. إن الكمية المبرمجة لا تكفي مشتركى المنطقة إضافة إلي أنها شهدت استعمالات أخرى . شهد تنفيذ المقاطع 3 و 5 بداية متواضعة جداً، 200 و 1343 توصيلة على التوالي، عكس المقاطع 6، 4 و 7، التي تعاني تأخيراً كبيراً يتمثل في تأخير الطلبات بالنسبة للمقطع 6 و4 ومطابقة اللوازم بالنسبة للأخير.

لقد انتظر المسؤولون في الشركة والمشروع حتى نهاية الفترة المتوقعة لتنفيذ المشروع لاستحداث مقاطع إضافية مع الجهات المانحة. ويتعلق الأمر بالمقاطع التالية:

✓ المقطع 10: صكوك، توسعة دار النعيم، توسعة تيارت (الحي الساكن) ؛

✓ المقطع 11: جزء من ملح، جزء من بوحديده، السبيخة، جزء من الفلوجة ؛

✓ المقطع 12: جيوب توسعات في السبخة والميناء والرياض.

وعلى الرغم من هذه التوسعات لازالت بعض الجيوب غير مبرمجة:

✓ شرق توجنين بعد منطقة المرحلة الطارئة؛

✓ المنطقة الصناعية في دار النعيم؛

✓ جزء من دار البركة؛

✓ جزء من مركز الإرسال؛

✓ أجزاء من غانداهار وكوسوفو والترحيل.

الكثير من هذه المناطق تتوفر بالفعل على الماء من الشبكة القديمة، ولا يمكن عزلهم قبل توصيلهم بالشبكة الجديدة، مما يؤدي إلى تأخير و تكاليف.

أعطت الجهات المانحة اتفاقها المبدئي علي هذه التوسعات في حدود الغلاف المالي للاتفاقيات الموقعة مسبقاً. ولو كان هذا الحل يسعى لتغطية أفضل للمدينة إلا انه يستدعي الملاحظات التالية:

- ✓ تشمل هذه المقاطع مناطق مخططة ومأهولة قبل إعداد المخطط الرئيسي وكان ينبغي إدراجها في المقاطع الحالية؛
- ✓ كان بالإمكان استشراف هذا الحل لتجنب هذه الفجوة في الانجاز لما لذلك من المآخذ؛
- ✓ أن هذا الحل لا يأخذ في الاعتبار بعض الجيوب في المناطق الحالية والتي لم تتم تغطيتها كجزء من دار نعيم، وتيارت بالمقطع 5 وعدة أحياء في وسط المدينة؛
- ✓ مكنت الزيارة الميدانية بتاريخ 30 يناير إلى 4 فبراير 2016 من ملاحظة ما يلي:
 - ازدحام الطريق بآلية عند تقاطع طرق رئيسية معبدة منذ بضعة أيام في عرفات وعدد من الأنابيب مبعثرة في كل مكان في المدينة في مما يزعج المرور بعض الأحيان؛
 - عدم احترام المعايير لوضع الأنابيب: تم وضع الأنابيب من فئة 200 بعمق 50-60 سم على التوالي في منطقة العمودين 17 و 18 بعرفات بدلاً من متر كما هو مطلوب. وكانت هذه المنطقة الوحيدة التي كانت تشهد اعمالاً أثناء هذه الزيارة؛
 - توقف العمل فيما يسمى بمنطقة S5 (الفلوجة) بسبب نزاعات عقارية؛ لم تفرغ في هذا المجال الشوارع والأزقة من أجل وضع الأنابيب؛
 - ضعف وتيرة التقدم على الرغم من التأخير لعدة مقاطع لا سيما على مستويات المناطق التي لديها نقص كبير في المياه (دار النعيم) ؛
 - سوء نوعية تركيب الصناديق على مستوى المقاطع 2 و 5؛
 - وضع صناديق على أسوار غير مأهولة في دار النعيم وعدم الكشف عن قوائم المشتركين الجدد في الميناء (الدار البيضاء)؛
 - نقص التحسيس حول أهداف المشروع؛
 - نقص المياه بعد الانتقال إلى الشبكة الجديدة بسبب ضعف الضغط على مستوى أحياء المشروع وعين الطلح في تيارت وهي المناطق الوحيدة في المقطع 5 التي تم ربطها بالشبكة الجديدة وقد يؤثر ذلك سلباً على تبني السكان لفكرة المشروع؛
 - عدم تجانس طول التوصيلات؛
 - استهداف المناطق الغنية على حساب الأحياء الفقيرة على مستوى المقطع 2.

2.5.6 حملة التوصيلات

أطلقت الشركة حملة للاشتراكات الاجتماعية لكل المدينة في إطار المشروع، بما في ذلك المناطق المبرمجة والتي لم تتم تغطيتها والمناطق غير المشمولة بالمشروع (المناطق الواقعة في المقاطع 10 و 11 و 12 قيد الدراسة)، و لقد دفع هؤلاء تسبيقاتهم و ينتظرون التوصيلات.

أمام هذا الوضع فإن مستوى التقدم المحرز في التوصيلات منخفض جداً. وكان معدل تنفيذ التوصيلات 7% في ديسمبر 2015 من أصل 81.640 توصيلة مبرمجة أي أقل من 6 000 وحدة، في حين خلال العام 2015 تجاوزت طلبات التوصيلات (الجديدة بوحدها) 22.000، بالإضافة إلى جميع المشتركين العاملين الذين يلزم تجديدهم. ولو تمت مقارنة هذا المعدل بالحاجة الحقيقية لكان الأداء أسوأ.

2.5.7 التغييرات

مقارنة بالمخطط الرئيسي، الوثيقة الأساسية لهذا المشروع، قام المشروع ببعض الإضافات والحذف من المناطق دون تفسير الأسباب التي تبرر ذلك، ويعطي الجدول التالي أهم هذه التغييرات:

حذف	إضافة	ملاحظات
المنطقة الشرقية من ملح		منطقة مخططة منذ عام 1996 في نفس الوقت مع المنطقة الغربية
	Zone dite Vellouja المنطقة المعروفة بالفلوجة	العمل متوقف حالياً بسبب النزاعات العقارية
	لكصر الغربي (T9)	منطقة تقع بين تفرغ زينة و تيارت، نفذتها الشركة والمشروع وتم استعمال معدات ولوازم المقاطع 2 و 5
المناطق T6A و T4B في تيارت		
المناطق D1 و D2 بدار النعيم تم تعليقها		دار السلامة: منطقة مأهولة بالسكان ومقررة أصلا في الصفقة

غياب الأنابيب الفرعية الثلاثية		D6B في دار النعيم
وجود عدد قليل من الأنابيب		المنطقة D3 في دار النعيم
وجود الكثبان الرملية		منطقة ما بين القطاع 6 بملح وتوجنين
منطقة ذات كثافة سكانية عالية، وجود بعض الأنابيب كبيرة الأقطار وغياب الأنابيب الفرعية		المنطقة CK في الميناء

مع هذه العوامل (التأخير، الفشل، القصور، والحذف والإضافات، تمديد الاتفاقيات)، يمكن أن نعتبر أن هذا المشروع ليست لديه رؤية واضحة لتحقيق أهدافه، علما بأن الهدف هو إنشاء شبكة المياه في نواكشوط تتميز أساسا ب:

- ✓ تكلفة معقولة تتحملها الأجيال القادمة؛
- ✓ مدة تمكن من توزيع الإنتاج من اجل استغلال امثل لاستثمارات افطوط الساحلي؛
- ✓ فترة زمنية معقولة لتوفير المياه لساكنة تعاني من العطش؛
- ✓ تغطية كبيرة تمكن من التخلي عن الشبكة المتهالكة المسؤولة عن ضعف أداء الشركة والآثار السلبية على البيئة.

2.5.8 إجراءات الدفع

بالنسبة للمقطع 8، لا تحافظ صياغة ضمان تسبيقة انطلاق الأشغال علي مصالح المشروع للأسباب التالية:

- ✓ أنها تتطلب تقديم تصريح يثبت أن المقاول لا يحترم شروط الصفقة؛
 - ✓ أنها تشترط طلب هذا الضمان بدفعه في حساب محدد.
- إن القصور في اشتراطات نموذج الضمان في الصفقة هو الذي سهل هذا العجز.

2.5.9 التكوين والتحسيس

في نهاية الفترة المتوقعة، لم يتم المشروع بتكوين عمال الشركة الذين سيقومون بتشغيل المنجزات ولم يتم بتوعية السكان بشأن الفرص المتاحة، مما أدى بالسكان إلي ربط

توصيلات جديدة علي شبكة يجري استبدالها وقد يحد سيطرة العمال علي هذه الشبكة المغايرة، إذ يوفر الدعم المؤسسي فرص تمويل هذه الأنشطة.

2.5.10 نفقات لا علاقة لها بأهداف المشروع

قام المشروع بعدة نفقات غير مبرمجة وليس لها علاقة مباشرة بالمشروع، على الرغم من أنها ضرورية للشركة والقطاع ويتعلق الأمر ب:

✓ انبوب إيديني-كلم 13؛

✓ اقتناء سيارات المكتب الوطني للصرف الصحي.

ان بعض النفقات التي ينبغي أن تتحملها جهات أخرى تنقل الديون الموجهة إلي تمويل الاستثمارات لتعزيز قدرة التوزيع للشركة، فبالنسبة لسيارات المكتب الوطني للصرف الصحي، رغم أهميتها في غياب شبكة الصرف الصحي، فإنه سيتم في النهاية تسجيلها بدون وجه شرعي ضمن الأصول الثابتة للشركة.

وتوجد كذلك بعض نفقات التسيير والاستثمار ولو أنها مبرمجة في إطار المشروع فإنها تنقل كلفة المشروع بدلا من أن تتحملها الشركة وخصوصا السيارات التي يقتنيها المشروع وتخصص لاستعمالات أخرى.

2.6 الصفقات

2.6.1 لجنة إبرام الصفقات العمومية

تتمتع الشركة بهذه اللجنة الخاصة بفضل مزايا البرنامج التعاقدية للدولة مع صونلك، إلا أن هذه اللجنة تضم تشكيلة أعضاء خارجيين، نائب المدير العام للوكالة الوطنية لدراسة ومتابعة المشاريع بدلا من ممثل للميزانية وخلافا لروح إصلاح الصفقات العمومية فان أعضاء هذه اللجنة، لديهم مسؤوليات أخرى، مما يحد من الكفاءة والاهتمام الممنوح لإبرام الصفقات.

2.6.2 صلاحيات خلية إبرام الصفقات

لا يمكن التوثيق والتنظيم في هذه الخلية من توفير نسخ من عقود الصفقات كما هو الحال في صفقات المقاطع 1 و 2 و 3 من مشروع تزويد نواكشوط بالماء الصالح للشرب حيث تم

اللجوء إلي مصالح أخرى لإيجاد هذه النسخ، كما لم تتمكن الخلية من توفير نسخ العروض الفنية بصفة عامة لا سيما بالنسبة لعروض المستفيدين من صفقات المقاطع 1 و 7 صفقات للمشروع.

وعلاوة على ذلك، فإن استغلال توثيق محاضر تقييم العروض يمكن من إبداء الملاحظات التالية:

✓ غياب محضر تقييم الصفقة للمقطع 7؛
✓ وجود مدير المشروع في اللجنة الفرعية التقنية المكلفة بالتقييم، ومن بين أعضاء لجنة إبرام الصفقات العمومية الحاضرين في الجلسة الافتتاحية، مما يشكل وجه تعارض.
وبالتالي فإنه لم يتم فحص كيفية تقييم هذه العروض التي أدت لانتقاء شركات غير قادرة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها كما ينبغي.
لا تمتلك خلية الصفقات المهارات اللازمة للاضطلاع بدورها لأنها لا تتمتع بدعم اطر لهم خبرة في إبرام الصفقات.

ويعتبر عدم السيطرة على إجراءات الصفقات من الجهات المانحة (البنك الإسلامي للتنمية) هو سبب التأخير الحاصل في إبرام بعض الصفقات (المقطع 6).
في الواقع، فإن وضع معايير الأهلية والتقييم وعملية التقييم نفسها تستند إلي نفس الجهة التي يعهد لها بمتابعة وتنفيذ الصفقات مما قد يشجع على كثير من الانحرافات في مجال الصفقات العمومية.

إضافة إلي ذلك لا تتوفر هذه الخلية علي دليل للمكاتب والمؤسسات لاستخدامها في حالة إجراء مشاورات محدودة.

وتذكر المراجعة السنوية التي قامت بها سلطة تنظيم الصفقات العمومية لعام 2014 العديد من أوجه القصور منها:

- غياب نشر محاضر الافتتاح؛
- غياب نشر الإشعار العام لإبرام الصفقات؛
- تحليل للعروض من طرف الأعضاء الذين شاركوا في الخطوات السابقة بما في ذلك المصادقة وإطلاق ملف إعلان المناقصة؛
- الإشعار بالمنح المؤقت لا يشير إلى أسباب الرفض؛

- تجاوز المهلة القانونية لتقييم العروض؛
- لم يتم توفير الدليل على توافر الاعتمادات قبل التوقيع على العقد؛
- لا تشير المحاضر إلي اسم المستفيد أو موضوع المناقصة.

2.6.3 عدم احترام أحكام قانون الصفقات العمومية

عدم احترام المبادئ العامة للصفقات العمومية الواردة في المادة 2 من قانون الصفقات العمومية:

- حرية الولوج إلى الشراء العمومي باستخدام أساليب غير مفتوحة؛
- الشفافية عن طريق الحد من النشر بالوسائل المناسبة للقرارات المتعلقة بالصفقات العمومية؛

عدم احترام أحكام المرسوم، المحدد لأحكام القانون رقم 044-2010 الصادر في 2010/07/22، والمتعلق بمدونة الصفقات العمومية؛

- تنص المادة 12 المتعلقة بإجراء مشاورات لصفقات الخدمات الفكرية في الفقرة 3 عليما يلي "يجب أن تتكون القائمة المحدودة من 6 مرشحين، ويمكن خفض هذا العدد بالتشاور مع اللجنة الوطنية لمراقبة الصفقات العمومية بالنسبة للمهام المعقدة التي يصعب وجود هذا العدد لها. الشيء الذي لا يتعارض مع الإجراءات المتبعة لدى المانحين التي تحدد العدد الأدنى 3

وعمليا، لاحظت البعثة حالات حيث تتضمن القائمة المحدودة 3 مكاتب فقط يقدم اثنان منهما عروضاً، (استشارة 3 شركات لصيانة إيديني وأفطوط، استشارة 3 شركات التي من بينها 2 فقط قدمت عروضاً لأشغال AEP للحي الجامعي، واستشارة 4 مكاتب لانتقاء مهندس استشاري للمقطع 18 اعتذر أحدها، استشارة 5 مكاتب لمراجعة وحدة تسيير مشروع تزويد نواكشوط بالماء الصالح للشرب) ؛

- تنص المادة 23 المتعلقة بتبرير القدرة الفنية على أنه " يجب أن تدعو السلطات المتعاقدة المرشحين ومقدمي العروض لتبرير قدراتهم الفنية والصفقات السابقة والموارد من المعدات والأعمال والتنظيم، كما هو محدد بالنظام الخاص للمنافسة".

تستفيد بعض الشركات بعدة صفقات دون التحقق من عدم عرض نفس الأشخاص أو نفس المعدات؛

● المادة 25 المتعلقة بالالتزام بالإشهار: يجب علي الصفقات العمومية بعد مناقصة والتي لا يقل مبلغها عن العتبة النظامية المشار إليها في المادة 5 من القانون رقم 044-2010 الصادر في 2010/07/22 المتضمن مدونة الصفقات العمومية أن تخضع لإشعار بالمناقصة يرفع إلي علم الجمهور عبر نشر يكتسي نفس الشكل في الجريدة الرسمية للصفقات العمومية وفي أي نشرة محلية أو دولية للملفات الدولية وكذلك علي شكل الكتروني وذلك علي شكل وثيقة نموذجية تحدد فيها الجوانب الإلزامية بشكل تنظيمي. وينطبق هذا الالتزام أيضا على الإشعار بالتأهيل المسبق. ويعاقب عدم نشر الإشعار بالمناقصة عندما يقتضي الأمر ذلك ببطلان الإجراء بأكمله. وفي الواقع فان الشركة لا تنشر محاضر لجنة إبرام الصفقات العمومية على بوابة الصفقات العمومية ولا تنشر محضر الافتتاح. ويذكر تقرير مراجعة الصفقات العمومية لعام 2014 غياب النشر في الحالات التالية:

○ بالنسبة للصفقة 2014/7: نشر إعلان المناقصة، محضر مصادقة لجنة إبرام الصفقات العمومية وملف إعلان المناقصة؛

○ بالنسبة للصفقة 2014/9 المتعلقة برقابة المقطع 8 للمشروع الرامي إلى إعادة تأهيل وتقوية شبكة التوزيع في مدينة نواكشوط، لم يتم نشر الإشعار بقرار المنح النهائي؛

○ لم تنشر المصادقة علي ملف المناقصة بالنسبة للصفقة SNDE/14/16 المتعلق باقتناء شاحنة رافعة.

أما التحقق من نشر قرارات صفقات المشروع على مستوى خلية الصفقات يبين عدم النشر فيما يلي:

● المقطع 1: إشعار إعلان المناقصة، إشعار المنح المؤقت، والإشعار بقرار المنح النهائي؛

● المقطع 2: إشعار إعلان المناقصة، إشعار المنح المؤقت، والإشعار بقرار المنح النهائي؛

- المقطع 3: إشعار إعلان المناقصة؛
- المقطع 4: إشعار إعلان المناقصة؛
- المقطع 5: إشعار إعلان المناقصة، إشعار المنح المؤقت، والإشعار بقرار المنح النهائي؛
- المقطع 7: إشعار إعلان المناقصة، إشعار المنح المؤقت، والإشعار بقرار المنح النهائي.

إضافة إلى ذلك فإن نشر الإشعار بالمنح لا يحترم الآجال القانونية وهي 15 يوم عمل بين إشعاري المنح المؤقت والنهائي في حالة المناقصات الدولية للسماح بالطعون. ويتعلق الأمر ب الحالات التالية:

الصفة	تاريخ نشر المنح المؤقت	تاريخ نشر المنح النهائي	المدة بالأيام
المقطع 3	30.10.2013	14.11.2013	10
المقطع 4	30.10.2013	14.11.2013	10
المقطع 6	24.6.2014	10.7.2014	13
المقطع 8	2.6.2015	16.6.2014	13
Idini-PK 13	27.10.2014	6.11.2014	11

المادة 35 المتعلقة بمحضر المنح: إن قرار المنح المؤقت المنبثق عن لجنة إبرام الصفقات العمومية المختصة يكون على شكل محضر يسمى محضر المنح المؤقت ويحدد بين أمور أخرى: أسماء مقدمي العروض المستبعدة وأسباب رفضهم. في الواقع لا تنشر أسباب رفض مقدمي العروض غير الناجحة، مما يحد من إمكانيات الطعن لديهم.

2.6.4 التأخير في تنفيذ الصفقات

التأخير في التنفيذ هو السمة العامة لكل الصفقات تقريبا في الشركة.

أ - صفقات مديرية الدراسة DEDN

تعزيز تجهيزات التزويد بمياه الشرب لامبود

كان من المفترض ان ينتهي تنفيذ هذه الصفقة التي بدأت أشغالها بتاريخ 2012/11/25 لمدة 8 أشهر، في موعد لا يتجاوز 15 مارس 2014. وفي تاريخ 15 نوفمبر 2015 لم يتم

تنفيذ كل الأشغال ولم يتم الاستلام المؤقت وفقا لبيانات الشركة (92%) أي بتأخير مدته سنتان و 5 أشهر.

تم استلام مؤقت بتاريخ 15 ديسمبر 2015 أيما يقابل سنتين ونصف منال تأخير وتضمن محضر الاستلام تحفظات علي حوالي 50 من أصل 78 نشاط . وعلى الرغم من ضخامة هذه التحفظات، قامت الشركة بحيازة وتشغيل التجهيزات والمنشآت، مما لا يسهل رفع التحفظات.

أما بالنسبة للمهندس الاستشاري فإن فترات الصفقة الأصلية والملحق قد تم تجاوزها ويرجع آخر تقرير للمهندس الاستشاري إلي مايو 2014.

وقد ظل محضر هذا الاستلام المؤقت شهرين دون توقيع من قبل عضوين من لجنة الاستلام.

بناء المقرر

لقد تم الإخطار بهذه الصفقة بتاريخ 2008/06/08 لمدة انجاز 17,5 شهرا، وكان من المتوقع أن تكتمل في موعد لا يتجاوز 23 ديسمبر 2009. وفي تاريخ 15 نوفمبر 2015، لم يكتمل تنفيذ الأشغال ولم يتم الاستلام المؤقت وفقا لبيانات الشركة (97%) أي تأخير لمدة 6 سنوات ويستدعي تنفيذ هذه الصفقة الملاحظات التالية:

- بعض الأنشطة في الصفقة تظل غير مكتملة بما في ذلك مسند السلام الذي بدونه قد يتعرض المستخدمون للسقوط؛
- شغلت الشركة المقرر قبل الاستلام، دون الحصول على موافقة المقاول؛
- قامت الشركة بالعديد من التغييرات؛
- لم تشرع الشركة في تدابير لحل هذا النزاع.

انجاز خط توزيع ونقل بين ايديني والكلم 13

تم الإخطار بهذه الصفقة بتاريخ 2013/12/02 لمدة 10 أشهر لإنجاز الأشغال أي في موعد لا يتجاوز 2 أكتوبر 2014. وبتاريخ 15 نوفمبر 2015، لم يتم تنفيذ كل الأشغال ولم يتم الاستلام المؤقت وفقا لبيانات الشركة (81%) أي تأخير تجاوز السنة.

تدار هذه الصفقة ماليا من طرف المشروع، ومصدر تمويلها هو تمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمقاطع 1 و 2 من المشروع. وشهدت هذه الصفقة تأخيرا لصفقة المهندس الاستشاري من 5 إلى 6 أشهر وأمرًا للقيام بأشغال إضافية لمدة شهر.

ب - صفقات المتعلقة بالمشروع

لا تتم إدارة هذا المشروع الذي يتألف من 9 مقاطع كما لو كانت الأنشطة متكاملة وبالتالي يجب أن تنجز معا. وبدأ العمل ببعض الصفقات في 2011 في حين أن البعض الآخر لم يتم الإخطار به إلا في عام 2015.

وشهدت المقاطع 1 و 2 و 5 تأخيرا كبيرا بينما عرفت المقاطع الأخرى انطلاقة متأخرة جداً ووتيرة تنفيذ خجولة، يمكن أن يؤدي هذا التأخير إلى صعوبات مرتبطة بالتنفيذ (غرامات التأخير، والفوائد على المتأخرات، تمديد أجالا لمتابعة، أهلية التسديد المنصوص عليها في اتفاقيات التمويل)، ويوضح الجدول التالي مستوى التنفيذ حسب المقطع في أواخر عام 2015.

المقطع	المقاول	الشركة المنفذة	انطلاق العمل	مدة العمل (بالشهور)	% من الوقت المستهلك
1	CGC	CGC	29/11/2011	18	177
2	Bonnat / Sarah / SOMIBA-ABTP	ABTP	5/12/2011	24	200
3	CGC	CGC	2/2/2014	24	91
4	Brochet / SEE / COMEQUIP	COMEQUIP	22/5/2014	24	77
5	FARMEX	EMF, محمد فاضل ولد محمد البشير	21/11/2012	24	152
6	SARAH	محمد محمود ولد بدي	01/09/2014	24	62
7	محمد ناصر السايح	عبدالله احمد اشوايل	9/5/2013	18	171
8	محمد ناصر السايح	عبدالله احمد اشوايل	17/6/2015	11	51
9	محمد ناصر السايح	عبدالله احمد اشوايل	15/6/2014	17	160

بالنسبة للمقطع 8 علي سبيل المثال، وبعد استهلاك 51 % من مدة التنفيذ، لم تبدأ بعد الأشغال الميدانية.

2.6.5 تسيير اللوازم

تقوم كل الشركات المكلفة بتنفيذ أعمال المشروع بتسيير مخزون كبير من لوازم الشبكة والتوصيلات والتجهيزات وبثير تسيير هذه المخزونات عدة ملاحظات:

- التبادلات بين هذه الشركات من خلال هذا المشروع، مما يدل على عدم وجود أو عدم كفاية مستوى المخزون علي مستوى كل شركة؛
 - يقوم المشروع باستخدام هذه المخزونات لأغراض الشركة؛
 - تنفذ هذه الشركات طلبيات من هذه المواد دون إذن المشروع؛
 - عدم المطابقة مع المواصفات الفنية التعاقدية؛
- ويمكن أن تؤدي هذه الوضعية إلي نقصان الكميات المقتناة عند بعض المؤسسات، والي استخدام تسهيلات المشروع للحصول على هذه اللوازم لاستخدامها لأغراض أخرى، ضعف التغطية للشركة، بغض النظر عن الكميات التي أخذ المشروع، والامتيازات الممنوحة للشركات فيما يتعلق بكمية ونوعية اللوازم المقتناة.

2.7 الأداء

منذ عام 2010، يتم تزويد مدينة نواكشوط بكمية كافية من افطوط الساحلي حتى الكلم 17، وتكمن المشاكل على مستوى التوزيع والاستغلال. وبعد ما يناهز 5 سنوات علي توفير هذا الإنتاج، تظل الشبكة غير صالحة عكس التوقعات من أجل الحد من التسرب والاحتيايل. فعلى مستوى التشغيل، لا تظهر المؤشرات تحسنا في الأداء.

من خلال تقرير النشاط للشركة سنة 2013، يظهر فحص الأداء للسنوات الماضية اتجاها عاما نحو انخفاض لأهم المؤشرات وتدهور نوعية الخدمة التي توفرها للسكان. ووفقا لمحضر مجلس الإدارة المنعقد في 2014/10/23 فان وضعية الشركة بتاريخ 2014/6/30 تتسم ب:

- إنتاجية إجمالية متدنية؛
- تضخم العمالة وزيادة كبيرة في أعباء العمال، إذ تتجاوز 20% من الأعباء الإجمالية للشركة؛

- تدهور المردودية الإجمالية للفوترة مما يفسر فقدان أكثر من نصف إنتاج الشركة؛
- ضعف المردودية الفنية والتجارية بمعدل تحصيل إجمالي للإنتاج اقل من 50%؛
- عجز الشركة عن التمويل الذاتي الكلي لدورة استغلالها.

من ناحية أخرى، مقابل الامتيازات التي تجنيها الشركة من البرنامج التعاقدى بين الدولة وصونلك، فإنها تلتزم بتحقيق حد أدنى من مستوى الأداء خلال فترة هذا البرنامج التعاقدى. وبعد أكثر من 17 عاماً بعد انتهاء هذه الفترة، يبقى أداء الشركة دون الأهداف المنشودة. وأشارت تقارير للشركة إلى تدهور حاد لمؤشرات الأداء مقارنة بالحد الأدنى المحدد في هذا البرنامج التعاقدى:

المؤشر	المستوى المحدد في البرنامج التعاقدى	قيمة المؤشر بتاريخ 14/06/30	ملاحظات
نسبة المردودية	$\geq 3\%$	< 0	نتيجة التشغيل/الأصول الثابتة
نسبة الديون	> 2	0,15	رقم الأعمال/الديون
المردودية العامة	80%	50%	الكمية المفوترة/كمية الإنتاج
المعدل العام للتحصيل	85%	51%	
نسبة العمالة	≥ 110	87	عدد المشتركين/عدد وكلاء
حجم الفاتورات سنويا لكل وكيل	$\geq 50.000m^2$	16860 m ²	
وزن العمال	$< 12\%$	21%	أعباء العمال/إجمالي الأعباء
مديونية الزبناء الخواص	شهر 2 \leq	11 شهر	مديونية الخواص/متوسط الفواتير الخاصة الشهرية
مديونية الدولة	شهر 3 \leq	10 شهر	مديونية الدولة/متوسط الفواتير الخاصة الشهرية

مقابل حجم ديون الزبناء بمبلغ 6.336.841.840 أوقية قديمة لسنة 2013 و 6.973.976.090 أوقية قديمة لسنة 2014 يبقى مستوي المؤونات مثبتا بطريقة جزافية 2.433.840.532 أوقية قديمة، ويتجاوز هذا المبلغ الذي يتجاوز بكثير نسبة 3% من الزبناء العاديين التي يجيزها البرنامج التعاقدى.

أما فيما يتعلق بتزويد مناطق الترحيل بواسطة الصهاريج، قامت البعثة بزيارة ميدانية في هذه المناطق حيث تفتقد شبكة التوزيع وعلي إثر هذه الزيارة لاحظت ما يلي:

- أحد الصهاريج الأربعة التي تغطي المنطقة يوجد في حالة تعطل وهو C30 بينما أفاد تقرير النشاط لإدارة التموين واللوجستيك بالشركة لشهر يناير 2015 بوجود 10 صهاريج عاملة و 10 آخرين قيد الإصلاح مخصصة لهذا الغرض؛
- لا يتم تزويد جزء كبير جداً من الحاويات منذ بضعة أشهر؛
- سوء توزيع هذه الحاويات في المنطقة؛
- تخصيص هذه الحاويات هو فردي وغير جماعي؛
- وقت انتظار التزود يمكن أن يصل إلى حوالي عشرة أيام.

2.8 البيئة والسلامة

2.8.1 مختبر التحاليل

يقوم المختبر بالتحاليل البكتيولوجية والفيزيائية الكيميائية والبيولوجية، وتستخدم المواد الكيميائية والمواد الكاشفة لهذا الغرض. جميع التحليلات، وتخزين المواد والأدوات وعمال المختبر تتواجد في نفس المحل. و تعرض هذه الوضعية العمال للكثير من المخاطر.

2.8.2 الوقاية ونظافة الخزانات

- قامت البعثة بزيارة ميدانية في يوليو عام 2015 على مستوى مواقع المختبر، عين الطلح، محطة الضخ بتوجنين ومحطة الميناء، وقد أظهرت هذه الزيارة النواقص التالية:
- على مستوى عين الطلح، فإن مخزون الماء ليس بمنأى عن التلوث (غير سميك)؛ ويبقى هذا الخزان مفتوحاً ويتم استغلاله من طرف المستخدمين (أصحاب العربات) ؛
- وجود المواد الكيميائية دون اتخاذ تدابير خاصة لعزلها عن الأذى، ولا توجد حماية لرواد أماكن تخزينها؛
- ولاحظت البعثة وجود مخزون منتهي الصلاحية من هذه المواد على مستوى مختبرات التحاليل ومحطة الضخ بتوجنين وموقع الكلم 17، ويقول المسؤولون في هذه المواقع أنهم لا يعرفون كيفية تدمير هذه المخزونات؛

- على مستوى محطة عين الطلح، لا تتم معالجة الماء (بدون معالجة بالكلور)، وشرح عمال المختبر أن أجهزة المعالجة لم تكن صالحة للاستعمال منذ بداية تشغيل المحطة.

2.8.3 نواقص في الأمن عند الشركة

- يعتمد التوزيع أساسا على الشبكة الكهربائية ولا تؤمن الشركة التوزيع عن طريق مولدات كهربائية احتياطية للضخ في حالة تعطل الشبكة الكهربائية: ويتعلق الأمر بتيارت، الميناء، التي تشهد غيابا تاما لهذه المولدات وتوجنين حيث كان المولد متعطلا أثناء مرور البعثة ؛
- وكذلك على مستوى المقر فان المولد كان متعطلا ولا تتوفر المراكز التجارية على مولدات مما قد يؤدي إلي توقف أنشطة التحصيل والفوترة ويشكل ذلك فرصا ضائعة هامة للمؤسسة.

2.8.4 صيانة تجهيزات الإنتاج والنقل

- لقد أسندت صيانة هذه التجهيزات إلى شركة محلية، ولم تقم الشركة بتكوين عمالها للقيام بهذه المهمة، مما يشكل تبعية وخطرا دائما تعيشه الشركة.
- ووفقا للفنيين، فان مركب افطوط الساحلي يدار بطريقة آلية ولذلك من الضروري وضع نظام للصيانة الوقائية لمعدات التسيير الآلية والأجهزة لتجنب أي وقف للانتاج.
- ووفقا لدراسة تقييم المركب، لا تتجاوز طاقة التخزين 48 ساعة من الاستهلاك لمدينة نواكشوط .

2.8.5 أثر التسرب في البني التحتية

بالإضافة إلى خسارة المياه، للتسرب عواقب سيئة منها:

- تدهور البنية التحتية للطرق؛
- فيضان المنازل ومراكز التسوق؛
- رطوبة مواتية لانتشار البعوض.

2.8.6 نوعية المياه للاستهلاك الحيواني

يتم توفير نفايات المعالجة للاستهلاك الحيواني دون إجراء الاختبارات والفحوص للتأكد من صلاحية هذه النفايات للاستهلاك الحيواني.

الفقرة 2: ميناء نواكشوط المستقل الملقب بميناء الصداقة

1. الرأي حول الحسابات

• حساب: "البيع نقدا" برصيد

لا يتماشى رصيد حساب البيع نقدا (C999-410) مع طبيعة الحساب، إذ يظهر رصيدا دائما قدره 244.254.412 أوقية قديمة (عند 31/12/2016) و 141.788.308 أوقية قديمة (عند 31/12/2017) بينما يجب أن يكون بدون رصيد. وترجع وضعية الرصيد هذه إلى تراكم سنوات عديدة.

• جرد غير مقوم للأصول الثابتة :

يظهر حساب الأصول الثابتة رصيدا دائما قيمته 7.369.941.000 أوقية قديمة عند 31/12/2016 (أي نسبة 63% من مجموع الموازنة) لكن يستحيل التأكد من حقيقته نظرا لغياب جرد مرقم ومقيم.

• حساب انتظار وتسوية غير مرصد

يبلغ رصيد حساب الانتظار المسجل في الأصول عند 31/12/2017 قيمة 60.127.472 أوقية قديمة ناتج عن نزاعات تتعلق بفوترة شركة MTM والتي تعود إلى سنوات 2007-2008.

يبلغ رصيد حساب الانتظار المسجل بالخصوم عند 31/12/2017 مبلغا قدره 39.641.276 أوقية قديمة أي زيادة قدرها 21.383.133 أوقية قديمة مقارنة بسنة 2016. ويتعلق الأمر أساسا بتحويلات Pc Mauritania سنة 2009، بالشك رقم 987268 (SOGECO,SGM)، بالشك رقم 967310 (ACT/BAMIS)، بالشك رقم 541 STP 744 و بالإشعار الدائن (KRICHNA IMPEX/NBM).

تعتبر المحكمة أن هذه الوضعية تظهر ضعفا في متابعة هذا الحساب الذي يلجأ إليه عادة بصفة استثنائية ومؤقتة من أجل تسجيل بعض العمليات التي لم يتعرف في الحين على قيدها المحاسبي، ويجب إلزاما أن يكون رصيد هذا الحساب معدوما عند نهاية السنة.

• حسابات غير مشغلة

تسجل بعض الحسابات نفس الأرصدة خلال الفترة 1996-2004 دون أخذ الإجراءات من أجل تسويتها ومطابقتها مع الواقع. توصى المحكمة بتشكيل مؤونة مخاطر لهذه الحسابات. إن هذه الملاحظات من شأنها أن تؤثر على صدقيه ونزاهة حسابات الميناء.

II. ملاحظات حول التسيير

1- الإجراءات

• ضعف نظام الرقابة الداخلية

يتوفر الميناء على دليل إجراءات غير أن تلك الإجراءات غير محينة وغير متبعة في الغالب، وتوصي المحكمة بتحسينها وإتباعها.

• عدم نجاعة إدارة الرقابة

بالرغم من وجود إدارة للرقابة إلا أنها ليست في ظروف تسمح لها بالقيام بمهامها على أكمل وجه (عناصر قليلة-غياب تقارير تفتيش...).

• تجزئة الطلبات عن طريق اللجوء المكثف إلى الشراء بسندات الصندوق :

إن الشراء عن طريق "سندات الصندوق" يعتبر إجراء استثنائيا يلجأ إليه لتسديد المصاريف الصغيرة ذات الطابع الاستعجالي والتي لا تتجاوز 300.000 أوقية قديمة. لقد أظهرت التحقيقات الاستعمال المفرط "لسندات الصندوق" لشراء أثاث مكاتب وأجهزة معلوماتية وإلكترونية تجنبنا للجوء إلى مبدأ المنافسة.

• نقص في عمال التحصيل

تسند عملية التحصيل إلى شخص واحد على مستوى الإدارة المالية، وهذا ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المردودية وعلى مستوى التحصيل.

من جهة أخرى لوحظ غياب فعلي للتواصل بين المصالح المكلفة بالفوترة على مستوى الإدارة التجارية والتحصيل على مستوى الإدارة المالية. وعليه فإنه من الضروري وضع وسائل تواصل على مستوى النظام المعلوماتي تربط بين هاتين المصلحتين وذلك من أجل أن تتوفر كل منها على واجهة اطلاع على المسار بأكمله.

• عدم احترام البنية الهيكلية وعدم ملائمة التخصصات مع الوظائف

تم إنشاء بعض المصالح خارج الهيكلية المعتمدة سنة 2016 كمسؤول العلاقات العامة ومصلحة المتابعة الفنية للمعدات بينما تم تقليص "مصلحة المجال المينائي" إلى فرع رغم حجم عملها وأهميته. كما مكن الإطلاع على ملفات بعض الأشخاص من ملاحظة عدم ملائمة تخصصات بعض رؤساء المصالح مع المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم.

تذكر المحكمة أن تغيير الهيكلية يعتبر اختصاصا حصريا لمجلس الإدارة وتطالب باحترامه التام.

كما تذكر كذلك بأن إنشاء وظائف غير معتمدة وحذف بعضها من شأنه أن يخلق جوا من الشعور بالحرمان الاجتماعي في المؤسسة.

• ثغرة في برمجة التطبيق التجاري:

لا يسمح التطبيق التجاري بالحد من سقف الدين بالنسبة للضمان البنكي للزبناء، لذلك فإن المحكمة توصي بوضع آلية إنذار في النظام المعلوماتي يحد من تجاوز دين الزبون لمستوى معين.

• عدم الأخذ بالاعتبار للمزايا العينية عند إعداد كشوف الرواتب:

تقيم المزايا العينية بقيمتها الحقيقية وتظهر في كشوف الرواتب طبقا للمادة 63 من المدونة العامة للضرائب وتضاف إلى الراتب الخام من أجل أن تخضع للضريبة على الرواتب

والأجور بعد تحديد الراتب الصافي الخاضع للضرائب، تخصم المزايا من الراتب الصافي المدفوع للأجير. لكن لوحظ أنه لم يتم احترام مقتضيات هذه المادة.

تذكر المحكمة أن المادة 63 من المدونة العامة للضرائب نصت على هذه الإجراءات وأن احترامها إجباري. كما توصي السلطات أن تأخذ التدابير المناسبة من أجل احترامها.

2- النفقات

• صرف مزايا دون موافقة الوزارة الوصية

وافق مجلس الإدارة على زيادة الراتب والمزايا الشهرية للمدير العام لميناء نواكشوط المستقل وللمدير العام المساعد.

لم تصادق الوصاية المالية على هذه المداولة وحددت مستويات جديدة للرواتب والمزايا. ولم تحترم الإدارة العامة للميناء هذا القرار وظلت تتقاضى خلال الفترة (يناير 2016 - يونيو 2018) المزايا المبينة في الجدول التالي (المبالغ بالأوقية القديمة).

البند	المدير العام الحالي	المدير العام السابق	المدير العام المساعد الحالي
علاوة التأثيث	-	6.000.000	600.000
علاوة الخدم	2.700.000	2.700.000	270.000
الماء والكهرباء	2.032.460	1.022.689	-
المجموع	4.732.460	9.722.689	870.000

تذكر المحكمة أن مداولات مجلس الإدارة خاضعة لمصادقة الوصاية المالية طبقاً للنظم المعمول بها، كما توصي من جهة أخرى السلطات أن توحد مزايا المؤسسات العمومية مع الأخذ في الاعتبار بأحجام هذه المؤسسات.

• تكفل غير مبرر بالديون

تكفل الميناء بديون المدير العام السابق المغادر (22/01/2016) والمدير العام المساعد المغادر (12/04/2018) على شكل "علاوات".

تبلغ هذه الديون على التوالي 2.989.488 أوقية قديمة و 1.586.410 أوقية قديمة أي مبلغ 4.575.898 أوقية قديمة تم صرف هذه العلاوات حسب وثائق الدفع على التوالي رقم

2016/36 بتاريخ 25/01/2016 و 446/2018 بتاريخ 14/04/2018 تعتبر المحكمة أن التكفل بهذه الديون غير مبرر لأن المعنيين تم تعيينهما وإنهاء مهامهما بقرار من مجلس الوزراء وبالتالي فإن ترتيبات الاتفاقية الجماعية لا تنطبق على وضعيتهما. كما تعتبر أن هذا المبلغ يجب استرجاعه.

• منح مزايا غير مستحقة لأعضاء اللجان المداولة

استفاد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من مخصصات للحج بقيمة 2.000.000 أوقية قديمة سنويا أي ما مجموعه 4.000.000 أوقية قديمة خلال الفترة المراقبة. تعتبر المحكمة أن منح هذه المزايا مخالف للمادة 12 من المرسوم رقم 247-2009 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2009 والمتضمن تعديل بعض ترتيبات المرسوم رقم 90-118 الصادر بتاريخ 19 أغسطس 1990 المحدد لتشكيلة وسير اللجان المداولة للمؤسسات العمومية.

توصي المحكمة السلطات المختصة بالسهر على احترام ترتيبات المرسوم سالف الذكر.

• عقود إشهار مجاملة

صرف الميناء سنة 2016 مبلغا قدره 10.941.200 أوقية قديمة في الإشهار والترويج والإعلانات بعد التدقيق في هذا الحساب تم ملاحظة أن مبلغ 2.364.000 أوقية قديمة تم صرفه بعقود موقعة سنة 2015 مع بعض المواقع الإلكترونية. تهدف هذه العقود حسب المادة الأولى إلى نشر ومضات إشهارية لميناء الصداقة بصفة مستمرة على نافذة مخصصة بصفحة الاستقبال وبطلب من الميناء بالنسبة للومضات ذات النشر المؤقت.

إلا أنه لوحظ غياب الوثائق التي تثبت نشر هذه الومضات من طرف المواقع المذكورة.

• تسبيقات غير شرعية لصالح رئيس مجلس الإدارة

استفاد رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالرقابة من تسبيقات على بدل الحضور كما استفاد من قروض وتسبيقات لعلاواته مما جعله مدينا بمبلغ 6.907.581 أوقية قديمة عند 20/03/2018 ويضاف إلى ذلك تسبيقات ممنوحة وغير مسددة إلى الرئيس السابق لمجلس الإدارة السيد سيدى محمد ولد محمد محمود خلال الفترة 2009-2014 بمبلغ قدره

3.915.232 أوقية قديمة وإلى العضو السابق لمجلس الإدارة السيد أحمدو ولد عداهي اخطيره خلال الفترة 2009-2014 بمبلغ قدره 576.000 أوقية قديمة.

• **عدم استرداد تسبيقات وقروض لبعض العمال:**

أظهر التدقيق في القروض والتسبيقات أن مبلغا قدره 6.477.118 أوقية قديمة لم يتم خصمه من الحقوق المستحقة لبعض العمال وبقي على ذمتهم.

تلاحظ المحكمة التساهل الإداري في تسيير المدير العام السابق السيد أحمد ولد محمد ولد مختار وتأخذ علما بالإجراءات اللازمة المتخذة من أجل إرجاع هذه المبالغ المبينة تفصيلها في الجدول التالي.

الدليل المالي	الاسم واللقب	تاريخ الخروج	المبلغ بالأوقية القديمة	الملاحظات
915	محمد الحسن ولد محمد سعد	2014/12/31	5.508.878	م.ع.م. سابق
450	سيد أحمد اقال	2015/08/19	584.268	متقاعد
738	محمد ولد عثمان	2015/12/31	378.701	متقاعد
211	حمادي ولد النينه	2014/12/31	5.271	متقاعد
المجموع			6.477.118	

• **اتفاقية مساعدة فنية مع أحد مفوضي الحسابات:**

تم توقيع اتفاقية مساعدة فنية يوم 05/12/2017 تهدف إلى مراجعة الإجراءات والتنظيم المحاسبي بمبلغ قدره 2.500.000 أوقية قديمة مع المكتب (EXACO. AMIC) الذي يتولى إدارته أحد مفوضي حسابات الميناء.

تعتبر المحكمة أن البيانات المالية تم تقديمها والمصادقة عليها في السنة التي تم توقيع الاتفاقية خلالها، لذلك فإن هذا من شأنه أن يشكل تعارض مصالح.

• **هبات وإعانات غير شرعية:**

بلغت الهبات والإعانات خلال السنوات 2016-2017 على التوالي مبلغ 4.185.625 أوقية قديمة و 3.202.084 أوقية قديمة وتتعلق بهبات تمنح لأشخاص محتاجين أو إعانات مخصصة لمنظمات غير حكومية ومحاضر ومساجد...إلخ.

وقد لوحظ ما يلي:

- منح مساعدة قيمتها 1.200.000 أوقية قديمة لصالح رئيس مجلس الإدارة والمدير العام المساعد السابق (وثيقة دفع رقم 0656).

- مساعدات مقدمة نقدا إلى بعض الروابط والمنظمات بدل تحويلها إلى حساباتهم وذلك لضمان تقصي أثرها.

• نفقات دون موافقة الوصاية

خلال مداولته بتاريخ 28/01/2016 صادق مجلس الإدارة على اقتناء أربع سيارات جديدة من أجل تعزيز قدرة مصالح الإدارة.

لم تصادق الوصاية المالية في رسالتها رقم 257 بتاريخ 26 فبراير 2016 إلا على سيارة واحدة للمدير العام بالرغم من هذا القرار قام الميناء باقتناء سيارتين إضافيتين (تويوتا كورولا ب 9.350.000 أوقية قديمة وبيك آب هانداي ب 12.200.000 أوقية قديمة).

تذكر المحكمة أن مداولات مجلس الإدارة لا تصبح نافذة إلا بعد مصادقة الوصاية المالية عليها.

3- الإيرادات:

• تحديد تسعيرة جديدة دون المرور بالطريق التنظيمي

استفادت شركة APM TERMINALS التي تملك رافعتين تغطيان مساحة 2600 متر مربع من تسعيرة جديدة حددت بموجب مذكرة العمل رقم 2017/017 بمبلغ 8000 أوقية قديمة/متر مربع/ السنة. تعتبر المحكمة أن تحديد تسعيرة جديدة يدخل في اختصاص الوزارة الوصية وذلك عن طريق مقرر.

• فوترة غير مناسبة لبعض الخدمات

تمت فوترة بعض الخدمات المتعلقة بإيجار المعدات وبالتزود بالماء والكهرباء وكذلك استخدام مرسى السفن وبيع بطاقات الولوج للميناء على زبناء غير معروفين (الحساب "999، زبناء-البيع نقدا) في حين أن معظم هذه الخدمات تتعلق بزبناء محددين ويتوفرون على حسابات بالميناء.

من ضمن هذه العمليات المسجلة في الحساب "999، زبناء-البيع نقدا" حددت البعثة مبلغا قدره 31.066.960 أوقية قديمة مقيدة على زبناء معروفين، تدعو المحكمة الإدارة العامة للميناء أن تأخذ التدابير اللازمة من أجل إعادة فوترة وتحصيل هذه المبالغ.

• خسارة كبيرة في الحقوق على البضائع

من أجل إكمال إجراءات خروج بضاعته من المنطقة قيد الجمركة يقدم الزبون ملفا إلى الإدارة التجارية، بعد التحقق من هذا الملف، تسلم له إذنا بالخروج من أجل تقديمه إلى وكلاء أمن الميناء على مستوى البوابة الرئيسية.

إن التدقيق في الحساب "999، زبناء - البيع نقدا" أظهر مبالغ تتراوح بين 4000 أوقية قديمة و 3.352.022 أوقية قديمة ويبلغ مجموعها 128.746.680 أوقية قديمة تمثل حقوق الميناء المستحقة على البضائع من الفترة (28/02/1999 إلى 30/03/2017).

إن التحريات التي قامت بها البعثة أثبتت أن البضائع المذكورة تم إخراجها دون استيفاء الشروط التنظيمية للميناء مما سبب ضررا ماليا له.

تلقت المحكمة عناية السلطات العمومية إلى خطورة هذه الظاهرة والتي تعود إلى زمن بعيد ولا تزال مستمرة إلى اليوم والناجمة عن تواطؤ عدة متدخلين: تجاريين، وكلاء أمن، وممثلي ملاك السفن، كما تطلب من جميع الأطراف المعنية أن تأخذ الإجراءات المناسبة من أجل وقف هذه الممارسة.

• تراكم متأخرات كبيرة على الزبناء:

بموجب المقرر المشترك رقم 919 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2016 يتم تسديد حقوق الميناء عند توقيع دفتر الشروط بالنسبة لاستغلال المجال المينائي ويسدد نقدا بالنسبة لحقوق الميناء على البضائع، وبعد 45 يوما على إسداء الخدمات المتعلقة بالحقوق على السفينة وكذلك الشحن إلا أنه لوحظ تراكم كبير للديون المستحقة وغير المحصلة.

إن عدم احترام هذه الإجراءات المتعلقة بالدفع سبب بلوغ هذا المستوى العالي من المتأخرات مما قد ينتج عنه عدم تسديدها.

تسجل المحكمة خرقاً لترتيبات المقرر المشترك رقم 919 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2016 وتطلب من الإدارة العامة للميناء أن تتوقف فوراً عن الفوترة لأجل إلا بالنسبة للإيداع والشحن كما تطلب أن يتم أخذ التدابير اللازمة من أجل تحصيل هذه الديون.

• **عدم وجود الضمانات المصرفية لأغلب مستغلي مجال الميناء:**

نصت المادة 6 من عقد استغلال القطع الأرضية بالمجال المينائي أنه يلزم على المستغلين تقديم ضمان بنكي بمبلغ يساوي قيمة الإيجار مدة سنة. وقد لوحظ خلال الفترة الخاضعة للرقابة أن أغلب المستغلين لم يحترموا هذا الشرط التعاقدية. تعتبر المحكمة أن غياب هذه الضمانات يعرض الميناء إلى خطر مالي كبير متعلق بعدم ضمان تحصيل الديون، وتدعو الإدارة العامة للميناء إلى إلزامية تقديم هذه الضمانات.

• **عدم وجود ضمانات مصرفية لبعض ممثلي السفن**

بموجب المادة 32 من المرسوم رقم 300/87 المتضمن تنظيم شرطة واستغلال المجال المينائي فإن الترخيص من طرف ميناء الصداقة لمزاولة تمثيل مالكي السفن مشروط بدفع مبلغ 5.000.000 أوقية قديمة للوكيل المحاسبي للميناء كضمان ضد الخسائر التي من المحتمل أن تخلفها السفينة والتي يعتبر مالكاها وممثله متضامنين في المسؤولية المدنية. لم يحترم أغلب ممثلي السفن هذا الالتزام.

تعتبر المحكمة أن غياب هذه الكفالات المصرفية يعرض الميناء لمخاطر عملية متعلقة بعدم التأمين ضد الخسائر التي تسببها السفن وتدعو سلطات الميناء إلى إلزامية تقديم هذه الكفالات.

III. **الأداء:**

إن استغلال الميناء يواجه بصورة عامة العوائق التالية:

1. **محدودية قدرة استقبال السفن النفطية**

يتميز الموقع المخصص للسفن الناقلة للنفط بضعف القدرة الاستيعابية حيث لا يمكن استقبال السفن من سعة 10.000 طن، حيث تضطر هذه السفن إلى تفريغ حمولتها في ميناء انواذيبو ليتم نقله بواسطة سفن أخرى إلى ميناء انواكشوط.

تطرح هذه الوضعية مشكلا حقيقيا في تزويد البلاد من المحروقات (انقطاع توفر المحروقات، تكلفة نقل مرتفعة).

2. ضعف عمق المياه على مستوى مواقع الرسو:

تتميز مواضع المرسى الغربي بضعف في عمق المياه (8,5 م بالنسبة للموضع 1، 9 م بالنسبة للموضع 2 و9,5 م بالنسبة للموضع 3).

أدت هذه الوضعية إلى الضغط على المواضع 4 و5 من المرسى الجنوبي الذي يبلغ عمقه 11,2 م.

3. قناة ولوج ضيقة

لا يتوفر الميناء إلا على قناة ولوج وحيدة يبلغ عرضها 150م، بينما توصي معايير الملاحة بعرض يتراوح بين 4 إلى 5 أضعاف طول السفينة مما يفوق عرض القناة.

يتحمل الميناء أعباء إضافية (استخدام قاطرات، جعل المناورة تتزامن مع المد) من أجل استقبال سفن ذات طول كبير.

4. عدم وجود محطة للحاويات

لا يمكن للميناء في الوقت الحاضر أن يلبي رغبات مالكي الحاويات مما يجعله غير منافس للموانئ في شبه المنطقة في هذا المجال.

5. سوء استغلال المجال المينائي

تشبه منطقة الميناء "محطة وقوف السيارات" حيث تتوقف فيها الشاحنات لعدة أيام من أجل التحميل أو التفريغ، وعندما نعلم أنها تتحرك وتتوقف في كثير من الأحيان في مجموعات فإننا نستنتج ببساطة الأضرار الكبيرة (التدهور، التلوث)، الذي تسببه سواء على الطرق أو في أماكن التوقف. لذلك من الضروري أن تسهر السلطات على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار هذه الظاهرة والتي تنتشر على نطاق واسع في المناطق المجاورة.

6. إجراءات غير كافية ضد مخاطر الحرائق

إن عدم إلزامية حمل قنينات الإطفاء على متن الشاحنات وعلى مستوى المخازن وكذلك عدم وجود قنينات الإطفاء الرغوية قد يعرض الميناء للأضرار الناجمة عن الحرائق.

7. ضعف الاحتياطات المتخذة ضد المواد الخطرة

لا يتم تزويد عمال السفن والأطقم العاملة في حمل المواد الخطرة بمعدات الحماية المناسبة لهذا النوع من المواد.

8. ارتفاع مدة بقاء الحاويات في الميناء

يسبب ارتفاع الحركة على مستوى الميناء في بعض الأحيان حالة من الازدحام، وغالبا ما يستغرق عبور البضائع فترة كبيرة، سواء تعلق الأمر بالإجراءات الإدارية أو بتفتيش البضائع أو بعمليات الفحص بالمسح الضوئي أو بإخلاء الفضاءات. وهو ما يؤدي إلى أن عبور هذه البضائع يأخذ فترات معتبرة.

الفقرة 3: الشركة الموريتانية للمحروقات والأموال المعدنية

1- رأي حول الحسابات

1- عدم احترام المبادئ والمعايير المحاسبية

-أصول وخصوم الشركة الموريتانية لتسيير الأملاك المعدنية التي تم تحويلها لصالح الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية وفقا للمرسوم رقم 002-2014 بتاريخ 8 يناير 2014 لم يتم تقييدها محاسبيا كما ان قيمة الأصول الثابتة للمستودع المتنازل عنها لصالح الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية طبقا لمستخرج مراسيم مجلس الوزراء بتاريخ 11 ديسمبر 2014 لم يتم اعتبارها.

تصل القيمة الصافية لهذه الأصول والخصوم حسب تقرير مفوض الحصص في ابريل 2016 الى 6.002.578.223 اوقية قديمة.

ولهذا فإن الممتلكات الواردة في القوائم المالية للشركة للسنوات 2014-2015 لا تعبر عن كل أصول الشركة

- من خلال مراقبة الحسابات تبين ان فواتير المشتريات لا يتم تقييدها في أعباء الشركة إلا عند تسديدها خلافا لمحاسبة الالتزامات حسب المخطط المحاسبي الموريتاني والمعايير الدولية للمحاسبة.

- لدى الشركة مخزن توجد به أصول منقولة لم تعد صالحه للاستعمال >مكسرة او متعطلة.
< مازالت في موازنة الشركة بقيمتها المحاسبية الصافية على الرغم من انها لم تعد ذا نفع اقتصادي للشركة.

- عدم تقييد مؤونة على حصة SMHPM تمثل كلفة مغادرة حقل شنقيط واعادته لوضعه الأصلي والتي تمثل مبلغا معتبرا خلافا لمبدأ الحيطة والحذر حيث اقترح أعضاء مشروع شنقيط المشترك خلال الربع الأخير من سنة 2014 الانسحاب من الحقل لتتواصل بعد ذلك اجتماعات الشركاء >المشغل بتروناس قام باستدعاء الى اجتماع مغلق طارئ للشركاء الممولين في لندن يوم 22 يناير 2015 حول مواصلة استغلال حقل شنقيط <حول دراسة السيناريوهات الممكنة، خطة عمل المغادرة وتاريخ توقيف الإنتاج...الخ.

ونظرا لأهمية هذا الالتزام للشركة كان عليها ان تقيد مؤونة في 2014 وتقوم بتحيينها 2015 و2016.

- من بين رؤوس الأموال على المدى البعيد والمتوسط قرض من استرلينك قيمته 2014 و2015 على التوالي 19.200.118.582 أوقية قديمة 21.236.519.731,57. أوقية قديمة (حيث تم تقييده حسب مخطط محاسبي مقترح من طرف مكتب خبرة خارجي اعتبره قرضا طويل الاجل واعتبر مداخل النفط كدفعات له حيث اعتبر نفط الكلفة costoil كاهلاك للقرض ونفط الربح profit oil كفوائد لهذا القرض وفقا لاتفاقية المحاسبة طبقا لمبدأ هيمنة المضمون على الشكل) ويتطلب هذ المخطط متابعة خاصة ومقارنة دائمة مع الواقع وتحيينها عند كل ظرف طارئ من خلال تقديرات لم يتم احترامها ولهذا فالمبلغ 21.236.519.731,97 أوقية قديمة المسجل في الموازنة في 31 ديسمبر 2015 على شكل قرض من استرلينك بعيد من الواقع.

توضح أصول الشركة ان الوزارة الوصية مازالت مدينة بمبلغ 306.801.842 أوقية قديمة كانت محل ملاحظة في التقرير العام السنوي للمحكمة في السنوات 2007-2008-2009- حسب الملاحظة التالية:

«لا يوجد سند شرعي موافق عليه من طرف الوزارة تم تقديمه لمهمة الرقابة»
مع غياب السند وغياب تجديد المطالبة بالتحصيل تصبح متقادمة ويجب تصفيته

2- أخطاء في التقييد المحاسبي

- خلافا لمبدأ فصل السنوات المالية، تقوم مصلحة المحاسبة بتقييد العقود التي تتداخل في سنتين في أعباء سنة واحدة على سبيل المثال:

○ اشتراكات دائمة من 2014/09/30 الى 2015/09/29 تم تقييدها كلها في أعباء 2014

○ فاتورة تأمين من 2015/04/01 إلى 2016/03/31 بمبلغ 2800880 أوقية تم تقييدها كلها في أعباء 2015

○ تأمين على المستودع بمبلغ 16.563.766 أوقية قديمة محمل بتاريخ 2015/12/01 ومقيد إجمالاً في أعباء 2015.

○ تأمين السيارات من 2015/12/24 الى 2016/12/23 بمبلغ 31006 أوقية تم تقييدها 2015

○ كذلك تأمين الباص من 2016/06/20 الى 2017/06/19 بمبلغ 46141 أوقية تم تقييده في أعباء 2016

- شراء محرك سيارة رقم 6864IF بمبلغ 397.000 أوقية قديمة تم تقييده في الأعباء بتاريخ 2015/11/12 في الحساب 621000 بدل الأصول 215000.

- يتم تقييد مداخل تعويض الصندوق الوطني للتأمين الصحي للعمال في إيرادات الشركة كما يتم تقييدها عند صرفها للعمال في اعبائها.

لا يمكن اعتبار هذا التعويض كأعباء او إيرادات للشركة التي تلعب ببساطة دور الوسيط بين الصندوق وعمالها لذا يجب تقييدها في حسابات الغير.

ان تقييدها في حساب النتيجة بإمكانه زيادة اعباءها بغير حق لأنها ستدخل في حساب الضريبة الجزافية للشركة.

نفس الشيء بالنسبة للمصاريف التي تدفعها الشركة لصالح لجنة البيئة وأحيانا وزارة النفط والطاقة والمعادن التي تقيد في الأعباء عند صرفها وفي الإيرادات عند التعويض عنها بدلا من تقييدها في حسابات الغير.

II - ملاحظات حول التسيير

1. ضعف نظام الرقابة الداخلية

خلافاً لمقتضيات المادة 29 من الامر القانوني رقم 90-09 بتاريخ 04/04/1990 المتضمن النظام الأساسي للمؤسسات العمومية والشركات ذات رؤوس الأموال العمومية والمنظم لعلاقات هذه الوحدات مع الدولة، لا تتوفر الشركة في فترة المراقبة على دليل إجراءات إدارية ومالية يحدد الإجراءات التي يجب تطبيقها خلال تنفيذ النشاطات والتنسيق بين مختلف المصالح.

من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية تمت ملاحظة ما يلي:

- غياب نظام تخزين المعلومات لحفظ محاسبتها والمعلومات الأخرى للشركة حيث يتم حفظها على مستوى شخصي في قرص تخزين خارجي.
- يعتبر خطر ضياع هذه المعلومات أكبر في مقر الشركة مع مشكلة انقطاعات الكهرباء المتكررة نتيجة تعطل تقني على مستوى التجهيزات والتي تتعدى أحيانا أكثر من أسبوع.
- بالنسبة للمستودع تتم معالجة بيانات متابعة خروج البنزين والتي على أساسها تتم الفوترة على تطبيق excel.
- في اغلب الأحيان يتم تغيير معلومات الامر بمهمة < تاريخ الذهاب والرجوع > دون اللجوء الى توقيعات جديدة من الأشخاص المؤهلين.
- غياب ترقيم الأصول.
- غياب مقارنة بين الجرد والمحاسبة.
- نظام تحصيل غير فعال يظهر جليا من خلال نسبة جبايته التي تعتبر ضعيفة جدا.

- قامت الشركة باكتتاب مفوضي حساباتها أيضا لمهمة تحويل القوائم المالية الى الدولار ببلغ 1000000 اوقية مما من شأنه ان يؤثر على استقلاليتها وفقا للمدونة التجارية.

2. الجمع بين مهام متعارضة

يجمع مسؤول المشتريات عدة مهام متعارضة حيث أنه هو من يعبر عن الحاجة في اغلب المشتريات ويتصل بالموردين ويعد وصل الطلب ويستلم الطلبات ويتأكد من تطابقها.

3. غياب منصب مدقق داخلي

الهيكل التنظيمي للشركة لم ينص على قطاع مكلف بالتدقيق الداخلي يسهر على التطبيق الأمثل للإجراءات وآليات الرقابة الداخلية.

لدى الشركة مصلحة تدقيق مكلفة فقط بتدقيق تكاليف النفط كان من الأحسن تكليفها أيضا بالتدقيق الداخلي بمجمله.

4. تجاوز سقف الصفقات العمومية

حسب المادة 2 من المقرر 211 بتاريخ 2012/02/14 المطبق للقانون 2010-044 بتاريخ 22 يوليو 2010 فإن كل نفقة تساوي أو تزيد على 10.000.000 تدخل ضمن اختصاص لجان إبرام الصفقات.

اشترت الشركة باصين من نوع هيونداى بتاريخ 30 مارس و 18 يونيو 2016 ب 9.890.000 أوقية قديمة للباص الواحد عن طريق استشارة مبسطة لموردين فقط.

5. الجانب القانوني والضريبي

تتحمل الشركة كامل الضريبة على الأجور كمزايا للعمال وهو ما يعتبر تكملة للأجور وهو ما يعرضها دائما لتصحيح ضريبي في حالة تفتيش كما حدث لها سابقا.

حسب المادة 69 من مدونة الضرائب (يجب ان يتم التصريح ودفع الاقتطاعات المتعلقة بدفوعات تمت خلال شهر معين في الخامس عشر من الشهر الموالي كآخر اجل وذلك لدى

محاسب الخزينة التابع له مكان إقامة الشخص الطبيعي او مقر الشركة التي قامت
بالاقتطاع)

خلافاً لمقتضيات هذه المادة دفعت الشركة في أكثر الحالات الضريبة على الأجور على
ثلاثة أشهر بالدولار في حساب الصندوق الوطني لمداخيل المحروقات بسعر عملات البنك
المركزي يوم التحويل وهو ما يعنى ان المبلغ الذي كان يجب ان يدفع يوم 15 من كل شهر
يختلف بالتأكد من المبلغ المدفوع نتيجة لتغير اسعار العملات

-خلافاً لترتيبات المادة 28 من مدونة الضرائب فإن الشركة لا تقتطع الضريبة من المصدر
على الموردين الخارجيين اللذين ليس لديهم نشاط ثابت في موريتانيا.

-احتمال التصحيح الضريبي نتيجة التحمل عن العمال اشتراكات الصندوق الوطني للتأمين
الصحي التي تعتبر في حد ذاتها مزايا للعمال (تكملة للراتب) يبقى وارد دائماً. تجدر الإشارة
إلى أن الشركة لا تدفع حالياً إلا حصة المشغل من اشتراك الصندوق.

6. مستودع الميناء

تمت ملاحظة ما يلي:

- عدم تحيين دليل إجراءات السلامة المطبق من طرف عمال المستودع حيث انه
مازال يحمل اسم الشركة الموريتانية لتخزين المواد البترولية بدلا من الشركة
الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية وهو ما يدل على انها لم تقم بأي تحسينات
لتسيير المستودع بعد تحويله.

- حاويات البنزين لم تطل ابدأ على الرغم من تعليمات المنشأ بتجديد الطلاء كل أربع
سنوات.

- التفتيش العشري للحديد الذي يجب ان يقام بداية 2015 لم تتم حتى الان بمرمجه.

- تطبيق متابعة وضعية الحاويات (بطاقة متابعة) متعطل منذ ازيد من 5 أشهر.

- مخلفات تنظيف البنزين واضحة على سطح المستودع وهو ما يمكن ان يسبب تلوثاً
او حريقاً او ضرراً على صحة العمال.

- بنزين الطائرات الذي يعتبر حساساً يتم حمله بين البواخر والحاويات عن طريق نفس
قنوات بنزين السيارات. بناء على حساسية هذه المادة وتأثيرها المباشر على سلامة

المواطنين ينصح للشركة باتخاذ الإجراءات الضرورية لنقل هذه المادة عن طريق قنوات خاصة.

بصفه عامة لاحظت المحكمة غياب مخطط تكوين مستمر او تحسيس دائم للعمال على السلامة حيث يقتصر فقط على التكوين عند الدخول لأول مرة للمستودع.

7. تدقيق التكاليف النفطية

حسب تقرير التدقيق لمكتب سمير لعبيدي تم التحفظ على بعض المصاريف خلال الفترة 1يناير 2008 الى 31دجمبر 2012 بمبلغ اجمالي قدره 11.215.610,67 دولار أمريكي مفصلا كما يلي:

7 391 182.38	فاتورة BERGESEN
762 357.02	فاتورة FMC KONGSBERG SERVICES LTD
987 850	فاتورة BRISTOW HELICOPTERS LTD
71 170	فاتورة WETHERFORD SERVICES LTD
50 140	فاتورة WELLDYNAMICS AUSTRALIA PTY PTD
156 322.53	فاتورة O : W.BUNKER
491 165	فاتورة ALPHA OFFSHORE DRILLING SERVICES
1 305 423.07	فاتورة BAKER HUGES EHO LIMITED
11 215 610,67	المجموع بالدولار الأمريكي

أي أن حصة الشركة الموريتانية للمحروقات والأموال المعدنية تبلغ 1.345.873,28 دولار أمريكي.

8. الحساب المغلق

الفقرة 6.4.4 من اتفاقية تقاسم الإنتاج تنص على: (اتفقت الأطراف على ان حسابا مصرفيا سيتم فتحه وتحصل له مبالغ قابلة للطرح من الايرادات الضريبية لثلاث سنوات مدنية قبل التاريخ المتوقع لمغادرة الحقل واعادته لوضعه السابق بثلاث سنوات وسيحدد مبلغ هذا الحساب المغلق على أساس توقعات الأطراف لتكلفة المغادرة وإعادته لوضعه السابق في تلك الفترة)

ان الحساب المنصوص عليه في هذه الفقرة من اتفاقية تقاسم الإنتاج لم يتم فتحه حتى الان. وتوصى المحكمة إدارة الشركة بالسهر على فتح هذا الحساب لضمان اشتراك الأعضاء المساهمين joint-venture في تغطية تكاليف المغادرة.

9. الأثر البيئي

هناك عدة آثار سلبية على البيئة حسب تقرير التحليل والتوصيات لمخطط التسيير البيئي خلال فترة استغلال حقل شنقيط :

• التأثير المرتبط المنصة العائمة (برج هلن)

تعتبر المنصة العائمة (برج هلن) باخرة نפט كبيرة أحادية الهيكل تم انشاؤها عام 1976 حيث كانت تسمى اسو بيكاردى. بعد ذلك تم تحويلها الى عوامة حفر في الفترة 2002-2001 من طرف المكتب البحري(جيرونكشيار)في سنغافورة تحت رعاية شركة التصنيف فنتورك فريتاس.

شركة التصنيف مكتب فريتاس التي تمتلك معلومات على نصف حظيرة العالم من عائمات الحفر (جديدة او محولة) صرحت في منشور صحفي في 17 فبراير 2005 ان هذه العوامات تعطى دائما إشارات على ضعف معادنها (عن طريق تشققات صغيرة) حتى في ظروف بيئية هادئة. خاصة بالنسبة للوحدات المحولة. لوحظت حالات تدعو للقلق على عوامات من نوع بواخر النفط المحولة راسية في افريقيا. لذلك فالمنصة تعاني بشكل كبير من تآكل المعادن و يمكن أن يتسبب في انشطارها.

لهذا فإن احتمال تضرر الثروة وتلوث الشواطئ وماله من عواقب اقتصادية وخيمة يبقى واردا في أي لحظة.

ان وضعية المنصة وتاريخ عودتها للمراجعة في 31-12-2017 عززت كثيرا اختيار الشركاء لسناريو مغادرة حقل شنقيط.

• التأثير المرتبط بتفريغ النفط من المنصة العائمة

على صعيد عالمي تعتبر حوادث سكب النفط في البحر خلال عمليات التفريغ بين المحطات ومواقع الإنتاج في أعماق البحر أكبر ثلاث مرات من حوادث بواخر النفط نفسها كما يوجد أيضا خطر التصادم بسرعه أدني بين عوامة الحفر والباخرة النفطية خلال عمليات التفريغ.

• التأثير المرتبط بالطاقة الاستيعابية للتخزين

ان طاقة التخزين المتواضعة تضعف الأثر السلبي لاحتمال سكب كلى لمحتوى العائمة في حالة حادث لكنها تزيد تردد عمليات الشحن ونشاط البواخر النفطية. لم تستطع المحكمة إيجاد ما يؤكد ان شركة المحروقات والأمالك المعدنية كممثل لمصالح الدولة الموريتانية في استغلال حقل شنقيط اتخذت سياسة متابعة الأثر على البيئة للحقل الذي له عدة اثار بيئية.

III - الاداء

1-مرحلة ما قبل الإستغلال

بعد عشر سنوات من استغلال الحقل يبدو ان الشركة لم تصل بعد لمستوى من النضج يمكنها من الاقتراب من هدفها الاساسي وهو ان تكون مشغلا وطنيا رائدا في البترول. حقل شنقيط الذي كان يجب ان يسترد من طرف الشركة الوطنية توقف في نهاية 2017. كان يجب على شركة المحروقات والاملاك المعدنية ان تضع مخططا لاسترجاع الحقول الهامشية او في طورها النهائي. يعتبر حقل شنقيط خاصة فرصة جيدة للشركة لتتحق بناادي المشغلين البترولييين الوطنيين. حيث يمكن وضع الية لاسترجاع الحقل وللاستغلال الأمثل له في فترة اطول من المحددة اقتصاديا من طرف المشغل بيتر وناس خاصة انه اقترح ارجاعه.

2-مرحلة ما بعد الإستغلال

لم تقم الشركة بإضافة اي تحسينات على التسيير السابق للمستودع من طرف الشركة الموريتانية لتخزين المواد البترولية استقبال غاز البوتان لحساب موردي الغاز وتحويل المحروقات الى مستودع المرفأ هي خدمات مقدمة من شركة المحروقات غير معوضه لاعن طريق تشكيلة السعر ولا تحت إطار عقود مع الشركات المستفيدة.

3-قطاع المعادن

تتكون أنشطة الشركة الموريتانية للمحروقات والاملاك المعدنية في الوقت الحالي من 6 مشاريع من بينها 2 في الحديد و 2 في الكوارتز و 2 في الذهب مقسمة بين عدة شركات تقع جغرافيا في ولاية تيرس الزمور وداخلت نواذيبو وانشيري.

من وجهة نظر البعد الفني والاقتصادي والمدى الزمني يعتبر الحديد الأهم من بينها خاصة حديد اسكاف الذي يمثل وحده ازيد من 86 % من قيمة الإنتاج الإجمالي السنوي لجميع هذه المشاريع ومدته 20 سنة يأتي حديد لكليات في الرتبة الثانية مع 9 % ومدته 11 سنة الكوارتز في المرتبة الثالثة بنسبة 3 % ومدته تزيد على خمس سنين والذهب نسبته 2 % لمدة حوالي 4 سنوات.

جميع هذه المشاريع لم تر النور حتى نهاية مهمة المحكمة بداية 2017 بينما بعضها كان يجب ان يبدأ 2015 والبقية في 2016.

الفقرة 4: المختبر الوطني للأشغال العمومية

أولاً: - نواقص على مستوى الإجراءات

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الذي تمثل في عدم انسجام آليات الرقابة الداخلية لدى المختبر مع أحكام المادة 29 من الأمر القانوني رقم 90.09 بتاريخ 1990/04/04 المنظم للمؤسسات العمومية والشركات ذات الرأسمال العمومي والمحدد لعلاقاتها بالدولة.

- عدم ترقيم الأصول الثابتة للمؤسسة الذي من شأنه لو وجد أن يسمح بتحديد تاريخ اقتناء كل أصل وبمتابعة وضعيته الفنية فضلا عن تحديد الجهة التي تستخدمه.

- عدم التصريح بوضعية الربح أو الخسارة خلافا لمقتضى المادة 14 من المدونة العامة للضرائب؛ التي تنص على التصريح بمبلغ الربح أو الخسارة، لمفتش الضرائب خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي تاريخ اختتام كل سنة مالية، مرفقا (وجوبا) بحصيلة وملحقات مصدقة من قبل خبير محاسبي معتمد وهو ما يعرض لتطبيق العقوبات المقررة في المادتين 478 و 481 من نفس المدونة؛

- عدم احترام أحكام القانون المتعلقة بإجراءات الاكتتاب حيث لم يتقيد المختبر غالباً بالاكتتاب عن طريق المسابقة وهو ما يعتبر خرقاً لمقتضى النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات الاكتتاب خاصة أحكام المادتين 385 و395 من قانون الشغل، وأحكام التعميم 001-2014 الصادر بتاريخ 20 أبريل 2014 الصادر عن الوزير الأول.
- عدم تسديد الضرائب المقطوعة والمستحقة على الأجر والمرتبات حيث لم يسدد المختبر مبلغ 5.084.648 أوقية مقطوعة من الضريبة المستحقة على الأجر والمرتبات ويمثل هذا المبلغ متأخرات تعود لسنة 2015.

ثانياً : ملاحظات حول الأداء :

يواجه أداء المؤسسة الصعوبات والتحديات التالية:

- عدم وجود إطار أو سياسة عامة لإدارة المخاطر تحدد نسبة المخاطر المقبولة،
- عدم اشمال البنية التنظيمية للمختبر على وحدة (إدارة/قسم/موظف) مكلفة بإدارة المخاطر رغم ارتفاع مستوياتها فيما يتعلق ب:
 - مخاطر عدم تحقيق الأهداف؛
 - مخاطر تعريض أمن الأشخاص والممتلكات للضرر؛
 - مخاطر تعريض المختبر للمساءلة عما يلحقه بالغير من أضرار جراء تقصيره كليا أو جزئيا في الأخذ بأسباب الحيطة أوفي الوفاء بالتزاماته؛
- عدم إعداد الدراسات والبحوث في مجال تقنية إنتاج وتصنيع مواد البناء المحلية الصالحة للاستغلال بهدف الاستفادة منها في سد حاجات البناء والتشييد وتطوير الإنتاج الصناعي؛
- غياب الدراسات والبحوث المنجزة بهدف تطبيق نظم ضمان الجودة ومعايير الأمن المتعارف عليها دوليا، والمتعلقة بمختلف مواد البناء والتربة والخرسانة والإسفلت وتحمل التربة ... الخ والوسائل الحديثة في إعداد التصاميم الهندسية والمقاييس العلمية الخاصة بالإنشاءات؛

- غياب التكوين: حيث لم يستفد الكادر الفني للمختبر من التكوين خلال الفترة المشمولة بالرقابة، لا داخلياً ولا خارجياً على وسائل الإشراف الفني المتطور على المشاريع بإتباع الأساليب والتقنيات الحديثة في هذا الخصوص، وهو ما يحد من كفاءة المختبر وقدرته على تقديم الآراء والاستشارات الفنية ذات القيمة العالية؛
- غياب الاستراتيجيات الهادفة لمواكبة تطور القطاع في اتجاه تطبيق نظم ضمان الجودة؛
- غياب معايير وطنية محددة لجودة مواد البناء المختلفة وللمقاييس الفنية العامة لأعمال الإنشاءات؛
- التراجع المطرد للمداخل: رغم اتساع صلاحيات ومسؤوليات المختبر بموجب المرسوم رقم 2014-003 الصادر بتاريخ 06 يناير 2014 القاضي بإعادة هيكلته، إلا أن هذا الاتساع في الصلاحيات والمسؤوليات قابله تراجع مطرد في مداخل المختبر من سنة لأخرى حيث انخفضت من 584.673.465 أوقية قديمة سنة 2015 إلى 323.573.506 أوقية قديمة سنة 2016.
- غياب التعاون مع أي هيئة علمية أو فنية دولية متخصصة خلافاً لأحكام الفقرة 9 من المادة الثانية من المرسوم رقم 2014-003 الصادر بتاريخ 06 يناير 2014.
- عدم استيفاء المختبر للمعايير المؤهلة للحصول على معيار الجودة الخاصة بمختبرات الأشغال العمومية 9001 وهو ما يؤثر إلى ضعف في الأداء.

الباب الرابع: التبعات المترتبة على مراسلات المحكمة

- يخصص هذا الباب لردود الوزراء على المراسلات التي وجهتها لهم المحكمة في إطار رقابة تسيير الوحدات التي تخضع لوصايتهم، من ناحية، ولما قاموا به على إثر الأوامر الاستعجالية لرئيس محكمة الحسابات، من ناحية أخرى.
- وتنبه محكمة الحسابات هنا إلى أنها أرسلت مشاريع إدراجاتها إلى وزراء وصاية 16 وحدة تم اختيارها لتدرج في التقرير العام. والوزراء المعنيون هم السادة:
- وزير النفط والطاقة والمعادن عن رقابة الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية؛

- وزير الصحة عن رقابة مركز الاستطباب الوطني والصندوق الوطني للتأمين الصحي؛
- وزير الصيد والاقتصاد البحري عن رقابة الوزارة ؛
- وزير الداخلية واللامركزية عن رقابة بلديات نواكشوط التسعة؛
- وزير المياه والصرف الصحي عن رقابة الشركة الموريتانية للماء ؛
- وزير التجهيز والنقل عن رقابة المختبر الوطني للأشغال العامة وميناء انواكشوط المستقل المسمى (ميناء الصداقة).

ولم يرد على مشاريع إدراجات المحكمة سوى وزيرين فقط هما:

- وزير الصحة
- وزير الصيد والاقتصاد البحري.

وقد تفسر هذه الوضعية جزئيا بعدم فهم هدف هذا الإجراء حيث أن الوزراء المعنيين لا يتفهمون أنه يمكن أن يطلب منهم الرد على ملاحظات تم تسجيلها حول تسيير لا يخصهم مباشرة وغالبا ما يكون سابقا على توليهم المسؤولية. وهكذا قد يترجم سكوتهم رغبة في الابتعاد كليا عن نتائج الرقابة لكي يتجنبوا أي لبس يمكن أن يحدث في أذهان الجمهور.

وبالنسبة لهذا الموقف فإن محكمة الحسابات تذكر بأن المراسلات الموجهة إلى وزراء الوصاية لا تهدف مطلقا إلى تحميلهم المسؤولية وإنما إعلامهم بالملاحظات والمعانيات التي سجلت على مستوى الوحدات المراقبة قبل أي نشر عمومي. ويتعلق الأمر هنا بفرصة ممنوحة لهم.

وعليه، فعلى الوزير الذي تسلم إليه مراسلة من المحكمة سواء كان قد تولى المسؤولية وقت الملاحظات أم لا وخاصة إذا كانت مراسلات المحكمة على شكل أوامر استعجالية وباسم مبدأ استمرارية الدولة، أن يرتب عليها نتائج سواء عن طريق تنفيذ بعض الإجراءات التصحيحية، إذا كانت الاختلالات مازالت مستمرة أو عن طريق العمل على منع تكرار تلك الوقائع ليس فقط في الوحدة نفسها ولكن أيضا في كل الوحدات الأخرى الموضوعة تحت وصايته.

وفي الأخير تشكل هذه المراسلات فرصة للقطاعات الوزارية يتعين عليها اغتنامها من أجل عرض المحاور الأساسية للسياسة التي تقوم بها الدولة على مستوى القطاع الذي تتدخل فيه الوحدة وعرض الإنجازات الحاصلة عند الاقتضاء وكذلك الصعوبات التي تواجهها.

الفصل الأول: ردود وزير الصحة البروفسور كان بوباكار

أ - الرد على الرسالة المتعلقة بمركز الاستطباب الوطني

في إطار إعداد ونشر تقريركم العام السنوي حول المهام الرقابية التي قامت بها مصالحكم على مستوى رقابة مركز الاستطباب الوطني بنواكشوط خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 فقد أحلتكم إلي مشروع إدراجكم طبقاً لأحكام المادتين 65 و 66 من القانون العضوي رقم 032/2018 بتاريخ 20/07/2018 المتعلق بمحكمة الحسابات اللتين تتصان على : "ويوجه الرئيس مشاريع الإدراج هذه إلى الوزراء وإلى مسيري الهيئات والوحدات العمومية المعنية الذين يتعين عليهم توجيه أجوبتهم إلى المحكمة خلال أجل ثلاثين (30) يوماً مشفوعة عند الاقتضاء بكل التبريرات المفيدة. وتضم هذه الأجوبة إلى التقرير المذكور".

وبما أن رسالتكم قد أحييت إلى المدير العام السابق لمركز الاستطباب الوطني من أجل العناصر الجوابية اللازمة فإنني أحيل إليكم الجواب الذي قدمه المعني حول الملاحظات التي أظهرتها رقابة المركز خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017.

لقد ارتأت المحكمة عدم إدراج المذكرة المرفقة بجواب السيد الوزير وذلك بسبب أن محتواها ليس سوى تكرار حرفي لجواب المسير المعني على رسالة الملاحظات التي أعدتها غرفة المالية العامة وأفضى إلى مداولة قبل إعداد التقرير النهائي.

ب- الرد على الرسالة المتعلقة بالصندوق الوطني للتأمين الصحي

ردا على رسالتكم المتعلقة بالملاحظات المكتشفة إثر رقابة الصندوق الوطني للتأمين الصحي التي خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 يشرفني أن أحيل إليكم جواب المدير العام للصندوق الوطني للتأمين الصحي.

لقد ارتأت المحكمة عدم إدراج المذكرة المرفقة بجواب السيد الوزير وذلك بسبب أن محتواها ليس سوى تكرار حرفي لجواب المسير المعني على رسالة الملاحظات التي أعدتها غرفة المالية العامة وأفضى إلى مداولة قبل إعداد التقرير النهائي.

الفصل 2 : رد وزير الصيد والاقتصاد البحري السيد يحي ولد عبد الدايم

ردا على رسالتكم المتعلقة برقابة الصيد والاقتصاد البحري يشرفني أن أحيل إليكم عناصر جواب القطاع.

لقد ارتأت المحكمة عدم إدراج المذكرة المرفقة بجواب السيد الوزير وذلك بسبب أن محتواها ليس سوى تكرار حرفي لجواب المسير المعني على رسالة الملاحظات التي أعدتها غرفة المالية العامة وأفضى إلى مداولة قبل إعداد التقرير النهائي.

التوصيات

تتمثل أهم التوصيات المستخلصة من عمل محكمة الحسابات خلال هذه الفترة في النقاط التالية :

1. ضرورة إطلاع المحكمة على القرارات المتخذة في مجال السياسات العمومية، وخاصة في المجال الاقتصادي والمالي، حتى تتمكن المحكمة من متابعة تلك السياسات وتقويمها عند الاقتضاء بشكل سليم.
2. تطبيق الأحكام النظامية التي تنص على إحالة البرامج السنوية لأجهزة الرقابة الأخرى إلى محكمة الحسابات من أجل تقادي التداخل بين الأجهزة الرقابية التي تعتبر مهامها مكملة لبعضها في نهاية المطاف.
3. إعادة صياغة الإطار القانوني عن طريق تحقيق تجانس يضمن دمج كافة الإيرادات والنفقات بالميزانية العامة بما فيها تلك المتعلقة بالميزانية المدعمة للاستثمار؛
4. تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في مختلف الهيئات العمومية وذلك من خلال مجموعة مختلفة من الإجراءات من بينها على سبيل المثال وضع أنظمة معلومات مندمجة والقيام بمهام تدقيق داخلي وتفعيل مختلف اللجان الداخلية ووضع أدلة إجراءات ومنع الجمع بين المهام المتعارضة.
5. العمل على مسك محاسبات تستجيب للمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها بحيث تعكس صورة حقيقية ونزيهة للحالة المالية لمختلف الهيئات والمؤسسات العمومية.
6. السهر على القيام بالاقتطاعات الضريبية المنصوص عليها في مدونة الضرائب وذلك عند سداد النفقات العمومية وخاصة الاقتطاعات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة والضريبة الدنيا الجزافية ثم توريدها دوريا إلى الخزينة العامة.
7. العمل على التأكد من صحة أرقام التعريف الضريبي للموردين بما يضمن الانسجام مع الشروط المنصوص عليها لصحة فواتير الشراء وحماية الحقوق الضريبية.
8. احترام قواعد الصفقات العمومية التي نص عليها القانون 044-2010 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتعلق بالصفقات العمومية ونصوصه التطبيقية خاصة ما

يتعلق منها بتطبيق مبدأ المنافسة في الولوج إلى المشتريات الحكومية بغض النظر عن سقفها.

9. تعزيز نظام الرقابة على الإيرادات البلدية وذلك من خلال احترام ترتيبات النصوص السارية. فيجب اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المحصلين البلديين في تسيير القيم الجامدة التي يجب أن تسند مهمة طباعتها وتوزيعها للخزينة العامة مما سيحد من إمكانية القيام بتحصيل إيرادات موازية من قبل العمد ومسيري الإيرادات ومصالح التحصيل التابعة لهم.
10. مراجعة عقود إيجار مختلف الأسواق البلدية بحيث تعكس ولو جزئياً القيمة السوقية الحقيقية للإيجار وهو ما سيؤدي لزيادة موارد البلديات بشكل معتبر ويمكنها من القيام بدورها كقطب من أقطاب التنمية المحلية من خلال زيادة استثماراتها في مختلف البنى التحتية الاجتماعية.
11. احترام السياسة العامة للدولة والتي تمنح لمركزية شراء الأدوية احتكار تزويد المستشفيات الوطنية بالمضادات الحيوية لاعتبارات تتعلق بالصحة العامة.
12. القيام بمسك شامل ومحين لسجلات ترقيم سفن الصيد بما يتفق مع أحكام مدونة الصيد في المادة 17 منها.
13. العمل على حفظ وتوفير الوثائق المتعلقة بالمنافسة كما ينص على ذلك القانون 017/2015 بتاريخ 2015/07/29 المتضمن لمدونة الصيد.
14. عقلنة اكتتاب العمال المؤقتين في المؤسسات العمومية واحترام البرنامج التعاقدى الموروث عن الشركة الوطنية للمياه والكهرباء سابقاً.
15. القيام بالمتابعة اللازمة لإنتاج وتوزيع المياه وذلك بهدف الحد من الفروق الملاحظة بين الإنتاج والفوترة على مستوى الشركة الوطنية للمياه.
16. ضرورة الحفاظ على مكتسبات المشاريع والسهر على ديمومة واستمرارية هذه المكتسبات، ولهذا الغرض ترى المحكمة ضرورة القيام بتقويم لكل مشروع عمومي قبل نهاية نشاطاته، وعند الاقتضاء إيجاد آلية يعهد إليها بمتابعة مكتسبات المشاريع.

17. اعتماد المختبر الوطني للأشغال العمومية لمعايير وطنية محددة لجودة مواد البناء المختلفة وللمقاييس الفنية العامة لأعمال الإنشاءات كما يجب عليه أن يعمل على استيفاء المعايير المؤهلة للحصول على معيار الجودة الخاصة بمختبرات الأشغال العمومية ISO 9001.
18. رفع أداء ميناء نواكشوط المستقل وذلك بزيادة قدرته على استقبال السفن النفطية وتوسيع قناة ولوجه الضيقة وتعميق المياه على مستوى مواقع الرسو وإنشاء محطة للحاويات وتحقيق استغلال أمثل للمجال المينائي. كما يجب من ناحية أخرى اتخاذ إجراءات كافية لمواجهة احتمالات الحريق وتعزيز الإحتياطات المتخذة ضد المواد الخطرة. كما يجب العمل على تسريع الإجراءات داخل الميناء والتي تأخذ وقتاً طويلاً حالياً.
19. اتخاذ الشركة الموريتانية للمحروقات للإجراءات اللازمة للحد من الآثار البيئية التي قد تنتج عن المشاريع التي تساهم فيها سواء تعلق الأمر بالتأثيرات المرتبطة بالمنصات العائمة أو بتفريغ المحروقات أو بالطاقة الاستيعابية للتخزين.
- ومن ناحية أخرى تذكر المحكمة بأن معظم الملاحظات الواردة في هذا التقرير ظلت تتكرر في جميع تقاريرها السابقة دون أن تجد طريقها للتلافي أو التصحيح، الأمر الذي يقتضي التنبيه إلى أن أي رقابة لا تقترن بنتائجها بالتنفيذ ستظل معزولة عن أهدافها وقد تجعلها بلا جدوى.

عن غرفة المشورة

الرئيس

سيدنا عالي ولد سيدي ولد الجيلاني